وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور بالجلفة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الواقع الأمني الراهن للنظام الإقليمي الأوروبي من منظور مركب الأمن الإقليمي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر علوم سياسية

تخصص: تحليل السياسة الخارجية

إعداد الطالب :

- **لخذاري جلول**

إشراف الأستاذ.

د. معمري خالد.

الموسم الجامعي: 2016/ 2017

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور بالجلفة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الواقع الأمني الراهن للنظام الإقليمي الأوروبي من منظور مركب الأمن الإقليمي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر علوم سياسية

تخصص: تحليل السياسة الخارجية

لجنة المناقشة:

1. **أ. مكاوي** نور الدين.....رئيساً.
2. **أ. معمري خالد** ..... **مشرفاً ومقرراً.**
3. **أ. ميهوبي حبيب** ..... **مناقشاً.**

الموسم الجامعي: 2016/ 2017

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين الذين كَرَسَا حياتهُمَا من أجل تربيتي وتعليمي، فرحم الله أمي وأسكنها فسيح الجنان، وحفظ الله أبي ومتعه بالصحة والعافية.

إلى التي أَعْتَبِرُهَا نِعم الأختْ فَلَوْلَاها لما وصلت إلى ما وصلت إليه ، إليك انحني شكرًا أختي " فايزة".

إلى بنات أختي كل باسمها ، وإلى ابنها الوحيد عبد الرحمان

إلى الزوجة الغالية، وأولادي كلّ باسمه.

إلى زوجة أبي أطال الله في عمرها.

إلى كل الأساتذة الكرام، وإلى طلبة معهد العلوم السياسية ، وأخص بالذكر الأستاذ المشرف " معمري خالد ".

أهدي هذا العمل المتواضع وأسأل الله عزَّ وجل التوفيق.

الواقع الأمني الراهن للنظام الإقليمي الأوروبي

من منظـور مركب الأمن الإقليمي

خطة الدراسة:

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري لمركب الأمن الإقليمي الأوروبي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأمن.

المطلب الأول: مفهوم الأمن.

المطلب الثاني: مستويات الأمن.

المطلب الثالث: مدرسة كوبنهاغن وتوسيع مفهوم الأمن.

المبحث الثاني: مركب الأمن الإقليمي.

المطلب الأول: السياق العام لمركب الأمن الإقليمي.

المطلب الثاني: الأمن الإقليمي وعلاقته بالتهديدات الجديدة.

المطلب الثالث: أشكال التعاون الأمني الإقليمي.

المبحث الثالث: التهديدات الأمنية الراهنة على الأمن الإقليمي الأوروبي.

المطلب الأول: الهجرة كتهديد للأمن الأوروبي.

المطلب الثاني: الإرهاب كتهديد للأمن الأوروبي.

المطلب الثالث: التقديرات الأوروبية لظاهرة الإرهاب.

الفصل الثاني: مركب الأمن الإقليمي الأوروبي (المستويات والرهانات)

المبحث الأول: البناء المؤسساتي للإتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: الهيكل المؤسسي للاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: أوجه التكامل ضمن الاتحاد الأوروبي.

المبحث الثاني: مستويات تحليل مركب الأمن الإقليمي الأوروبي.

المطلب الأول: واقع العلاقات الأوروبية – الأوروبية وتأثيرها على التحديات الأمنية التي تواجه الاتحاد الاوروبي.

المطلب الثاني: العلاقة بين الاتحاد الاوروبي والقوى الكبرى.

المطلب الثالث: علاقة الاتحاد الأوروبي بالدول المغاربية.

المبحث الثالث: رهانات الأمن الإقليمي الأوروبي.

المطلب الأول: البنية الأمنية الأوروبية الراهنة.

المطلب الثاني: ضعف الأداء الأمني والاستخباراتي الأوروبي في مواجهة العمليات الإرهابية.

الفصل الثالث: التحديات والاستراتيجيات الأمنية الأوروبية.

المبحث الأول: السياسات الأوروبية لمواجهة التحديات الأمنية.

المطلب الأول: الآليات الأوروبية لمواجهة تحديات الهجرة غير الشرعية.

المطلب الثاني: السياسات الأوروبية في مواجهة تحديات الإرهاب.

المبحث الثاني: السياسات الأمنية الأوربية في ظل توجهات حلف الناتو.

المطلب الأول: حلف الناتو والاتحاد الأوروبي (التعاون والأمن).

المطلب الثاني: التوجهات الجديدة لحلف الناتو.

المبحث الثالث: السياسات الأمنية الأوروبية تجاه الأزمة الأوكرانية.

المطلب الأول: أسباب الأزمة الأوكرانية.

المطلب الثاني: التدخل الأوروبي في أوكرانيا وتداعياته.

مقدمة

يـدرج موضـوع الدراسـة فـي حقـل الدراسـات الأمنيـة فـي العلاقـات الدوليـة والذي يدخل ضمن العلاقات التعاونية بين الدول على المستوى الإقليمي.

حيـث سـاهمت التحـولات الكبـرى خـلال القـرن العشـرين، فـي ظهـور وتغيـر العديـد مـن المفـاهيم التـي كانـت سـائدة خـلال الحـرب البـاردة، بدايـة مـن مفهـوم الأمـن (الـذي لـم يعـد يقتصـر علـى المـدلول التقليـدي العسـكري بـل تعـداه إلـى المـدلول الاجتمـاعي)، وذلـك بفعـل التغيـر فـي طبيعـة وبنيـة التهديـدات وكـذا مـا عرفتـه الدراسـات الأمنيـة فـي انتقالهـا مـن الطـابع العسـكري التقليـدي إلـى الطـابع العسـكري النـووي، وصـولا إلـى طـابع مجتمعـي بشـري، ونتيجـة لهـذه التحـولات فـي طبيعـة وبنيـة التهديـدات ضـن أمـن الـدول والمجتمعـات والأفـراد، والتـي لـم تعـد محـل تهديـد مـن قبـل دول بـذاتها، بـل أن مـن الـدول والمجتمعـات والأفـراد أصـبح مهـددا مـن قبـل نمـط جديـد مـن الأخطـار والتهديـدات غيـر العسـكرية ذات طـابع اجتمـاعي، وهـذا مـا تطلـب اسـتجابة ومعالجـة جديـدة ومختلفـة حسـب طبيعة هذه التهديدات.

هـذه القضـايا الأمنيـة الجديـدة والمتمثلـة فـي الأبعـاد غيـر العسـكرية للأمـن تـم إدراجهـا ضـمن جـدول أعمـال ترتيبـات الأمـن الإقليمـي والعـالمي، خاصـة بعـد أحـداث 11 سـبتمبر 2001، حيـث شـهد العـالم بـروز قـوة إقليميـة وتصـاعد الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي.

فأخـذت أوروبـا تسـعى لضـمان مكانـة قويـة فـي ظـل تنـافس القـوى الكبـرى مـع ظهـور بـودار نزاعـات علـى حـدودها الشـرقية، وكـذا ظهـور تهديـدات أمنيـة جديدة.

ويرجـع الفضـل إلـى الأكـاديميين الـذين قـاموا بتوسـيع مفهـوم الأمـن ليسـتوعب هـذا التحـول فـي طبيعـة الأخطـار الأمنيـة والتـي مـن أبرزهـا (الهجـرة غيـر الشرعية والإرهاب).

ونتيجـة للتسـهيلات التـي تقـدمها ظـاهرة العولمـة مـن (اتصـالات ومعلومـات..) ومـن جهـة أخـرى الأزمـة الاقتصـادية (بطالـة وغـلاء المعيشـة) بالإضـافة إلـى

الـدمار الـذي خلقـه الربيـع العربـي، كـل ذلـك زاد مـن عوامـل الرغبـة فـي الهجـرة وسهولة الانسياق نحو التطرف والإرهاب.

لـم تعـد أي دولـة فـي منـأى عـن هـذه الأخطـار، كمـا لـم يعـد بمقـدور أي دولـة مواجهتها لوحدها لما لها من أبعاد خطيرة على الأمن الإقليمي والدولي.

1- أهمية ا للدراسة:

الأهمية العلمية للدراسة:

كـون موضـوع الدراسـة ينـدرج ضـمن مجـال الدراسـات الأمنيـة فـي حقـل العلاقـات الدوليـة والـذي اسـتفاض بظهـور التهديـدات الأمنيـة الجديـدة بعـد الحـرب البـاردة فـإن هـذا الموضـوع يحظـى بأهميـة أكاديميـة بالغـة، وكـذا الطـرح الجديـد الـذي يتناولـه فـي إطـار دراسـة الواقـع الأمنـي الأوروبـي مـن منظـور مركـب الأمنـي الإقليمي.

الأهمية العملية للدراسة:

تكمن أهميته العملية من خلال:

- المنطقـة التـي يخـتص بدراسـتها (الاتحـاد الأوروبـي) والـذي يمثـل قـوة (اقتصادية) كبرى وما مدى نجاحها على مستوى التعاون الأمني.

- كمـا تتجلـى أهميتـه فـي إدراك أطـراف الإتحـاد الأوروبـي، للتحـديات الأمنيـة التي تتطلب تعاوناً شاملاً .

- كمـا تشـكل هـذه الدراسـة محاولـة لاختبـار السياسـات الأمنيـة الأوروبيـة حـول اخطر التهديدات الأمنية التي تواجهها على أرض الواقع (الهجرة والإرهاب).

خاصـة مـع تزايـد الاهتمـام الـدولي بقضـايا (الهجـرة والتنميـة والإرهـاب) وإعطائهـا بعدا امنياً خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر.

2- المشكلة البحثية : كيف تنعكس التحديات الأمنية الراهنة على هندسة الأمن الإقليمي الأوروبي.

التساؤل الأول: ما مدى انعكاس التهديدات الأمنية الجديدة على مركب الأمن الإقليمي.

التساؤل الثاني: كيف تتشكل البنية الأمنية الأوروبية.

3- فروض الدراسة.

أ. تستوعب الهندسة الجديدة للأمن الإقليمي الأوروبي التحولات الأمنية الراهنة ، كاستجابة لمستويات مركب الأمن الإقليمي.

ب. تشكل التحديات الأمنية الأوروبية دافعا لتعزيز الانكفاء الأمني الذاتي.

4- أسباب اختيار الموضوع:

- **أسباب موضوعية:** مع أن الدراسات العلمية كثيرة في ميدان العلاقات الدولية إلا أنها تبقى قليلة وعامة مقارنة بالقضايا المتسارعة والمتشابكة والتحولات الدولية المفاجئة.

فهذه الدراسة تحاول تقديم نظرة تحليلية للواقع الأمني الأوروبي الراهن من خلال التهديدات الجديدة، والأخطار التي تواجه الاتحاد الأوروبي، عبر التطرق إلى السياسات الأمنية الأوروبية لمحاربة هذه المخاطر (الهجرة، الإرهاب).

- إن هذه الدارسة تقدم رؤية تحليلية جديدة لمجال مهم من العلاقات الدولية وهو المجال الأمني
- أدت التحولات الدولية الكبرى بعد الحرب الباردة وخاصة إحداث 11 سبتمبر إلى إعادة صياغة استراتيجيات القوى الكبرى في مجال الأمن ومحاربة الهجرة والإرهاب والأخطار الجديدة وهذا ما يثير لدينا سؤالا مهماً هو ما مدى جدوى التعاون والتكامل الأمني في منطقة مهمة ألا وهي الإتحاد الأوروبي.

أسباب ذاتـــية:

– ميـولات الـدارس إلـى مجـال الدراسـات الأمنيـة واهتماماتـه بالشـؤون الأوروبيـة ألزمته اختيار هذا الموضوع، وكذا إرادته في إثراء المكتبة بمرجع جديد.

– وكـذا رغبتـي فـي إيجـاد جـواب مقنـع حـول سياسـات الاتحـاد الأوروبـي المتناقضـة أحيانـاً بـين فـتح بـاب الهجـرة لمصـالحها الخاصـة (العمالـة– الانتقـاء) ثـم غلقـه ومعاقبـة المهـاجرين وبـين تجنيـد وفـتح البـاب أمـام الجهـاديين خـارج أراضـيها (سـوريا) ومعـاقبتهم وقـتلهم وسـجنهم بعـد عـودتهم، وبـين مـا تـراه عمـلاً إرهابيـاً داخـل أراضـيها، ومـا تبـرره بالـدفاع عـن الـنفس والأرض خـارج أراضـيها (إسرائيل –فلسطين).

5. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق عدة أهداف نقسمها إلى :

مستوى نظري:

هـذه الدراسـة تنطلـق مـن التحـول فـي البعـد الأمنـي للعلاقـات الدوليـة الـذي عرفـه حقل الدراسات الأمنية بع نهاية الحرب الباردة.

مـن خـلال: عـرض المفـاهيم التقليديـة والجديـدة للأمـن، وذلـك لتوضـيح أهميـة المفهـوم الجديـد للأمـن ومضـامينه وبالتـالي فهـم الرؤيـة الجديـدة للأمـن (الشـامل) وكـذا التهديـدات الأمنيـة الجديـدة التـي تواجـه الإتحـاد الأوروبـي وكيفيـة التعامـل معها ضمن مركب امن إقليمي.

مستوى عملي:

تهـدف الدراسـة لفهـم خلفيـات التهديـدات الأمنيـة الجديـدة التـي تواجـه الاتحـاد الأوروبي (الهجرة– الإرهاب).

وضـرورة تكامـل وتعـاون الاتحـاد الأوروبـي لمواجهـة هـذه التحـديات مـن خـلال آليـات جديـدة للحـافظ علـى امـن واسـتقرار المنطقـة، ومـدى وعـي دول الاتحـاد بمـدى خطـورة هـذه التهديـدات التـي لـم يعـد بمقـدوره أقـوى دول أوروبـا علـى مواجهتهـا لوحـدها، وكـذا الاتحـاد الأوروبـي كوحـدة كاملـة عليـه التعـاون مـع القوى الكبرى للتصدي لهذه التهديدات.

وهـدفنا مـن هـذه الدارسـة هـو توضـيح مـدى خطـورة هـذه التهديـدات علـى أمـن واسـتقرار الإتحـاد الأوروبـي وكـذا مـدى أهميـة التعـاون الأوروبـي خاصـة (مركـب أمني إقليمي) والدولي عامة.

6-حدود الدراسة:

أ. **الحـدود المكانيـة:** لقـد حـددنا مكـان الدراسـة فـي قـارة أوروبـا : كـون الاتحـاد الأوروبـي يمثـل مثـالا ناجحـاً فـي التكامـل والتعـاون خاصـة الجانـب الاقتصادي.

وكـذا تطرقنـا فـي موضـوع دراسـتنا إلـى دول شـمال إفريقيـا (المغاربيـة) كونهـا المصدر للهجرة والإرهاب إلى أوروبا.

ب. **الحـدود الزمانيـة:** بدايـة مـن نهايـة الحـرب البـادرة مـروراً بأحـداث 11 سـبتمبر وفتـرة توسـع الاتحـاد الأوروبـي وصـولاً إلـى ضـرورة تبنـي إسـتراتيجية أوروبيـة أمنيـة موحـدة نتيجـة الأحـداث الأخيـرة الداميـة فـي بـاريس ومدريـد ولنـدن الأخيرة.

ت. **الحـدود الموضـوعية:** تتطـرق هـذه الدراسـة للواقـع الأمنـي الـراهن للنظـام الإقليمـي الأوروبـي مـن منظـور مركـب الأمـن الإقليمـي وذلـك لإبـراز أهميـة التكامل والتعاون لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة.

7-الإطار المنهجي للدراسة:

أ. **المـنهج التـاريخي:** لقـد أمـدنا المـنهج التـاريخي بالجانـب الوصـفي فـي دراسـة الظـواهر فـي إطارهـا الزمـاني والتطـورات التـي لحقـت بهـا، وكـذا القـدرة التفسـيرية التـي يزودنـا بهـا كمـا أن المـنهج التـاريخي لا يكتفـي بسـرد الوقـائع بـل يقـدم تصـوراً للظـروف والمحـيط الـذي يحكـم مـيلاد الظـواهر (الهجـرة والإرهـاب)، وكـذا التطور في مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية والمراحل التي مرت بها.

ب. **المـنهج الوصـفي التحليلـي:** وذلـك مـن خـلال تحليـل ظـاهرتي الهجـرة غيـر الشرعية والإرهاب ووصف توجهات الاتحاد الأوروبي تجاه هذه الظواهر.

وكـذا وصـف مركـب الأمـن الإقليمـي الأوروبـي مـن خـلال ظـروف دولـه وعلاقتهـا مـع بعضـها، وكـذا وصـف علاقـة دول الاتحـاد مـع القـوى الكبـرى (أمريكيا وروسيا)، وأيضاً وصف علاقة الاتحاد مع الدول المغاربية .

ج.**مـنهج دراسـة الحالـة:** المـنهج الـذي اسـتخدم فـي جمـع البيانـات العلميـة المتعلقـة بالوحـدات (الأفـراد، المؤسسـات..) كمـا يقـوم علـى أسـاس التعمـق فـي دراسـة مرحلـة معينـة مـن تـاريخ الوحـدة أو جميـع المراحـل التـي مـرّ بهـا (الاتحـاد الأوروبـي)، وذلـك للوصـول إلـى تعميمـات كمـا يركـز هـذا المـنهج علـى الموقـف الكلـي (الاتحـاد الأوروبـي) وينظـر إلـى الجزئيـات (دول الأعضـاء) مـن حيـث علاقتهـا بالكـل الـذي يحتويـه علـى أسـاس أن الجزئيـات هـي جانـب مـن مظـاهر الحقيقة الكلية .

د. **المـنهج المقـارن** : لمقارنـة مسـتويات الأمـن (وطنـي- إقليمـي – دولـي)، ثـم للمقارنة مستويات مركب الأمن الإقليمي.

8-الإطار المفاهيمي:

1/ مفهوم الأمن:

إن مفهـوم الأمـن الواسـع فيشـمل كـل مـا يحقـق الاسـتقلال السياسـي للدولـة وسـلامة أراضـيها وضـمان الاسـتقرار السياسـي والاقتصـادي والاجتمـاعي الـداخلي، فهـو يشـمل تحقيـق الأمـن ببعديـه الـداخلي والخـارجي، أي أنـه " تـأمين كيـان الدولـة والمجتمـع مـن الأخطـار التـي تتهـددها داخليـاً وخارجيـاً، وتـأمين مصـالحها وتهيئـة الظـروف المناسـبة اقتصـادياً واجتماعيـاً لتحقيـق الأهـداف والغايـات التـي تعبّـر عـن الرضـا العـام فـي المجتمـع"، ووفقـاً لهـذا الـرأي، فـإن هـذا المفهـوم يرتكـز علـى ثلاثـة محـاور رئيسـية: تـامين كيـان الدولـة داخليـاً وخارجيـاً، وتحقيـق الاسـتقرار السياسـي والاجتمـاعي والاقتصـادي، وتحقيـق الرضا التام لأفراد المجتمع.

ومـن السـمات التـي يتصـف بهـا مفهـوم " الأمـن" سـمة التغيّـر فهـو حقيقـة متغيـرة تبعـاً لظـروف الزمـان والمكـان، وفقـاً لاعتبـارات داخليـة وخارجيـة، فمفهـوم "الأمـن" لـيس مفهومـاً جامـداً، بـل هـو مفهـوم ديناميكي يتطـور بتطـور

الظـروف، ويـرتبط ارتباطـاً وثيقـاً بالأوضـاع والمعطيـات والعوامـل المحليـة والإقليميـة والدوليـة، فـالأمن حالـة حركيـة (ديناميكيـة) مركبـة لا تتصـف بالجمود (الاستاتيكية).

2/ مفهوم الإقلـــــــــيم:

هـو مفهـوم مكـاني يحـدد انطلاقـا مـن البعـد الجغرافـي، وكثافـة التبـادل والمشـاركة فـي المؤسسـات والتجـانس الثقـافي، ويحـدد الإقلـيم عمليـاً بحجـم المبـادلات والتـدفقات التجاريـة، وصـفات مكوناتـه وقيّمـه، وخياراتـه المشـتركة، لـذلك فهـوة كيـان ديناميكي متحـرك ولـيس مسـاحة جامـدة، كمـا يعبـر الإقلـيم مـن الناحيـة القانونيـة عـن ميـدان عمـل المنظمـات الإقليميـة، حيـث يظـم عـدداً محـدداً مـن الـدول التـي تجمـع بينهـا روابـط مشـتركة، أبرزهـا الجغرافيـة والاقتصـادية والتاريخيـة، إلـى جانـب إمكانيـة ارتباطهـا بـرؤى سياسـية مشـتركة، فضـلاً عـن المؤسسـات الاجتماعيـة، وتلعـب الاتصـالات دوراً كبيـراً فـي إبـراز طبيعـة الإقلـيم، فهـو نظـام فرعـي مـن النظـام الـدولي، الـذي يميّـزه نظـام تفاعـل الأطـراف فيـه، سـواءً أكـان التفاعـل عـدائيا أم تعاونيـا، كمـا انـه لا يوجـد إجمـاع حول رسم حدود الأقاليم أو المنظمات الفرعية وكذا عضويتها.

3/ مفهوم السياسة الأمنـية :

إن التحـولات التـي مسـت مفهـوم الأمـن بالانتقـال إلـى الاهتمامـات بـأمن الفـرد بعـد الحـرب البـاردة طـرح مفـاهيم جديـدة للسياسـة الأمنيـة قائمـة علـى أسـاس امـن الإنسـان، وبالتـالي يقصـد بالسياسـة الأمنيـة: عريضـة تضـم سياسـات مختلفـة للمسـاعدة والتعـاون العسـكري، وتشـديد أكثـر علـى الدبلوماسـية كـأداة بنـاء الثقـة، وتحسـين التفـاعلات الدوليـة والقـدرة علـى المسـاهمة فـي التوسـع المثمـر للبرنـامج النـووي، مـن خـلال هـذا التعريـف يتبـين ان السياسـة الأمنيـة تحتـاج إلـى قـوة الدبلوماسـية، مـن طـرف الوحـدات السياسـية مـن أجـل بنـاء سياسـة أمنيـة داخليـة وخارجيـة محكمـة، وكـذلك نفهـم أن السياسـة الأمنيـة فـي جوهرهـا هـي مجموعـة البـرامج المحـددة لتحقيـق أهـداف ومصـالح الأفـراد والمجتمعـات، فالدولـة فـي سياسـتها الأمنيـة يجـب أن تأخـذ فـي الحسـبان

احتياجـات أفرادهـا الأساسـية ولا يجـب حصـر السياسـة الأمنيـة فـي الجانـب العسـكري الضـيّق، بـل يجـب التركيـز علـى جميـع الجوانـب الأخـرى (الاقتصـادية، الثقافيـة، والاجتماعيـة،...)، حيـث يحـدد الباحـث "**فوسـتر**" ثـلاث أسـس مختلفـة لأي سياسـة أمنيـة (القـوى الاقتصـادية، القـوى السياسـية، القـوى العسكرية).

9-أدبيات الدراسة:

1-مقـال ناصـر حامـد: المهـاجرون فـي أوروبـا بـين مكافحـة الإرهـاب ومشـكلات الانـدماج، المنشـور فـي مجلـة السياسـة الدوليـة، ع 163، ينـاير 2006.

حيـث جـاء فـي مقالـه التطـرق إلـى مختلـف أنـواع العنـف والشـغب التـي عرفتهـا الـدول الأوروبيـة والتـي مسـت أمنهـا واسـتقرارها، وربـط هـذه الأحـداث بالجاليـات العربية هناك.

ثـم كيـف قامـت بمواجهتهـا والتعامـل معهـا، وكيـف اتخـذت الإجـراءات والسياسات التي اتبعتها بخصوصها.

وجـاء فـي الصـفحات (64-65-66) مـن نفـس المقـال، أن الـدول الأوروبيـة عملـت علـى مراجعـة سياسـاتها المتعلقـة بمكافحـة الإرهـاب وذلـك مـن خـلال مراجعـة مواقفهـا مـن اتفاقيـات مثـل "شـينغن" وبعـض القـوانين كالجنسـية والإقامة.

حيـث يبـرز صـاحب المقـال مـن يقومـون بالهجمـات الإرهابيـة هـم مـن ولـدوا وتربوا في البلدان الأوروبية والذين هم من أصول عربية وإسلامية.

لـذا اتخـذت عـدة دول أوروبيـة إجـراءات مثـل إنشـاء قـوة أوروبيـة للتـدخل السـريع على حدود الاتحاد/ وإنشاء مراكز استقبال المهاجرين خارج حدود الاتحاد.

2-Barry buzan and ale weover: legion and pawer the structure of international security. Combtidag university. Press.2003.p4.

حيث جاء في هذا المرجع.

استخدام مصطلح المركب الأمني وذلك لتسهيل التحليل الأمني على مستوى النطاق الإقليمي، يمكن اعتبار المستوى الإقليمي كوحدة تحليل أساسية تنطلق من خلالها القضايا الأمنية.

كما بيّن المرجع أن نظرية مركب الأمن الإقليمي تقوم على مجموعة من القواعد، بالإضافة إلى مستويات التحليل التي تعتمد عليها نظرية مركب الأمن الإقليمي.

3-عبد النور بن عنتر: البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي ، ص170.

سياسات محاربة الإرهاب كما حددها الأمريكيون وبعض حلفاؤهم الغربيين، تجعل من الممكن اليوم التدخل في أي مكان في العالم تحت هذه الذريعة لتحقيق أهداف إستراتيجية لا علاقة لها بالحملة الدولية على الإرهاب، وهذا قد يؤثر على بناء الثقة بين الحلف وشركائه المتوسطيين، خاصة بعد تجربة (أفغانستان والعراق).

وأن مسألة مفهوم الأمن متنازع فيها حيث أصبح بعد الحرب الباردة يغلب عليه طابع الصراعات الداخلية، مع صعوبة التمييز بين التهديدات التي تشكل خطرا فعلياً وغيرها من التهديدات.

4-سليمان عبد الله الحربي: مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته، المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، 2008.ص 19. 22.

الأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخلياً ودفع التهديدات الخارجية عبر صياغة تدابير محددة، بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد.

ويعتمد ذلك على توافق إرادات أساسها المصالح الذاتية لكل دولة والمصالح المشتركة بين مجموعة دول النظام.

كـم اعتبـر الأمـن الإقليمـي جـزءاً لا يتجـزأ مـن الأمـن الـدولي وأن أغلبيـة الـدول تحـدد علاقاتهـا الأمنيـة مـن منطلقـات إقليميـة، رغـم تعاملهـا مـع القضـايا العالمية، فالإقليم يسيطر على منظور الأمن.

5-مـذكرة فريجـة لدميـة: إسـتراتيجية الأمـن الأوروبـي لمواجهـة التهديـدات الأمنيـة الجديـدة الهجـرة نموذجـا، مذكـرة مكملـة لنيـل شـهادة الماجسـتير، فـي العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

بالإضـافة إلـى بعـض المفـاهيم كـالأمن والتهديـدات الجديـدة، والهجـرة الشـرعية والغير شرعية، يوضح المرجع آليات جديدة لمكافحة الهجرة غير شرعية.

10- تنظيم الدراسة:

اعتمـادا علـى المنهجيـة المتعبـة وبغـرض الإجابـة عـن الإشـكالية المطروحـة: ارتأينا التقسيم الهيكل التالي:

مقدمـة الموضـوع ثـم قسـمنا الدراسـة إلـى ثـلاث فصـول متوازنـة بهـدف الإحاطـة بكافة جوانب الموضوع.

فالفصل الأول المعنون بـ: الإطار النظري لمركب الأمن الإقليمي الأوروبي.

تطرقنـا فـي المبحـث الأول إلـى تحديـد مفهـوم الأمـن مـن خـلال تعريفـه وتطـوره ثـم إلـى أهـم مسـتوياته بالإضـافة إلـى إسـهامات مدرسـة كوبنهـاغن فـي الجانـب الأمني.

أمـا المبحـث الثـاني تناولنـا فيـه نظريـة مركـب الأمـن الإقليمـي مـن خـلال إبـراز السياق العام لمركب الأمن الإقليمي وكذا التهديدات وأشكال التعاون الأمني.

وفـي المبحـث الثالـث تحـدثنا عـن التهديـدات والمخـاطر الأمنيـة الجديـدة (الهجـرة والإرهاب)، كتهديد للأمن الإقليمي.

وفـي الفصـل الثـاني المعنـون بـ: مركـب الأمـن الإقليمـي الأوروبـي (المسـتويات والرهانـات). تطرقنـا مـن خلالـه فـي المبحـث الأول والـذي أردنـا مـن خلالـه إبـراز الهيكـل المؤسسـاتي للاتحـاد الأوروبـي والتجربـة التكامليـة خاصـة فـي السياسـة الأمنية الموحدة.

أمـا المبحـث الثـاني فعالجنـا مسـتويات مركـب الأمـن الإقليمـي الأوروبـي مـن خـلال ظـروف بعـض دولـه وعلاقـة دول الإقلـيم مـع بعضـها، بالإضـافة إلـى علاقـة الاتحـاد الأوروبـي بـأبرز القـوى العالميـة (روسـيا و و.م.أ) وكـذلك علاقـة الاتحاد الأوروبي بالدول المغاربية (إقليم مجاور) .

أمـا المبحـث الثالـث : ركزنـا فيـه عـن رهانـات الأمـن الإقليمـي الأوروبـي الـذي تناولنـا فيـه الواقـع الأمنـي الأوروبـي الـراهن مـن خـلال ابـرز الأحـداث الإرهابيـة والتـي خلقـت اضـطراب داخـل الاتحـاد الأوروبـي وكـذا تـورط دول الاتحـاد بأنهـا تغـض الطـرف عـن معاقـل الإرهـاب فـي دولهـا وارتبـاط الإرهـاب بمافيـا الإجـرام والمخـــدرات وأخيـــرا أردنـــا إبـــراز أســـباب ضـــعف أداء الجهـــاز الأمنـــي والاستخباراتي الأوروبي لمواجهة هذه العمليات الإرهابية.

أما الفصل الثالث: المعنون: بـ الاستراتيجيات الأمنية الأوروبية

فبـدأنا فـي المبحـث الأول بالسياسـة الأمنيـة الأوروبيـة لمواجهـة تحـديات الهجـرة الغيـر الشـرعية والإرهـاب مـن خـلال آليـات جديـدة فـي ظـل تعـاون وتكامـل دول الاتحاد الأوروبي.

وفـي المبحـث الثـاني تطرقنـا إلـى السياسـة الأمنيـة الأوروبيـة فـي ظـل توجهـات حلف الناتو.

لإبـراز مـدى ارتبـاط الاتحـاد الأوروبـي بالسياسـة او العقيـدة الأمنيـة لحلـف النـاتو وذلـك لإبـراز التعـاون الكبيـر بـين الاتحـاد الأوروبـي وحلـف النـاتو فـي المجـال الأمني حتى خارج الاتحاد الأوروبي.

وأخيـرا فـي المبحـث الثالـث: أردنـا إبـراز الجانـب التطبيقـي للسياسـة الأمنيـة الأوروبيـة تجـاه الأزمـة الأوكرانيـة، كونهـا أزمـة يريـد الاتحـاد الأوربـي كسـبها للوقوف في وجهة القوى العظمى روسيا.

الفصل الأول:

الإطار النظري لمركب الأمن الإقليمي الأوروبي

مع نهاية الحرب الباردة ظهرت ظواهر جديدة كانت متخفية تحت مضلة المواجهة (الامريكية السوفياتية)، هذه الظواهر اختلفت في طبيعتها من إقليم إلى آخر فمثلا في دول آسيا وإفريقيا وأوروبا الشرقية ظهرت النزاعات الاثنية، وظهرت أيضا أخطارا تتعلق بوجود الفرد، كأخطار المجاعة والأمراض والبطالة كما ظهرت موجة التحول الديمقراطي في العديد من دول العالم، والمطالبة بالمشاركة السياسية، إن هذه الظواهر في شكل تحديات وضعف الدول أمام واقع البحث عن آليات مختلفة عما كانت عليه، أمام هذا الواقع الجديد سايرت سياسات الدول طبيعة التهديدات الجديدة كما غيرت آليات مواجهتها حسب طبيعة التهديد، فقبلها كانت سياسة توازن القوى وإستراتيجية الأحلاف العسكرية، مسيطرة على الوضع القائم، أما حالياً وبتغير طبيعة التهديدات وفواعله إذ لم يعد يقتصر على التهديد الذي تشكله الوحدة السياسية وحدها، بل امتد ليشمل تهديدات مغايرة، الجريمة المنظمة والإرهاب والهجرة والأخطار البيئية، وهذا ما جعل التعاون بين مختلف الفواعل ضرورة حتمية لتحقيق الأمن الوطني إلى جانب الأمن الإقليمي.

أما من الناحية النظرية ظهرت العديد من المقاربات النظرية والتصورات المعرفية، والمفاهيمية المفسرة للواقع الأمني بعد الحرب الباردة، فسابقاً كانت المنظورات الكبرى (الواقعية الليبرالية) كنظرية الردع النووي ونظرية اللعبة، ظهرت نظريات أكثر ارتباطاً بالفرد، كوحدة التحليل (البنائية، النقدية، النسوية...)، ومفاهيم جديدة أيضاً: (الأمن الشامل الأمن الإنساني الآمن المجتمعي)، بالإضافة إلى ظهور مدارس طورت تصورات معرفية سابقة منها مفهوم الأمن الإقليمي.

وفي ظل التهديدات الأمنية الجديدة وبحكم تعددها وعدم قدرة الدول لوحدها على مواجهتها إضافة إلى سرعة انتشارها أصبح الأمن الإقليمي ضرورة حتمية أمام هذه التهديدات.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأمن:

المطلب الأول: مفهوم الأمـــــــــن:

عُرف عن هذا المفهوم أنه أكثر المفاهيم في العلاقات الدولية التي تتسم بالغموض، ما جعله يفتقر إلى تعريف محدد وبشكل قاطع وذلك لأن المفهوم يثير إشكاليات معرفية، أهمها:

- كون الدراسات الأمنية ما زالت جزءاً من حقل العلاقات الدولية.
- إن المفهوم يحوي عناصر معيارية لا يمكن الاتفاق على تعريفها، سواء من الناحية النظرية أو بالاعتماد على البيانات والدراسات الإمبريقية[1].
- إن المفهوم لم يلق اهتماماً أكاديمياً جدياً، كمفاهيم العدل والسلام والحرية والمساواة.

أ.الأمن لغةً:

مفهوم الأمن في اللغة العربية وكما جاءت معانيه في القرآن الكريم، هو عكس الخوف والفزع، فهو الطمأنينة بعدم توقع او حدوث مكروه.

اشتق المفهوم (الأمن) من فعل: أَمِنَ، يَأْمَنُ، أَمْناً، وآمَان، أي اطمأن ولم يخف فهو آمن، حيث نجد اغلب آيات القرآن الكريم تربط أو تقابل بين الأمن والخوف.

قال الله تعالى ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ﴾. النساء الآية 83.

قال الله تعالى ﴿ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾. قريش الآية 3-4.

مما سبق نعرف أن للأمن أهمية بالغة في الشرع الإسلامي حيث أنه من الضروريات المادية والمعنوية أيضاً، وكما يكون للفرد فهو أيضاً للاجتماع الإنساني العام.

[1] – فريجة لدمية:" **استراتيجية الأمن الاوربي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة ، الهجرة نموذجاً**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: سياسة مقارنة.

ب. الأمن اصطلاحـــاً:

حسب المنظور التقليدي فإن الأمن مرتبط بمصلحة الدولة، وتعزيزها بالاعتماد على القوة العسكرية، لإدارة الأخطار التي تهدد وحدتها الترابية، وذلك لأن الدراسات الأمنية تطورت في إطار المدرسة الواقعية التي عايشت الحرب الباردة.

تعريف للأمـــن من منظور تقليدي (ضيِّق):

- **الموسوعة السياسية:** الأمن القومي ما تقوم به الدول للحفاظ على سلامتها من الأخطار الداخلية، والخارجية التي قد توقعها تحت سيطرة أجنبية، نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي[1].

- **تعريف دائرة المعارف البريطانية :** الأمن هو حماية الدولة من السيطرة عليها من قوى أجنبية.

- **تعريف والتر ليبمان:** إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة للتضحية بالقيم الأساسية، إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه[2].

من خلال ما سبق من التعاريف التقليدية يمكن أن نسجل ملاحظات أهمها:

- تركز على الدولة كفاعل رئيسي فيما يتعلق بالأمن.

- تقدم البعد العسكري للأمن على غيره من الأبعاد، مما يجعل التهديد الخارجي والخوف من السيطرة الأجنبية، من الأولويات الرئيسية لأمن الدول.

وفي ظل التطورات المتزايدة على الصعيد العالمي، وبروز عمليات التكامل والتعاون الدولي، وازدياد نفوذ المؤسسات الدولية، كفاعلين جدد على الساحة الدولية، وكون أن الأمن لم يعد يقتصر على امن الدول، زاد الاهتمام بموضوع الأمن لاستيعاب هذه التغيرات في مستوى المعالجة المفاهيمية للموضوع.

---

[1] – عبد الوهاب الكيلاني وآخرون:" **موسوعة السياسة**"، الجزء الأول، الطبعة03، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990، ص 33.

[2] – جون بيلس :" **الامن الدولي في حقبة ما بعد الحرب البادرة**"، جون بيلس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة، 2004، ص 414.

تعريف روبرت ماكنمارا:

في مؤلفه –جوهر الأمن– يربط التنمية بالأمن: الأمن لا يعني تراكم السلاح على الرغم من أنه قد يكون جزءاً منه، وليس هو القوة العسكرية على الرغم من أنه قد يشتمل عليها، وليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه قد يحتوي عليه، إن الأمن هو التنمية وبدون التنمية لا يمكن الحديث عن الأمن .

تعريف باري بوزان:

في حالة الأمن يصبح النقاش حول مسعى التحرر من التهديد، وإذا نقلنا النقاش إلى النظام يصبح الأمن متعلق بقدرة الدول والمجتمعات، على الحفاظ على هويتها المستقلة وتكاملها الوظيفي.

تعريف ويلر وكين بوث:

لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر، إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ولا يتحقق ذلك إلا إذا نُظِر للأمن على انه تحرر وانعتاق.

تعريف دفيد دومينيك:

هو خلق وضع ما من التهديد أو أي شكل للخطر، وتوفر الوسائل اللازمة للتصدي للخطر، في حال أصبح ذلك ممكناً.

المطلب الثاني: مستويات الأمن:

يمكن إيجاز ثلاث مستويات أساسية للأمن وهي:

1- الأمن الوطني (القومي) *sécurité national* [*] :

يعرّف أمين هويدي: الأمن القومي لأي دولة هو عبارة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيرات الإقليمية والدولية[1]، ويتمحور المستوى الوطني

*- تجدر الاشارة إلى ان الدراسات العربية اقتبست مصطلح الامن القومي من اللغة الفرنسية (***sécurité national***) ، اللغة الانجليزية (nation security)، وترجم بصفة الامن الوطني للدلالة على القطرية / ومرة نجد بالصيغة الأمن القومي ليتاسب والحالة للأمة العربية أي الأمن القومي العربي.

[1] – أسس ومبادئ الأمن الوطني، على الموقع : . *www.moqatel.com* يوم 2013/03/04.

للأمن بالأساس على مجموعة الأخطار الداخلية والخارجية التي تمس الكيان الداخلي للدولة .

هناك مدرستان مختلفان لدراسة موضوع الأمن الوطني هما[1]:

– المدرسة الإستراتيجية: تركز على الجانب العسكري والتهديد الخارجي والدولة كوحدة وحيدة في تحليل العلاقات الدولية.

– المدرسة المعاصرة(التنموية): يرى أصحاب هذه المدرسة ان مصادر التهديد لا تقتصر فقط على التهديد الخارجي إنما أيضا على التهديد الداخلي ويقدمون نظرة أوسع لمجال الأمن القومي الذي يشمل أبعاد اقتصادية، اجتماعية وثقافية.

فعلى المستوى الداخلي فالأمن يقصد به الحفاظ على البيئة الداخلية للدولة من أجل مكافحة أي نوع من أنواع التغير العنيف الذي يمس باستقرار المجتمع، وعلى المستوى الخارجي يعني طريقة تعاملها مع مختلف التأثيرات القادمة من البيئة الخارجية من تهديدات مختلفة كالإرهاب، الهجرة غير الشرعية، تجارة المخدرات، وحتى التدخل العسكري.

2- الأمن الإقليمي *Sécurité Régionale*:

ظهر هذا المستوى خلال الحرب الباردة التي عرفت تنافس شديد بين المعسكرين الشرقي والغربي، حيث كانت وحدات سياسة ضمن المعسكرين الشرقي لضمان مصالح معينة تحت مظلة الاتحاد السوفياتي، ووحدات أخرى ضمن المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وتسعى هي الأخرى لتحقيق مصالح معينة.

ارتبط نظام الأمن الإقليمي بتوجهات فكرية في أدبيات العلاقات الدولية أبرزها[2]:

– المدرسة الإقليمية التي نشأت لمواجهة فكرة العالمية، حيث دعا أنصار الإقليمية إلى بناء تجمعات تكون بمثابة الوسيلة الأكثر فعالية للحفاظ على الأمن والسلم

[1] – لخميسي شيبي :" **الأمن الوطني والعلاقات بين منظمة حلف الشمال الأطلسي والدول العربية**"، ص ص 21– 22.

[2] – ناصف حتي :" **النظرية في العلاقات الدولية**"، لبنان، دار الكتاب العربي، 1985، ص55.

الدوليين مقابل أصحاب المدرسة العالمية التي تدعوا إلى إقامة حكومة عالمية تضم جميع الدول لحفظ الاستقرار، ومنع الحروب.

– مدرسة التكامل ودورها في دفع عجلة الإقليمية، حيث كان لمنظري الوظيفة وخاصة الوظيفة الجديدة إسهامات كبيرة في دفع التكامل الوظيفي على المستوى الإقليمي.

– مدرسة النظم ومساهمتها في إبرازا مستجدات البيئة الدولية، حيث أن ظهور أي تشابه أو تباين في أنماط العلاقات وأنواع المصالح بين الإطار الكوني والأطر الإقليمية المختلفة يؤدي إلى نشأة النظام الإقليمي.

ويقصد بالأمن في إطاره الإقليمي، تكامل مجموعة من الدول والتي يجمع فيما بينها مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة، وتنشأ فيما بينها تحالفات اقتصادية وعسكرية كوسيلة لضمان أو بناء الأمن الإقليمي.

يعرف أيضا الأمن الإقليمي على أنه :" مفهوم سياسي يطلق على السياسة الأمنية المشتركة التي تبلورها الوحدات السياسية المشكلة للنظام الإقليمي، لمواجهة مخاطر التهديدات الخارجية المشتركة للإقليم[1].

يعمل نظام الأمن الإقليمي على تأسيس مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن والاستقرار إذ ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين الدول المعينة ضمن نطاق إقليمي واحد انطلاقا من توافق الإرادات والمصالح الذاتية والمشتركة[2].

تسعى الدول من اجل الحفاظ على أمنها إلى الدخول في اتفاقيات ومعاهدات مع دول أخرى سواء مجاورة لها أو غير مجاورة، وفي الواقع العملي هناك تحالفات كثيرة نذكر منها: حلف شمال الأطلسي، منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، وكما

---

[1] – ناظم عبد الواحد الجاسور :" **موسعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**"، ط1، لبنان، دار النهضة العربية، 2008، ص 123.

[2] – خليل حسين:" **نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام**"، على الموقع:
www.drkhalilhussien.blogspot.com/01/blog-post-1982. html يوم *2013/03/19*.

نجد تجمعات إقليمية أخرى كالاتحاد الأوروبي، وتسعى هذه التنظيمات إلى تعزيز التعاون فيما بين أعضائها، كالحد من التسلح التقليدي والانتشار النووي، والتعاون المشترك لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات.

3- الأمن الدولي : *Sécurité International*:

إذا كان الأمن الإقليمي ينحصر في إطار منطقة إقليم معين، فإن الأمن الدولي يشمل على كل دولة عضو من أعضاء البيئة الدولية.

لقد برزت فكرة هذا النظام في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى مع نشأة عصبة الأمم التي لم تستطع منع قيام حرب عالمية أخرى، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية نشأ تنظيم دولي جديد تحت اسم هيئة الأمم المتحدة.

يعتبر الأمن الدولي أكبر وأوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية كونه مرتبط بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي، وتحقيق الأمن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية منها نظام الأمن الجماعي الذي كان أول تطبيق له في ظل عصبة الأمم لمنع نشوب الحروب واحتوائها، والمقصود بنظام الأمن الجماعي هو:" النظام الذي تعتمد فيه الدول في حماية حقوقها إذا ما تعرضت لخطر خارجي، ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة، أو مساعدة حلفاؤها وإنما على أساس التضامن والتعاون المتمثل في تنظيم دول يزود بالوسائل الكافية والفعّالة لتحقيق هذه الحماية"[1]، ويكون الأمن الدولي من خلال التعاون والتنسيق الدولي في إطار أمن أوسع وشامل تحتضن وتقنن وسائله وغاياته وثائق دولية ملزمة التطبيق والتنفيذ.

لتحقيق الأمن الدولي توجب توافر مجموعة من الشروط[2]:

أ. حظر اللجوء إلى القوة أو التهديد في العلاقات الدولية، إلا في حالتين فقط:

- من خلال الجهاز الدولي، الذي يجب أن يكون مسؤولا عن تنفيذ نظام الأمن الجماعي.

[1] - زياد عبي الله مصباح :" **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**"، ليبيا، دار الرواء، 2008، ص 203.

[2] - خليل حسين :" **نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام**".

– حالة الدفاع عن النفس مرهونة بتوافر شروط معينة، لا تخرج عن تلك التي نصت عليها المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

ب. احترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات المبرمة بين الدول الأعضاء.

ج. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

د. تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السليمة.

إن رغبة المجتمع الدولي لإيجاد نظام أمن دولي خال من العدوان وخروق حقوق الإنسان أمر صعب في ظل الأطماع والتنافس الكبير فيما بين الدول الكبرى.

مستويات الأمن :

مؤشرات المقارنة	الأمن الدولى الواقعية / الوقعية الجديدة	الأمن المجتمعي (مدرسة كوبنهاجن)	الأمن الإنسلي (UNDP)
الأمن لمن؟	الدول	المجموعات/ الأقليات	الأفراد
القيم المهددة	الوحدة الترابية / الاستقلال	الهوية المجموعاتية	السلامة/ الرفاهية / الحرية
الأمن في مواجهة أية مخاطر	المأزق الأمني روبرت جيرفيس Rebert Jervis	المأزق المجتمعي باري بوزان Barry Buzan	عدم تلبية الحاجات الأساسية للفرد John Burton
مصادر التهديد	الدول الأخرى	السلطة/ المجتمع/الدول الأخرى(المجموعات الأخرى في شكل عنف مباشر أو بنيوي)	
وسائل تحقيق الأمن	استخدام القوة العسكرية بشكل منفرد	– تنسيق جميع وسائل الضغط لالزام أطراف النزاع بإيقاف العنف – العمل على إيقاف العنف – العمل على الدروب الثلاثة للدبلوماسية – التنمية الاقتصادية المتساندة لتحقيق سلام متساند	– استخدام القوة بشكل جماعي – الضوابط المؤسسية والدمقرطة – التنمية الاقتصادية المتساندة
دور الطرف الثالث	التدخل حسب ما تمليه المصلحة الوطنية	التدخل لأغراض إنسانية (الاعتبارات الأخلاقية والإنسانية)	
قيود تدخل الطرف الثالث	طبيعة وواقع التحالفات الدولية	السيادة ومصالح الدول الكبرى(سوء استخدام التدخل الإنساني) غياب إجماع دولي حول معايير إجازة التدخل.	

المطلب الثالث: مدرسة كوبـــــــنهاغن وتوسيع مفهوم الأمن:

ارتبطت بمعهد كوبنهاغن للسلام 1985، ورائدها باري بوزان أول من ساهم في إعادة صياغة مفهوم الأمن، وفتح مجالات جديدة للبحث في حقل الدراسات الأمنية، منذ العقد الثامن من القرن العشرين، فذهبت المدرسة إلى أن القطاع العسكري رغم أهميته في تحديد مفهوم الأمن، إلا انه ليس القطاع الوحيد فهناك قطاع سياسي (الدول والمنظمات الدولية، المجتمع الدولي)، والقطاع الاقتصادي(منظومات السوق العالمية)، أما القطاع الذي ركز عليه بوزان هو القطاع الاجتماعي(الأمم، الثقافات، الأديان وحقوق الإنسان) ما يسمى بالأمن المجتمعي زائد القطاع البيئي.

وتعتبر القطاعات الأمنية سابقة الذكر ذات أهمية بالغة في الأمن، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ورغم أن الدولة ليست الموضوع الوحيد لمعالجة موضوع الأمن إلا أن بوزان يؤكد على أن الأمن المجتمعي يبقى مرتبطاً بالدولة.

ففي نظر بوزان ان الجماعات collectivités هي ما يجب تأمينه من التهديدات لكنه لم يحدد أي الجماعات المقصودة، ومنه لا يمكن معرفة هدف الأمن المجتمعي، اهو الجماعات أم هوية جماعية يتطلب بناءها، والانتقاد الذي وجه إلى بوزان ما الذي يهدد الهوية؟

كما تقد مدرسة كوبنهاغن إطاراً ملائماً لدراسة الطبيعة الديناميكية لمدركات الأمن، من خلال أن الأمن ليس مفهوماً ثابتاً بل هو بناء اجتماعي، يتشكل عبر الممارسة وبشكل ديناميكي[1].

الأمنـــــــنة:

هي أيضاً من إسهامات مدرسة كوبنهاغن ورائدها أولي ويفر 1995 [2]، وتعني إضفاء الطابع الأمني على ظاهرة لم تكن تشكل تهديداً أمنياً، أي تحويل قضية أو

[1] – عادل زقاع :" **المعضلة الأمنية المجتمعية ، خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة**"، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، العدد الأول، سبتمبر 2011، ص 68.

[2] –barry buzan, ole waever and jaap de wild , security : anew frame work for analsis, united king dom, boulder lynne rienner publishers, 1998, p:32.

رهان اجتماعي إلى قضية أو تهديد أمني، أو التحسيس بوجود تهديد أمني، وذلك من خلال الخطاب.

مثال: الهجرة الغير شرعية ليست مشكلة اجتماعية، بل مشكلة أمنية، أي تحويلها بواسطة الخطاب إلى قضية أمنية، تستدعي إجراءات استعجاليه استثنائية، ولنجاح عملية الأمننة يجب توفر ما يلي:

– طبيعة الرهان الاجتماعي المراد أمننته، أي ليس كل رهان اجتماعي يمكن تحويله إلى قضية أمنية (قابلية التحويل).

– قوة الخطاب: ليس كل خطاب سياسي يمكن أن يقنع بتحويل القضية إلى مسألة أمنية مهددة.

– الفواعل الأمنية المعنية بالأمننة: يجب أن تكون في مواقع السلطة.

التهديدات الأمنية الجديدة:

يفهم من مصطلح التهديد على أنه التحذير والوعيد، وسعي طرفاً ما للتسبب بالشرّ والأذى وفي ظل طبيعة لا عسكرية أصبحت سمة التهديدات الأمنية الحالية منها والمتطورة أصبح من الصعب أن يعرف التهديد، رغم حضور أثره (التلوث البيئي، الاحتباس الحراري) فهي وغيرها من التهديدات رغم أنها تأخذ طابع أمني، إلا انه يصعب تحديد المسؤولين عن إحداثها، دول أم فواعل كما أن هذه التهديدات الأمنية أصبحت ممتدة زمنياً ومكانياً.

تعريف باري بوزان:

وافق مع مقاربته القطاعية للأمن مع تصنيفٍ قطاعي للتهديدات الأمنية[1].

– **تهديدات تستهدف القطاع العسكري:** تستهدف القدرات العسكرية للدولة، ما يهدد الوحدة الترابية للدولة.

[1] – *Barry Buzan, People Stat And Fear The International Searity Problem In International Relations. Great Britain, Wheatsheef Book Ltd; 1983, P 85.*

- **تهديدات تستهدف القطاع السياسي:** تأخذ التهديدات الأمنية بعدين: داخلي ما يمسّ بقيّم الديمقراطية، والخارجي وهو تأثير النظام الدولي، على الدولة كوحدة أساسية.

- **تهديدات تستهدف القطاع الاقتصادي:** يتعلق بمدى توفير الموارد الطبيعية وقدرة الدولة على تلبية متطلبات السكان.

- **تهديدات ذات طابع مجتمعي:** تستهدف التكامل الوحدوي الثقافي – الاجتماعي للعناصر الاجتماعية.

- **تهديدات تستهدف القطاع البيئي:** ترتبط بالنشاط الإنساني المدمر للطبيعة والمتسبب في تدهورها، ثم يضيف لها التهديدات المتعلقة بالثورة في مجال التكنولوجية.

وفي سياق التهديدات الأمنية الجديدة نشير إلى ما قدّمه روبرت كابلان، في مقال نشره بمجلة the atlantic تحت عنوان –الفوضى الآتية– القادمة، أن :

الندرة، الجريمة، الاكتظاظ السكاني، العشائرية، الأمراض، تشكل تهديداً للأمن العالمي ويمكن لها تدمير ما أسماه : {بالنسيج الاجتماعي لكوكبنا}، حيث يقدم كابلان إفريقيا نموذجاً لتهديدات الظواهر سابقة الذكر، كما اعتبرها رمزاً للجهاد.

وجاء في دراسة بحثية قام بها المركز الفلندي للدراسات الروسية والأوروبية، خمسة أنواع من التهديدات تهدد امن الأفراد، الدولة والمجتمع.

- مخاطر فردية: تعرض الأفراد لتهديد الجرائم والأمراض.

- مخاطر مجتمعية: اتساع نطاق المخاطر الفردية ليشمل القطاعات المجتمعية، كالأوبئة ومشاكل البيئة.

- تهديدات عابرة للحدود : الهجرة الغير شرعية، اللاجئين، الإرهاب.

- الأزمات الزاحفة: هي المشكلات التي تتحول من أزمات داخلية لتصبح أزمات إقليمية .

- الكوارث المحتملة: تحوّل الأزمات الزاحفة إلى نكبات تصاحبها خسائر فادحة، تتسع إلى عدة أقاليم كالأعاصير.

المبحـث الثاني: مركب الأمن الإقليمي:

المطلب الأول: السياق العام لمركـب الأمن الإقلـــــــيمي:

باري بوزان أول من استخدم مصطلح المجمع الأمني او المركب الأمني (*security complex*)، وذلك لتسهيل التحليل الأمني على مستوى النطاق الإقليمي، واعتبار المستوى الإقليمي كوحدة تحليل أساسية، تنطلق من خلالها القضايا الأمنية، فالدول تحدد علاقاتها الأمنية من منطلقات إقليمية وليس عالمية، مع بقاء تعاملها مع القضايا العالمية طبعاً، أو الأطراف الخارجية الفاعلية ومختلف القوى المؤثرة على المركب الأمني[1].

ويقصـد بالمركـب الأمنـي: مجموعـة مـن الـدول تـرتبط اهتماماتهـا الأمنيـة الأساسـية مـع بعضـها، بحيـث لا يمكـن النظـر إلا أوضـاعها الأمنيـة الوطنيـة، بمنـأى عـن بعضـها الـبعض، وتقـوم نظريـة مركـب الأمـن الإقليمـي علـى مجموعـة مـن الشـروط، بحيـث لا تسـتطيع اسـتعمال تعبيـر مركـب أمـن إقليمـي لوصـف أي مجموعـة دول، إلا إذا: امتلكـت الوحـدات السياسـية درجـة مـن الاعتمـاد الأمنـي، تكـون كافيـة لتأسـيس مجموعة مترابطة ومتميزة عن الأقاليم الأمنية المحيطة بها.

وتقوم نظرية مركب الأمن الإقليمي على مجموعة من القواعد:

1- أغلـب التهديـدات تنتقـل بصـورة أسـهل فـي المسـافات القصـيرة عكـس المسـافات الطويلة.

2- تعتبـر أن مركـب الأمـن قـد يكـون مخترقـاً مـن قبـل القـوى العالميـة (إذا كـان المركب على نطاق واسع).

3- إن مركبات الأمن الإقليمي هي مكوّن رئيسي للأمن الدولي.

4- الأقـاليم لهـا درجـة كبيـرة مـن الاسـتقلالية فـي وضـع أنمـاط مرتبطـة بـديناميكيتها الإقليمية[2].

---

[1] – سليمان عبد الله الحربي :" **مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته**"، المجلة العربية للعلوم الساسية، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد19، 2008، ص 20.

[2] *- barry buzan and ole weaver : legions and powers the structure of international sucurity , combridge university press ,2003, p4.*

5- استعمال مفهوم مركب الأمن الإقليمي في الدراسات الأمنية يسهل عملية تكيّف وإعادة هيكلة استراتيجيات السياسة الخارجية للدول بواسطة تقييم كفاءة السياق الإقليمي.

مستويات التحليـــــل:

تحدد نظرية مركب الأمن الإقليمي *RSCT* أربع مستويات للتحليل

1. المستوى الداخلي أو المحلي: يقصد به الظروف المحلية للدول المشكلة لمركب الأمن الإقليمي، مع التركيز على نقاط الضعف المتولدة بالداخل.
2. مستوى العلاقات دولة – دولة: أي علاقة دول الإقليم مع بعضها، والتي تحدد ملامح الإقليم في حد ذاته.
3. تفاعل الإقليم مع الأقاليم الأخرى خاصة المجاورة .
4. دور القوى العالمية في الإقليم : أي علاقة الإقليم بالقوى العالمية خاصة الكبرى، يعني تفاعل بنيان الأمن العالمية والإقليمية.

متغيرات تجسد المركب الأمني الإقليمي:

- الحد *BOUNDARY*: ما يميّز مركب أمن إقليمي عن جيرانه.
- البنية الفوضوية *ANARCHIC STRUCTURE* : يجب أن يتكوّن مركب الأمن الإقليمي من وحدتين مستقلتين ذاتياً أو أكثر، وهي من شروط تكوين نظام إقليمي.
- القطبية POLARITY: الذي يغطي توزيع القوة بين الوحدات .
- البناء الاجتماعي *SOCIAL CONSTRUCTION* : وهو الذي يوضح أنماط الصداقة والعداوة بين الوحدات[1].

كما يمكن أن نجد داخل مركب الأمن الإقليمي مركبات فرعية *subcomplex* حيث تتواجد ضمن مركب إقليمي كبير فمثلا نجد داخل مركب الشرق الأوسط مركبات فرعية(الخليج، الشرق الأوسط، المغرب العربي، القرن الإفريقي)[2].

---

[1] - *BARRY BUZAN AND OLE WEAVER: op cit.p53.*

[2] - حمزاوي جويدة:" **التصوّر الأمني الاوروبي نحو بنية امنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، 2010- 2011، ص 85.

نجد أن الأقاليم على المستوى الدولي متباينة، من حيث البنية ومن حيث التفاعلات هذا ما أدى إلى تشكيل أنواع متعددة من مركبات الأمن، فالبنية الإقليمية للأمن الدولي قائمة أساساً على توزيع القوة، فمثلا نجد الولايات المتحدة الأمريكية في المستوى الأعلى، ثم يأتي الإتحاد الأوروبي، اليابان، الصين، روسيا، والباقي في آخر الترتيب[1].

كما يمكن أن نميز إحدى عشر نوعاً من مركبات الأمن الإقليمي في العالم، مقسمة إلى ثلاث فئات.

– ثلاثة منها تسمى المركبات المركزة (*centered*) ممثلة في شمال أمريكا، الاتحاد الأوروبي، وهي متكونة من قوة عالمية أو بعض المؤسسات الجماعية.

فإذا كان المركب مشكل من قوة عالمية فإنها ستهيمن على الإقليم، ويصبح مركب امن إقليمي أحادي القطبية، أما إذا تشكل من الوجود المؤسساتي فهو إقليم متكامل من خلال مؤسسات .

– مركب القوى العظمى: *great power complex* (شرق آسيا) (اليابان والصين)، يشكلان قلب هذا المركب وهما يمثلان أكثر من قوة واحدة في المركب(مركب أمن إقليمي مزدوج).

– وهي سبعة مركبات تسمى معيارية أو نموذجية *standard* ممثلة في الشرق الأوسط، جنوب آسيا، جنوب أمريكا، غرب إفريقيا، القرن الإفريقي، إفريقيا الوسطى، إفريقيا الجنوبية ويتميز هذا النوع بغياب أي قوة عالمية داخل المركب.

المطلب الثاني: الأمن الإقليمي وعلاقته بالتهديدات الجديدة :(التهديدات وأشكال التعاون الأمنـــــي):

أدت نهاية الحرب الباردة في استقلالية ديناميكيات الأمن خاصة على المستوى الإقليمي، إذ أنتجت ثلاثة تأثيرات أساسية على مفهوم الأمن الإقليمي.

1– التغير في طبيعة الأجندة الأمنية إذ أصبحت تتضمن قضايا وفواعل غير عسكرية.

[1] - *amitar acharya ; the emerging regional architecture of world politics, USA, sheridan press, val 59, **n4, july 2007, p630.***

2- رفع غطاء القوى العظمى على بعض الأقاليم.

3- التغير في طبيعة وكثافة اختراق القوة العالمية لمركبات الأمن الإقليمي، في دول العالم الثالث، كما برزت أيضا بعد الحرب الباردة في فكرة النظام الدولي قسم إلى عالمين: منطقة سلام *zone of peace* ومنطقة نزاع *zone of conflict*[1].

يعرّف الأمن الإقليمي أنه: اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، لتصل إلى سياسة دفاعية موحدة، كما أنها موحدة في تقديرها لمصادر التهديد وطرق مواجهتها، ومنهم من يرى في الأمن الإقليمي على انه تامين لمجموعة من الدول داخلياً، بدفعها للتهديدات الخارجية عبر تدابير محددة بين مجموعة من الدول في إطار إقليمي واحد، ويتم من خلال توافق أرادات أساسها المصالح الذاتية لكل دولة، والمصالح المشتركة للمجموعة[2].

وأيضا يعرف الأمن الإقليمي انه كل ما تعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة مع بعضها ولا يمكن تحقيق أمن أي دولة فيه خارج إطار نظام الأمن الإقليمي، لكن هذا التعريف لا ينطبق على كل الأنظمة فمثلا في الشرق الأوسط أمن دول الإقليم ليس مرتبط ببعضه، حيث نجد العكس هناك خلافات ونزاعات كالصراع العربي الإسرائيلي- إيران ودول الخليج- المغرب والجزائر.

لذا لا يمكن القول أن الأمن الإقليمي هو حاصل جمع الأمن الوطني لكل دول ذلك الإقليم، بل ضرورة توفر قناعة جميع الأطراف التي لها مصالح متبادلة ومستمرة لإيجاد حلول مشتركة في قضايا مشتركة، بحيث تضمن حقوق ومصالح جميع الأطراف بصورة متكافئة ومتوازنة، ولا يمكن لأي طرف أن يفرض إرادته[3].

ومما سبق نخلص إلى أن الأمن الإقليمي يريد تحقيق مجموعة من الأهداف، إذ يدافع على الوحدات المشكلة للإقليم، بتنمية القدرات العسكرية وتوحيد الإرادة في

[1] - *barry buzan and ole weawer ; op cit , p18.*

[2] – سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص19.

[3] – مصطفى كامل محمد:" الامن الإقليمي واستقرار الشرق الأوسط: المخاطر والفرص"، مجلة السياسة الدولية، العدد126، أكتوبر 1996، ص 203.

مواجهة الخطر، بناء الذات وتنمية الموارد لتحقيق التكامل بشتى مستوياته بين وحدات النظام الإقليمي.

كما لابد للإشارة إلى أن هناك عوامل مساعدة وأخرى معيقة لعملية التعاون والتكامل الأمني الإقليمي.

1.حجم الدولة وتوازن القوى: المجموعات التي فيها دول كبرى لا تكون ذات طابع تكاملي فالدول الكبرى تميل إلى الهيمنة.

2.العلاقات بين دول الإقليم: مع نقص التوتر والخلافات والزيادة في المصالح المشتركة بين الأعضاء يكون التعاون أسهل.

3.التجانس التاريخي والثقافي يساعدان على التعاون الأمني الإقليمي[1].

ولإيجاد بيئة ملاءمة لتفعيل آليات الأمن الإقليمي على الوحدات المشكلة للنظام الأمني الإقليمي الارتكاز على أسس ومقومات نذكر أهمها:

1.تجاوز الخلافات والنزاعات داخل الإقليم ووضع حلول حاسمة لها لمنع التدخل الخارجي المهدد لأمن وسيادة الإقليم.

2.الابتعاد عن القوة العسكرية في سعيها لتغيير الوضع الراهن أو التهديد بها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

3.إقدام الدول عن التنازل الطوعي عن جزء من سيادتها للتمتع بميزات الأمن الجماعي.

4.احترام حقوق الإنسان والحريات العامة وإشراك المجتمع المدني في مختلف النشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

5.مع اعتبار الأمن الإقليمي جزء لا يتجزأ من الأمن الدولي.

6.العمل على زيادة التفاعلات بين الدول على كافة الأصعدة وزيادة الاعتماد المتبادل للأمن الإقليمي بين الدول.

[1] – أليسون ، ج، ك، بيلز و اندروكوتي :" التعاون الأمني الإقليمي في أوائل القرن 21 ، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي"، ترجمة: حسن حسن وآخرون، لبنان، مركز الوحدة العربية، 2006، ص 351.

المطلب الثالث: أشكال التعاون الأمني الاقليمي :

إن التعاون الأمني الإقليمي يأخذ أشكالا مختلفة، من الترتيبات الأمنية التي قد تزيد أو تنقص وفقا لنطاقها وآلياتها وحسب نوعية التهديدات التي تواجهها، نذكر من هذه الترتيبات :

الدفاع الجماعي collective defence الأمن المتحد union Security الأمن الجماعي collecticve security، الأمن المشترك common security ، الأمن الشامل global security ، الأمن التنسيقي، الأمن التعاوني.

وحسب جيفري كيمب هذه الترتيبات هي صيغ مركبة تختلف في أشكالها الأمنية، أما عن أطرافها فهي القوى الإقليمية أو بعضها، قوى إقليمية مع أخرى خارجية، بعض القوى الإقليمية مع قوى خارجية وأطرها رسمية، وغير رسمية.

وهناك من يحدد نماذج لتعاون الأمني الإقليمي ذات الصلة بالقرن الواحد والعشرين في أربع: التحالفات، الأمن الجماعي، النظام الأمني، الجماعة الأمنية.

الأنماط الجديدة للتعاون الأمني الإقليمي :

1- الحوار الأمني وإدارة الصراعات: وذلك من خلال المؤسسات الأمنية الاقليمية التي توفر أطر التواصل والحوار بين الدول الأعضاء، مثل: الأسيان سنة 1995، ضمت دول كانت سابقاً معادية لهذا التكتل.

2- وضع أشكال جديدة للتعاون العسكري: في أواخر القرن العشرين برزت أشكال جديدة للتعاون العسكري الإقليمي كالشراكة من اجل السلام التابعة للناتو، والتي تتبع الدبلوماسية الدفاعية.

3- الديمقراطية وحقوق الإنسان: في ظل انتشار المفاهيم الجديدة للأمن كالأمن الإنساني أصبحت المنظمات الإقليمية تقوم بدور بارز في تعزيز وحماية الحكم الراشد.

4- التكامل الاقتصادي وجدول الأعمال الأمني الأوسع: إن التكامل الاقتصادي الإقليمي له أبعاد أمنية لان هذا التكامل الاقتصادي يحدّ من احتمال وقوع نزاعات

سياسية، أو عسكرية بين الدول المشاركة، فهو يخلق مصالح مشتركة ويرفع من تكاليف استخدام القوة، وهذا ما كان وراءه التكامل الأوروبي والآباك والأسيان[1].

ومن خلال ما سبق في دراستنا لأشكال التعاون الأمني الإقليمي يمكن ان نرى أهمية التحليل الإقليمي للظاهرة الأمنية في هذه النقاط:

– إن المدخل الإقليمي يتعامل مع المشكلات الأمنية بصفة دقيقة، عندما يركز على منطقة معينة وبالتالي يحيط بجميع المتغيرات الأمنية، ولا يهمل البعد الدولي، وذلك بفعل تدخل القوى الكبرى في تفاعلات معظم أقاليم العالم.

– انفجار النزاعات المسلحة الإقليمية خاصة بعد الحرب الباردة، خلق مشكلات أمنية إقليمية، في عدة مناطق مما زاد في أهمية الدراسة التي عُرفت بالحلول الإقليمية لمشكلات الأمن الإقليمي.

– هذا المدخل يراعي الاختلاف بين مناطق العالم خاصة في مشكلات انتشار التسلح، فالمدخل العالمي لا يقدر على معالجة أو التعامل مع كل المناطق والعوامل، فمنظمة الأمم المتحدة تؤكد أن تناول مسائل مثل نزع السلاح في إطار إقليمي أسهل بكثير من تطبيق نهج عالمي.

المبحث الثالث:التهديدات الأمنية الراهنة على الأمن الاقليمي الأوروبي (الهجرة – الإرهاب):

في الفترة ما بعد الحرب الباردة شهد العامل تحولات عميقة وتحديات اختلفت في طبيعتها ومصادرها، عن التي ميزت النظام الدولي سابقاً، إن العالم اليوم أمام تهديدات أمنية خطيرة خاصة في حوض المتوسط، وأمام مصادر جديدة للخطر.

إن منطقة أوروبا أصبحت تعرف نشاطاً متزايدا لهذه التهديدات، الجريمة بكل أنواعها من محدرات وتجارة أسلحة، وتهديدات الإرهاب بالإضافة إلى الهجرة (الشرعية وغير الشرعية)،

[1] – ألسيون ،ج ، ك. بيلز و أندرو كوتي، مرجع سابق، ص 326– 341.

إن هذه الظواهر المهددة بشكل حقيقي للأمن الأوروبي زادت خطورتها عندما أصبحت تعمل مع بعضها في إطار شبكة من العلاقات فيما بينها، تربطها مصالح مشتركة لتشكل معضلة أمنية حقيقية في المنطقة[1].

أن وجهة نظر الدول الأوروبية ترى أن هناك تحديات أمام دول جنوب وشرق المتوسط، هذه الأخيرة هي تهديدات حقيقية للدول الأوروبية شمال المتوسط، وهي في نفس الوقت تهديدات لدول جنوب وشرق المتوسط، أما عن دراستنا فهي تركز على حالتي أو ظاهرتي (الهجرة والإرهاب) كونهما أخذا الحيّز الكبير في النقاشات والحوارات الأوروبية، ولما لهما من تأثير بالغ الأهمية على استقرار وامن المنطقة.

المطلب الأول: الهجـــــــرة كتهديد للأمن الأوروبي:

المتتبع للمسار التاريخي للهجرة يدرك أنها تعبيراً عن رغبة الأفراد أو الجماعات في تغيير ظروفهم المعيشية إلى الأحسن، هرباً من الفقر إلى الغنى المنشود، أما عن الأسباب التي تدفعهم للهجرة فهي متباينة، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، ويقول في هذا الصدد الديموغرافي الفرنسي "ألفريد صوفي" (إما ان ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات).

وتاريخياً لم تكن الهجرة ظاهرة مجرّمة، لذا لم تكن توصف باللاشرعية، لأنها كانت تساهم في إعمار الأرض وتوفير اليد العاملة.

كانت أوروبا ترى في الهجرة أنها مسألة اجتماعية واقتصادية، ثم تحولت تدريجياً لتصبح مسألة أمنية بكل المقاييس، وأصبحت أمننة الهجرة أحد الجوانب الإنسانية للعقيدة الأمنية الأوروبية، ومع انتشار مفهوم الأمن المجتمعي أصبحت الهوية احد مواضيع الأمن التي يجب حمايتها من الهجرة وغيرها، للوصول إلى الربط بين الهجرة والجريمة والإرهاب على مستوى الخطاب ثم الممارسات.

وبعد أحداث 11 سبتمبر أعطت لها بعداً جديداً من خلال ربطها بالقضايا الأمنية، لما ينتج عنها من آثار وأصبحت تؤرق الدول المستقبلة، خاصة دول الاتحاد الأوروبي.

[1] – أسامة مخيمر :" **التعاون المتوسطي** " القاهرة، مركز المحروسة للبحوث للتدريب والنشر، 1998، ص 218.

لقد أصبحت الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي وخاصة الأخيرة في صورة اللاجئين السوريين تسبب المتاعب لدول الاتحاد بدءا من توفير المسكن والعمل ومشاكلهم مع السكان الأصليين في عدم التواصل معهم، ثم دخولهم في مواجهات بسبب التمييز الذي ازداد حدةً بعد أحداث 11 سبتمبر، ومع استمرار تدفق اللاجئين نحو أوروبا فارين من الحرب والبؤس في بلدانهم، جاءت الأرقام الأخيرة تظهر أن الاتحاد الأوروبي تلقى ربع مليون طلب لجوء.

لقد أحدثت الهجرة أسوأ أزمة لدول الاتحاد الأوروبي، بإحداث انقسام عميق بين دول غرب وشرق أوروبا، فمثلا المجر أكثر المتشددين حيال المهاجرين، لذا بدأت هذه الدول تركز على الهجرة غير الشرعية لتجد لها آليات وحلول واستراتيجيات أمنية بالتعاون مع أطراف مستهم الظاهرة، وأيضا مع الدول المصدرة للهجرة، لتصل الدول الأوروبية لأن تدرج ظاهرة الهجرة ضمن سياساتها العليا.

1/تعريف الهجـــــــرة immigration:

إن الهجرة الغير شرعية مفهوم متداول بشكل كبير على المستويين الأكاديمي أو العملي السياسي، مما صعب في تحديد مفهومه لتعقد الدوافع وتطور الظاهرة نفسها، وتعدد المقاربات المفسرة لها، لذا وجب علينا تفكيك المفهوم.

أ. **التعريف اللغـــــــــوي:** جاء لفظ الهجرة من فعل هجر أي تباعد، أما كلمة هاجر تعني ترك وطنه وانتقل من مكان إلى غيره، والهجرة هي النزوح والانتقال من أرض إلى أرض أخرى، وأصل الهجرة عند العرب هي خروج البدوي من باديته إلى المدن[1].

إذن فالهجرة لغة تفيد الرحيل والسفر والخروج من الأرض، وتطلق كلمة مهاجر عن الشخص الذي يقوم بالهجرة، وفي اللغة العربية تطلق على الوافد على البلاد والنازح منها على حد سواء، بعكس اللغة الفرنسية عندما ينتقل المهاجر le migrant إلى

[1] – أحمد عبد العزيز الأصقر :" **الهجرة الغير مشروعة الانتشار والاشكال والاساليب المتبعة، مكافحة الهجرة الغير مشروعة**"، طبعة 1، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 2010، ص 09– 11.

بلد آخر يسمى وافداً immigrant *، هذا بالنسبة للبلد الجديد، وهو مهاجر نازح emigrant **، بالنسبة للبلد الأصلي .

وتعني الهجرة في الشريعة الإسلامية الانتقال من دار الكفر إلى دار الإسلام، لمن لا يستطيع أن يأمن على نفسه وماله وعرضه ودينه، حيث ورد لفظ الهجرة في آيات كثيرة قوله تعالى ﴿ قَالُوا فِيمَ كُنتُمْ ۖ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ ۚ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا ۚ﴾ النساء، الآية 97.

ب. الهجـــــرة اصطلاحاً:

إن المفهوم من أكثر المفاهيم تداولاً فتعدد التعاريف واختلافها سببه تباين في أسباب الظاهرة والخلفيات التي يتم التعامل معها في هذا المفهوم، لذا نجد المصطلح لا يحوز على إجماع من قبل الدول ذلك انه يختلف باختلاف المعايير عند كل دولة .

– علم السكان (الديموغرافيا): يعرّف الهجرة على أنها الانتقال فردياً أو جماعياً من موقعٍ إلى آخر، من أجل وضع أفضل اجتماعيا أو اقتصاديا أو سياسيا أو دينيا، كما يشير هذا التعريف إلى أنها عامل مؤثر في توزيع السكان داخل الدول.

– علم الاجتماع : فهي تبدل الحالة الاجتماعية كتغير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية وغيرها[1]، كما أن الهجرة مرتبطة بأسباب اجتماعية واقتصادية بالدرجة الأولى.

– الموسوعة السياسية: كلمة تدل على الانتقال المكاني او الجغرافي لفرد أو جماعة، وفي هذا التعريف لم يركز على الأهداف المرجوة من الهجرة.

– وحسب الأستاذ "m. tribalat "، فإن للهجرة مفهومان، احدهما عام يعني الحركة أو الفصل الآني في الانتقال إلى دولة غير الدولة الأصل، والآخر خاص يعني دخول أشخاص يقيمون لفترة معينة فوق إقليم دولة غير دولتهم[1].

*- *immigrant: ce qui vient s'installer dans un pays étranger .*

**- *emigrant : quitter son pays pour aller s'établir ailleurs.*

[1] – فريجة لدمية:" **استراتيجية الاتحاد الاوروبي لمواجة التهديدات الامنية الجديدة الهجرة نموذجا**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: سياسة مقارنة.

ومن خلال ما سبق ذكره فإن الهجرة أنواع، فيمكن تصنيفها حسب المكان (داخلية وخارجية) وأخرى حسب إرادة القائمين بها (إرادية وقسرية) وحسب الزمان (دائمة ومؤقتة)، وصنف آخر حسب مشروعيتها وقانونيتها يعطينا (هجرة شرعية وأخرى غير شرعية).

- **الهجرة الشرعية:** وهي الهجرة المنظمة والقانونية التي تتم وفق الأعراف والقواعد الشرعية والشكلية المتعامل بها دولياً وفق قانون كل دولة على حدى، ويتم الدخول من الأماكن المحددة براً أو بحراً أو جواً وتشترط طبعاً تقديم جواز السفر وتأشيرة السفر، ومؤخراً أصبح القانون الدولي هو المشرّع والمنظم للهجرة (خاصة من أجل العمل) وتشرف عليه منظمات دولية مثل الأمم المتحدة وفروعها المتخصصة او المنظمات ذات العلاقة.

فإذا كانت الهجرة بصفة عامة تطرح مشكلات خاصة تتعلق أساساً بالاندماج حيث يتمتع المهاجرين بكافة الحقوق وفقاً للقوانين المحلية والدولية، فإن الظاهرة المثيرة للقلق تتعلق بالهجرة الغير شرعية أو السرية.

- **الهجرة الغير شرعية:** حسب ما جاء في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة الغير وطنية فإن الهجرة الغير الشرعية تعني: (عبور الحدود دون تقيّد بالشروط اللازمة للدخول المشروع إلى الدول المستقبلة)[2].

فيمكن تسميتها بالهجرة الغير قانونية أو السرية أو الغير نظامية، كونها مخالفة للقوانين وتعاني غالبية دول العالم خاصة الصناعية التي تتوفر فيها فرص العمل من هذا النوع من الهجرة. إذن فالهجرة الغير شرعية هي جريمة وانتهاك للقانون دون ضحايا، كما تعكس ضعف سيطرة الدولة وهي تهديداً محتملاً للسيادة والهوية القومية لذا تسعى الحكومات لتقييدها[3].

---

[1] – سمير محمد عياد:" **الهجرة في المجال الأورو متوسطي : العوامل والسياسات في الملتقى الدولي: الجزائر والامن في المتوسط**"، جامعة قسنطينة، 2008، ص 220.

[2] – اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين.

[3] – ابراهيم محمد عياش :" **الهجرة الغير شرعية**"، يوم : 2013/01/23 على الموقع : http//:www.ahrnar.org/de bat/show.art.asp? aid=144798.

عموما الهجرة الغير شرعية هي التي تتم بطرق غير قانونية نظراً لصعوبة الهجرة الشرعية، حيث أصبحت الأخيرة مستحيلة.

كما تعتبرها المفوضية الأوروبية بأنها ظاهرة متنوعة تشمل جنسيات دول ثلاث.

1-الذين يدخلون إقليم الدولة بطرق غير شرعية ربما بوثائق مزورة، او بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة، أو المهربين أو التجار.

2-الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة لكنهم يبقون ويغيرون غرض الزيارة، فيبقون دون موافقة السلطات.

3-الذين يطلبون اللجوء السياسي ولا يحصلون عليه ويبقون في البلاد[1].

أما عن الأساليب المتعبة للقيام بالهجرة الغير شرعية فإنها أيضاً غير شرعية فقد تستخدم القوارب الصغيرة لعبور البحر غير مبالين بالمخاطر . أو التعاقد مع شركات التهريب أو الزواج المؤقت للحصول على الإقامة، أو استخدام جوازات مزورة، كل ذلك متعارف عليه باسم "الحرقة" ومعناه حرق كل الأوراق والروابط التي تربط الفرد بجذوره وبهويته على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال.

2/أسباب الهجرة إلى أوروبا:

أ. أسباب سياسية: وتتمثل في المعارضين للنظم الحكم في بلدانهم والعمل ضدهم في الخارج، ومن أكثر البلدان الأوربية التي وفرت الملجأ للمعارضة (بريطانيا وفرنسا)، وبعد أحداث 11 سبتمبر أعيد النظر فيه حيث أصبحت التوجيهات المتعلقة باستقبال طالب اللجوء والإجراءات المطبقة عليهم تجعل من سياسة اللجوء منظومة ردع أكثر مما هي منظومة حماية.

ب. **أسباب اقتصادية:** عدة أسباب منها ارتفاع معدلات البطالة وتدني مستوى المعيشة في دول جنوب المتوسط، والدول المغاربية بالخصوص مع قلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والفارق واضح بينهما وبين دول الشمال، وبالتالي فالهجرة

[1] – ختو فايزة:" **البعد الأمني للهجرة الغير شرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات استراتيجية وامنية، 1995– 2010، ص36.

إلى الضفة الشمالية هي الحل، مع عدم وجود وصفات لحلول جاهزة على المستويات : الديموغرافي، الاقتصادي، والاجتماعي[1].

ج.**أسباب اجتماعية وثقافية:** إن من ابرز عوامله ارتفاع في معدلات النمو السكاني بشكل لا يتناسب مع معدلات النمو الاقتصادي.

فإلى جانب البحث عن فرص أفضل فإن الشباب يبحث عن الحرية، ومواكبة الحضارة في المسكن والملبس وغيرهما، وقد يتعداها إلى أعمال تتنافى مع اعرافه وعاداته ودينه، مما ينجر عنها آثاراً قد تجر صاحبها إلى الجريمة المخدرات ثم التطرف فالإرهاب.

وتدفقات الهجرة الأخيرة عرفت تزايداً كبيراً خاصة بعد الحرب على العراق إلى الأزمة السورية نحو أوروبا، إذن بالإضافة إلى ما سبق فإن الهجرة من الشرق الأوسط باتجاه أوروبا غلب عليها طابع الهروب من الاضطهاد والحرب والتعسف والظلم والقتل بشتى أنواعه، بحثاً عن ملاذ آمن.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن موضوع الهجرة من أهم العوامل التي تسبب مشاكل الاندماج في أوروبا موازاة مع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لسنوات قادمة، فالذين يواجهون مشاكل الاندماج هم عرضة للاستقطاب من الأوساط الإجرامية، والتنظيمات الأصولية بالإضافة الى دخولهم في مواجهات مع السكان الأصليين[2].

وذلك بسبب التمييز الذي زادت حدته بعد أحداث 11 سبتمبر.

بالإضافة إلى مشاكل اتصال الهجرة بالمسائل الأمنية والجريمة المنظمة، وخلق شبكات مافيا تدير اقتصاد الدول المستقبلة، والتطرف والعنصرية وأعمال العنف والإرهاب[3].

3/الهجرة الغير شرعية كتهديد للأمن الأوروبي:

---

[1] – وليد محمود عبد الناصر:" **التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 124، افريل 1996، ص113.

[2] – وفاء سعد الشربيني Alain Gresh. Dominique Vidal. Golf Clefs . Pour Une Guerre Annancée .Paris: Le Monde Editions 1991. P46.

[3] – الحاج علي :" **سياسات دول الاتحاد الاوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**"، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص145– 241.

لقد كانت الهجرة تهدد أوروبا قبل أحداث 11 سبتمبر لارتباطها بجوانب يمكن او نوجزها في : الإخلال بالنمو الديموغرافي، وبالوضع الاقتصادي (منافسة اليد العاملة الأوروبية)، مما أدى إلى انتشار البطالة، كما كانت تطرح مشكل الأقليات التي تطالب بحقوقها بالإضافة إلى المشاكل الصحية (كون المهاجرين مصدر للأوبئة والأمراض)، بالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية التي يخلفها المهاجرون من دعارة والاتجار بالبشر[1]، ومشاكل المخدرات القادمة من الشرق الأوسط (أفغانستان).

أما عن تهديدات الهجرة لأوروبا بعد أحداث 11 سبتمبر :

بعد هذه الأحداث جاء الرد حازماً من طرف المجتمع الدولي وتم ربط الهجرة الغير شرعية بالإرهاب، فأوروبا تستقبل عدداً كبيراً من المهاجرين المسلمين الذين شجعتهم لكسب اليد العاملة الرخيصة، والآن واجهت صعوبات في ما يتعلق بمسألة الهوية، وأصبح السؤال: من نحن ؟ مثلما طرحه صاموئيل هانتغتون سابقاً، وجاء أيضاً في مقتطفات فوكوياما فرنسيس (الهوية والهجرة والديمقراطية)، من خلال ضرورة ترحيل اكبر عدد من المهاجرين غير الشرعيين المسلمين الغير قادرين على الاندماج مع القيم الغربية المسيحية[2].

عرفت سنة 2005 ظهور ملف الهجرة الغير شرعية إلى مقدمة الأحداث السياسية في أوروبا، وذلك للتغيرات الدولية الحاصلة في النظام الدولي، ابتدءا من تفجيرات لندن 2005 (25 قتيل و700 مصاب)، وفي أكتوبر 2005 أحداث فرنسا أعمال العنف والشغب ضد العنصرية قام بها أبناء المهاجرين من المغرب العربي وإفريقيا.

أما أحداث مدريد فهي ذات طبيعة أمنية ما دفع الاتحاد الأوروبي لمراجعة سياسته في مكافحة الهجرة والإرهاب والجريمة المنظمة، وكذا موقفها من اتفاقية شنغن وقوانين الجنسية والإقامة، فأصبح اللوم على المهاجرين الغير شرعيين العرب

---

[1] – ناصر حامد :" **المهاجرون في اوربا بين مكافحة الارهاب ومشكلة الاندماج**"، مجلة السياسة الدولية، مصر، مؤسسة الاهرام، العدد 163، المجلد42، ص 63.

[2] – وليد الشيخ :" **معظلة الهوية الهجرة والديمقراطية في اوروبا**"، مجلة السياسة الدولية، مصر، مؤسسة الاهرام، العدد 165، المجلد 141، 2006، ص 70-71.

والمسلمين لان من يقوم بهذه الأحداث هم مهاجرين ينتمون إلى الدول الإسلامية، وولدوا وتربوا في دول المهجر ولم يتم استيعابهم وإدماجهم في المجتمعات الأوروبية، لذا تحولت الهجرة إلى مشكلة تؤرق الدول الأوروبية.

إن هذه الأعمال والتفجيرات جعلت الجاليات الإسلامية في أوروبا تحت منظار الشك والاهتمام الجماعي بالإرهاب، لعبت أحداث 11 سبتمبر دوراً هاماً في التأثير على الهجرة الغير شرعية في أوروبا، لأنها أخذت بعداً دينياً وبذلك برز التوجه الذي يربط بين الحركات الإسلامية المتطرفة والإرهاب الدولي مع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وبالتالي تم ربطها كلها بالأمن الأوروبي[1].

وما زاد في تفاقم المشكلة اتساع عضوية الاتحاد الأوروبي، إلى ما يعرف بأوروبا الشرقية وتزايد توافد المهاجرين، وهذا ما يزيد في التأثير على الأمن الأوروبي، الذي أصبح معرضاً لأي تهديد أو خطر.

وأمام هذه التحديات وجدت أوروبا نفسها أما أمر واقع، يحتم عليها وضع استراتيجيات للحد من الظاهرة أو تقييدها.

المطلب الثاني: الإرهـــــــــاب كتهديد للأمن الأوروبي:

المتعارف عليه هو ان ظاهرة الإرهاب قديمة من خلال الحروب على مر الأزمنة والعصور، فكانت الأخيرة (الحروب) تصنف كجريمة إرهابية في حق الإنسانية، والآثار التي تتركها هذه الحروب والخسائر المادية والبشرية وتكاليف هذه الحروب، ومنه أصبح الإرهاب يحقق أهدافه المنشودة بأقل تكلفة وفي أسرع وقت ممكن، دون الحاجة إلى إعلان الحروب، أصبح الإرهاب ظاهرة عالمية بكل المقاييس لأنه لا يرتبط بمنطقة أو ثقافة أو مجتمع أو جماعات دينية أو عرقية معينة.

[1] – زهيرة حواس :" **الحوارات الامنية في المتوسط**" : احتواء أم لهندسة إقليمية (دراسة حالة الحوار المتوسطي الأطلسي)"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن ، باتنة، جامعة الاخضر 2010-2011، ص 164.

ومع ارتباط الظاهرة (الإرهاب) بعوامل سياسية واجتماعية وثقافية وتكنولوجية ناتجة عن التطورات السريعة في العصر الحديث، فقد ازدادت الظاهرة أيضاً في التصاعد بداية القرن الواحد والعشرين.

ومع أحداث 11 سبتمبر (استهداف مركزي التجارة العالمين- في أمريكا) تم تسليط الضوء على الظاهرة بشكل جدّي، وأصبح يمثل تهديداً حقيقياً لأمن الجماعة الدولية والداخلية أيضاً، ويعد تحدياً مستمراً لأمن الدول واستقرارها، كما يعد انتهاكاً لحقوق الإنسان بداية من الحق في الحياة، وخطراً عظيماً على المجتمع لما يخلفه من ضياع للأمن وتدمير للممتلكات وانتهاك للحرمات وتدنيس للمقدسات وقتل وخطف المدنيين وتهديداً لحياتهم.

إن الإرهاب استفحل عالمياً ويستوي في ذلك الدول المتقدمة التي ترسخت فيها قيم الحقوق والحريات. والبلدان المتخلفة التي ظلت تعاني النقص الفادح في الحريات والحقوق، لقد كانت أحداث 11 سبتمبر نقطة هامة ومنعطفاً تاريخياً في تقديرات المجتمع الدولي، لمدى خطورة الظاهرة ومدى حجم الآثار التي تتركها، كما كانت أيضاً منعرجاً في التحديات التي تواجهها الدول للقضاء على الإرهاب.

1/مفهـــــوم الإرهـــــاب :

إن ظاهرة الإرهاب ورغم قدمها كما اشرنا إليه سابقاً، تبقى من أبرز التحديات المفروضة علينا في عالمنا المعاصر، ومن المفارقات ان ظاهرة الإرهاب لا تزال بلا تعريف جامع وشامل ولا اتفاق حول مفهومها، هذا يرجع بالأساس إلى المداخل المعتمدة في دراستها، وأيضاً صعوبة معرفة أسبابها وأبعادها وصورها، بمعنى آخر أنه ما يفسره طرفاً على أنه عملاً إرهابياً (دولة أو مجتمع) ليس بالضرورة يكون عملاً إرهابياً من وجهة نظر دولة أو طرفٍ آخر.

مثال: الجرائم الإسرائيلية ضد الفلسطينيين عملٌ مشروع، أما ما يصدر عن الفلسطينيين عمل إرهابي.

وفيما يتعلق بإشكالية مصطلح الإرهاب :

– ما يتصل بالمفاهيم والمصطلحات والمعاني: حيث لا يوجد إجماع بين الباحثين حول تحديد المفهوم، ومن جهة أخرى تداخله مع المفاهيم الأخرى (العنف، الجريمة السياسية)، ونتيجة لتسييس المصطلح أصبح يشكل عائقاً أمام تأصيله نظرياً ومنهجياً.

– نقص الموضوعية والحياد القيمي في التحليل البنيوي للظاهرة[1]: الذاتية وغياب الموضوعية ناتجة عن اختلاف المصالح والاهتمامات السياسية، فعند تحليل ظاهرة الإرهاب وإبراز الجوانب الذاتية يؤدي إلى التحيّز والبعد عن الحياد القيمي.

– غياب التكوين المعرفي الذاتي حول الإرهاب: أصبح من الضرورة إيجاد علم قائم بذاته ومستقل ويمثل حقيقة على المستوى النظري والمنهجي، ويرتكز على الترابط مع المعارف ذات الصلة.

– إشكالية تتصل بالمنهج: يصطدم الباحث في ظاهرة الإرهاب بعدم وجود منهج قائم بذاته يعالج الموضوع بموضوعية، ويأخذ في الاعتبار خصوصية الظاهرة، دون التأثر بالمعارف الخارجية والسياسية الموجهة، فالفوضى والتشتت المعرفي وبروز إيديولوجيات مختلفة حال دون تحديد مفهوم الإرهاب.

أ. الإرهـــــاب لغةً:

الإرهابيون هذا الوصف يطلق على الذين يسلكون طريق العنف لتحقيق أهدافهم السياسية عادة[2].

فكلمة الإرهاب مشتقة من فعل (رهّب) فهو يشير إلى الذعر والرعب والخوف، فكلمة رهّب ومشتقاتها ذكرت في القرآن الكريم في عدة مواضع.

قال الله تعالى ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ البقرة الآية40.

وقال أيضاً ﴿ وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ﴾ القصص الآية 32.

---

[1] – أحمد فلاح العموش :" **مستقبل الإرهاب في هذا القرن** "، جامعة نايف للعلوم الامنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2006، ص 16.

[2] – وقاف العياشي :" **مكافحة الارهاب بين السياسة والقانون**"، المكتبة الوطنية الجزائرية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 09.

– المعاجم العربية: يشير المصطلح إلى الرعب والخوف في قاموس لسان العرب مصطلح الإرهاب من فعل : رهّب– رهبة– رهباناً. وكذا أرهبه وخوّفه. والراهب من الله أي الخائف من عقاب الله.

والإرهاب في المنجد تعني: من يلجأ إلى الإرهاب لإقامة سلطته .

– Terrorisme: ترجمتها الصحيحة في اللغة العربية هي: إرعاب وليس إرهاب، وهذه الأخيرة جرى الناس على استعمالها.

– الأستاذان :bailly – bereal: في قاموسهما اللاتيني أن أصل كلمة الإرهاب لغوياً جاءت من اللاتينية، حيث أن الفعل اللاتيني :ters أو tres لهما نفس المعنى، وهو (الرجفان) كما تجمع المراجع ان مصدر كلمة terrosime في اللغة الانجليزية هو الفعل اللاتيني ters واستحدث منه كلمة terreur أي الرعب والخوف الشديد.

– قاموس الأكاديمية الفرنسية 1694: جاء فيه معنى المصطلح رعب وخوف شديد، اضطراب عنيف تحدثه في النفس صورة شرّ حاضرٍ أو خطرٍ قريب.

ب. **الإرهـــــــاب اصطلاحـاً:**

1– الإرهـــاب في الفقه العربـــي:

– **الفقيـه الجنـــي** : عرّفه بأنه ظاهرة دولية معقدة، وجريمة خطيرة ضد الشعوب والحكومات، ويقوّض دعائم الأمن والاستقرار ويعطّل مشروعات التنمية والازدهار، ويسبب اضراراً فادحة على كلّ المستويات[1].

– **شـريف بسـيوني** : عرّفه بانه إستراتيجية عنف محرّم دولياً تحفزها بواعث عقائدية إيديولوجية، لإحداث عنف مرعبٍ داخل شريحة خاصة من مجتمع معين للوصول إلى السلطة أو القيام بدعاية لمطلب أو منظمة، بغض النظر عن من قام بالفعل (لأجل أنفسهم أو لأجل دولة).

2– الإرهاب في الفقـــه الغربي:

[1] – عبد الرحمان رشدي الهواري :" **التعريف بالارهاب وأشكاله**"، اعمال ندوة: الإرهاب والعولمة، اكاديمية نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، الطبعة 01، 2002، ص 20.

– Bruce hofman: في كتابه داخل الإرهاب inside terrorisme 1998: الإرهاب عنف فكري مخطط له، وذلك باستخدام القوة لتحقيق أهداف معينة.

– **الفقـــيه walter**: الإرهاب عملية رعب تتألف من ثلاثة عناصر:

فعل العنف أو التهديد باستخدامه – ردة الفعل العاطفية الناجمة عن أقصى درجات الخوف الذي يصيب الضحايا– التأثير الذي يصيب المجتمع بسبب العنف أو التهديد باستخدامه.

– دائرة المعارف الاجتماعية الأمريكية الصادرة عام 1994: استخدم مصطلح الإرهاب لوصف نهج أو أسلوب يحاول من خلاله مجموعة منظمة أو حزب تحقيق أهدافها المعلنة، باستخدام العنف المنظم بصفة أساسية .

– اتفاقيات تعرّف الإرهـــاب: فمثلاً عن المستوى الدولي أول اتفاقية عرّفت الإرهاب سنة 1937 هي:

- اتفاقية جنيف لقمع ومعاقبة الإرهاب: هو الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ما بهدف خلق الرعب في أذهان أشخاص معينين أو عامة الجمهور[1].
- على المستوى الإقليمي : الاتفاقية الأوروبية 1977: عددت مجموعة من الأفعال منها ما كان محرماً سابقاً باتفاقيات دولية، وأضافت لها كل الأفعال الخطرة التي تهدد حياة الأشخاص وأصولهم، إذا كانت تخلق خطراً اجتماعياً.
- الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب 1998: ويرى فيها البعض أنها الأولى من نوعها على المستوى الدولي التي تؤكد إجماع الدول العربية على تحديد مفهوم علمي ودقيق لمصطلح الإرهاب.

وهو كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه وأغراضه، يقع تنفيذاً لمشروعٍ إجرامي فردي او جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم وإيذائهم أو تعريض حياتهم وأمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو

[1] – أمل اليازجي ، محمد عزيز شكري :" **الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، حورات لقرن جديد**"، دار الفكر المعاصر دمشق، الطبعة 01 أفريل 2002، ص 63.

بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض احد الموارد الوطنية للخطر.

من خلال دراستنا السابقة حاولنا الاحاطة بعدة اتجاهات تحاول تحديد الظاهرة ومفهومها، إلا أننا أمام صعوبة تعدد وسائل العنف وتباين الصور والأشكال التي ينتهجها الإرهابيون، وهي متطورة أيضاً بتطور العلم والتكنولوجيا واستعمال تقنيات متطورة مثلما حصل في هجمات 11 سبتمبر ومنه فقد خلصت الدراسة إلى نقاط ثلاث هامة في تحديد المفهوم.

1- الإرهاب ليس وقفاً على فكرٍ سياسي معيّن، وإنما هو تقنية يستعين بها كل من له مصلحة فيها، وليس بالضرورة أن يكون إيديولوجية لجماعة ما حتى تلجأ إليه، بل هو أسلوب عمل في مرحلة معيّنة.

2- الوصف الجرمي للإرهاب لا يتغير تبعاً لحجم الأضرار أو عدد الضحايا، فقد يكون هناك عمل إرهابي بدون ضحية، وقد يكون عدد كبير من الضحايا والخسائر من عمل لا يوصف بأنه إرهابي .

3- العمل السياسي هو في الغالب الدافع للإرهاب، لذلك لا يمكن فصل السياسة عن دراسة ظاهرة الإرهاب في مجالي (الإرهاب الدولي- إرهاب الدولة).

كما وصفنا في دراستنا صعوبات تحديد المفهوم، لان الأخير يأخذ صوراً متباينة وأشكالاً عدّة، إذ تظهر الظاهرة لدى بعض (جماعات اليمين المتطرف) تعكس مفاهيم عنصرية مثلما يعرف بكراهية الأجانب كما يظهر الإرهاب في دول (جنوب المتوسط والدول المغاربية) في شكل أعمال إجرامية وتخريبية من طرف جماعات متطرفة معارضة للسلطة، تطمع في إرساء معايير جديدة للحكم.

أما عن المفهوم الأوروبي لمشكلة التطرف الديني لا يتوقف عند اعتبارها أعمال عنف وإرهاب وتخريب، بل يتعداه إلى إخطار داخلية تؤثر على النسيج الاجتماعي واستقرار الدول الأوروبية.

2/أشكال وصور الإرهـــــــاب (المتباينة):

أ. من حيث الموضوع والغاية:

- **الإرهـاب العـام:** يهـدف إلـى الخطـف واحتجـاز الرهـائن والقتـل والتهديـد وهـي جـرائم فـي القـانون العـام وذلـك للحصـول علـى فديـة أو منـافع ومـن يقـوم بهـا هـم عصـابات أو مافيا[1].

- **الإرهـاب الاجتمـاعي:** يسـتمد أحوالـه مـن المـذهب الشـيوعي لأنـه يتسـم بالفوضـى والثوريـة بهـدف إلـى تحقيـق إيديولوجيـة جديـدة فـي المجتمـع فـي كـل مؤسسـاته المختلفة.

- **الإرهـاب السياسـي:** وهـو موجـه ضـد نظـام الحكـم أو رمـوز الدولـة كاغتيـال رمـوز ورؤسـاء، لتحويـل نظـام الحكـم وهـو موجـه ضـد الدولـة سـواء فـي شـكلها الدسـتوري أو مؤسساتها السياسية والقانونية.

ب. من حيث الجهة القائمة به:

- **إرهاب الأفراد والمنظمات:**

الأعمـال التـي يقـوم بهـا الأفـراد والعصـابات والمجموعـات الأخـرى لحسـابهم الخـاص دون دعـم الـدول مثـل خطـف الطـائرات، احتجـاز الرهـائن والاعتـداء علـى الدبلوماسـيين، أمـا أشـهر المنظمـات الإرهابيـة (الآرغـون) وهـي منظمـة يهوديـة رئيسـها مينـاحيم بـيغن، وأشـهر مـا ارتكبتـه مجـزرة ديـر ياسـين فـي مـارس 1948 (250 ضحية منهم 100 امرأة وطفل).

- **إرهاب الدولـــة:**

- داخلـي: تقـوم بـه السـلطة مـن خـلال مؤسسـات الدولـة، وعبـر مجموعـات إرهابيـة تؤسسـها الدولـة لبـث الرعـب فـي أوسـاط جماعـات مـن المـواطنين مثـل : أقليـات عرقيـة أو دينيـة أو لغويـة[2]، وتريـد الدولـة مـن خلالـه قهـر الشـعب وإبعـاده عـن ممارسـة السياسة، ومن جهة أخرى إضعاف إرادة المواطنين في دعم المعارضة.

---

[1] – عبد الله سليمان :" **الممتلكات الاساسية في القانون الدولي الجنائي** "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، عن مذكرة لونيسي علي.

[2] – عبد القتاح بيومي حجازي :" **المحكمة الجنائية الدولية**"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية 2005، ص 356.

– خارجي: يكون مباشراً عندما تقوم الدولة بالعمل الإرهابي بوساطة أجهزتها الرسمية مثلما تقوم به إسرائيل في حق الفلسطينيين، وغير مباشر عندما تقوم الدولة بتدريب وتمويل وتسليح المعارضين والمنشقين لدولة ما وذلك بقصد إضعاف تلك الدولة أو تغير الحكم فيها، مثال: نظام صدام حسين وإيوائه (لمجاهدي خلق الإيرانية) ودعمها لتنفيذ عمليات إرهابية في إيران.

ج. من حيث النطاق (الوسط الذي ينتشر فيه):

– الإرهاب الداخلي: هو الذي يتم التخطيط له وتنفيذه داخل حدود الدولة الواحدة، ويكون الجناة والضحايا رعايا تلك الدولة، ولا يشكل اعتداءاً على مصلحة محمية بقواعد القانون الدولي العام، لكن أصبح تأثر أي إرهاب محلي بعوامل خارجية أمراً حتمي مما ينفي عنه صفة المحلية المحضة.

– الإرهاب الدولي: هو الإرهاب الذي تتوفر فيه ثلاثة أركان: الركن المادي – الركن المعنوي– الركن الدولي. بالنسبة للركنين الأوليين نجدهما في كل جريمة، أما الركن الثالث(الدولي) فيتوفر عندما يكون القائم به شخصاً أجنبياً أو يكون العمل الإرهابي يمسّ مصالح أكثر من دولة أو حتى المجتمع الدولي بكامله أو إذا هرب مرتكبو العمل إلى دولة أخرى غير التي ارتكبت فيها الجريمة أو إذا كان مكان التحضير للعمليات الإرهابية في غير مكان وقوعها.

د– من ناحية الشكل (الطريقة التي يُنفذ بها):

- **الصوّر التقليدية للإرهاب :**

– خطف الطائرات وتغيير مساراتها بالقوة أو التهديد بها *.

– اختطاف الرهائن وحجزهم وغالباً ما تكون لأغراض سياسية أو جرائم السطو المسلح ويكون ضحاياها من شخصيات سياسية هامة في الحكومات أو البنوك أو ممثلي الدول في المؤتمرات أو الاجتماعات الدولية.

*– أول اختطاف طائرة كان في 1930، حيث قام بعض مناهضي النظام الحاكم في البيرو باختطاف طائرة تابعة لإحدى الشركات المحلية للطيران.

– الأعمال التخريبية: ومنها جرائم تدمير وتخريب المباني والمنشآت العامة ذات الأهمية الاقتصادية والسياسية (بنوك، سفارات، وسائل مواصلات، شركات الطيران...)، مثلاً تفجير السفارة المصرية في إسلام آباد، وما حدث في الجزائر 11 ديسمبر 2007، باستهداف مقر المفوضية العليا للاجئين ومقر برنامج الأمم المتحدة للتنمية والذي أدى إلى مقتل العشرات من الأبرياء.

– الاغتيالات السياسية: يعدّ أسلوب التصفيات الجسدية قديماً وتقليديا للجماعات الإرهابية، ويتميز بسهولة الوصول إلى الهدف وصعوبة تحديد الجهة التي تقف وراء الحادث، فمثلاً: اغتيال جون كينيدي نوفمبر 1963، اغتيال الرئيس المصري محمد أنور السادات أكتوبر 1981، اغتيال الرئيس الجزائري محمد بوضياف جوان 1982.

- **الصور المعاصرة للإرهاب:**

استعملت مؤخرا مفاهيم مبهمة (الإرهاب الممتاز– الإرهاب الهادف إلى إحداث كوارث – الإرهاب العظيم)، للدلالة على الأشكال والأوجه المعاصرة للإرهاب، ولتعبير عن مظاهر العنف الإرهابي المسجل خلال السنوات الأخيرة.

مثال: في 03/20/ 1995: استخدم جماعة إرهابية غازاً ساماً في محطة ميترو الأنفاق في اليابان.

– الأسلحة الكيمائية في العمليات الإرهابية:

منظمة اوم شيزيكو في اليابان 1993 حاولت إطلاق سمّ البوتيولينوم حول قصر الإمبراطور الياباني، وكذا أهم المباني الحكومية في طوكيو لكن المحاولة فشلت .

– الأسلحة البيولوجية في العمليات الإرهابية (استخدام الميكروبات):

هي تفوق الأسلحة الكيميائية من حيث القدرة الفتاكة لكن إنتاجها صعب، مثل : الجمرة الخبيثة، الطاعون، الأيبولا، الحمى الصفراء... ومع العلم أنه لم يجد لحد الآن هجوم إرهابي بالأسلحة البيولوجية مع بقاء إمكانية استعمالها من طرف جماعات إرهابية، لأن آثارها بلغيه على الإنسان والحيوان والنبات.

- الأسلحة النووية في العمليات الإرهابية:

هجمات 11 سبتمبر أظهرت قدرة الجماعات الإرهابية (التي لا تخضع لسيطرة أي دولة)، مثل تنظيم القاعدة القدرة على تنفيذ هجمات إرهابية معقدة، وانه إذا امتلكت أسلحة نووية فإنها لا تبالي باستخدامها كما اكتشف علماء ومهندسون من باكستان وبريطانيا وألمانيا وماليزيا بأنهم باعوا تصميمات لقنابل نووية ومعدات لإنتاج قنابل نووية[1]، هذا ما أثار الشك في وصولها إلى الجماعات الإرهابية.

مثال: فشل تنظيم القاعدة في الحصول على اليورانيوم المخصب 1994.

3/أسباب ودوافـــــــع الإرهاب:

يرى البعض انه من الضروري التركيز على اتخاذ تدابير عاجلة لمكافحة الإرهاب، دون التركيز على أسبابه لكن في دراستنا أردنا البحث عن الأسباب الكامنة وراء العمل الإرهابي، وتشخيص الظاهرة قبل أي إجراء للقضاء عليها، وخاصة عندما رأينا توسعه في الفترة الأخيرة، والصوّر التي يتخذها (كما أشرنا سابقاً) لكن يجب أن يتزامن تشخيص الأسباب مع السعي لاجتثاث الظاهرة، وانطلقنا من قول المندوب النمساوي : في اللجنة الدولية الخاصة بمسألة الإرهاب الدولي (من العبث والنفاق أن نقتصر على إدانة الإرهاب الدولي، دون دراسة الأسباب العميقة والكامنة وراءه، لان هذه الإدانة المجردة من ذكر أسبابه وظروفه سوف تطبعنا بطابع الانحياز وعدم الموضوعية والمحافظة على الأمر الواقع، الذي يتجلى ليس فقط في الظلم والعنف الاجتماعي، لكن أيضاً في الظروف التي لا تطاق ولا يتحمل ان تعيشها الشعوب المقهورة[2].

---

[1] – د. محمد حجازي محمود :" **حيازة واستخدام اسلحة نووية في ضوء احكام القانون الدولي**"، دار النهضة العربية ، القاهرة، 2005، ص 145.

[2] – ميهوب يازيد :" **مشكلة المعيارية في تعريف الارهاب الدولي** "، رسالة ماجستير، كلية الحقوق ، جامعة سطيف، 2003/ 2004، ص 44.

*– المقصود بالشرعية: كيفية تقلد السلطة من الحكام أي بطرق حرة كالانتخابات، أم تمّ اغتصاب السلطة (انقلاب).

أ. **الأسباب السياسية:** المهم في هذا الصياغ أن الإرهاب مرتبط بطبيعة النظم السياسية ودرجة الشرعية التي تستند إليها، ومدى توفيرها لحماية حقوق الإنسان وحرياته العامة*.

– نتيجة للكبت السياسي الناتج عن ديكتاتورية الدولة وعنفها وكبحها لحقوق الأفراد وحرياتهم، خاصة السياسية هي احد الأسباب المؤدية للإرهاب.

– تخلف الأحزاب السياسية عن المشاركة في حلّ المشاكل التي تواجهها الدولة، وعدم قيامها بدور ملموس في تقديم الحلول، وهذا احد الأسباب السياسية الداخلية المؤدية للإرهاب.

– فقدان فئة كبيرة من المجتمع (خاصة الشباب) للتربية السياسية السليمة وعزوفهم عن المشاركة السياسية، لعدم اقتناعهم بجدوى صوتهم في التغيير، وفقدانهم الثقة في نتائج الانتخابات.

ب. **الأسباب الاجتماعية والثقافية:** تتمثل في مدى التنوع والانسجام الثقافي في المجتمع، فكلما كان الانصهار الثقافي والحضاري قلت الميولات الإرهابية بسبب سيادة الهوية العامة، ويسهل الوصول إلى الإجماع حول القضايا الأساسية.

كما تلعب الاثنية والتنوع العرقي دافعاً قوياً للجماعات المسيطرة للجوء إلى العنف أو التمييز العنصري وأيضاً التعصب لفكر أو إيديولوجية معينة، يزيد من احتمالية العنف والطائفية.

ج. **الأسباب الاقتصادية:** تتعدد مظاهر العامل الاقتصادي ذات الصلة بحركة الإجرام في المجتمع كالتوزيع الطبقي للمجتمع الصناعي، والتقلبات الاقتصادية: الأسعار والفقر والكساد والبطالة . ويعد تغييب الحق في المساواة الاقتصادية والمادية بين طبقات المجتمع، والذي يولّد ظاهرة الفقر والبطالة، وغياب عدالة توزيع الثروات الاقتصادية. كلها تعدّ أسباب اللجوء إلى الإرهاب.

د. **الأسباب الأمنية:** هناك ثغرات أمنية يمكن استغلالها من طرف الجماعات الإرهابية.

– عدم ارتفاع الحس الأمني لدى بعض الكوادر الأمنية الموكل إليها مهمة التامين والحراسة بحيث لا يميزون بين الخطر الإرهابي في مرحلتي التوقع والوقوع.

– فشل الأجهزة الأمنية في احتواء الحدث الأمني ومواجهته مما يؤدي إلى زيادة النشاط الإرهابي.

– عدم الثقة بين المواطنين وجهاز الأمن بحيث هذه الأخيرة تقيّد حرياتهم دون مبرر قانوني.

4/الخصائص المميّـــــزة للإرهـــاب:

أ. استخدام القـــوة أو العنف أو التهديد بذلك: أغلب العمليات الإرهابية يصاحبها التهديد أو استخدام العنف لنشر الرعب لدى الجماهير أو متخذي القرار، وقد لا يكون العنف أو القوة ظاهراً في العمل الإرهابي(الإرهاب الالكتروني)، والعنف ليس هدفاً بقدر ما هو وسيلة لتحقيق ما يسمى بمحصلة الرعب .

ب. **التنظيم المتصل بالعنـــــف:** لا يحدث العنف في النشاط الإرهابي إلا إذا كان منظماً من خلال حملة إرهاب مستمرة ونشاط متسقٍ يؤدي إلى خلق حالة عدم الاستقرار والرعب، ثم يصل إلى غايته.

ج.**الهدف السيـــــاسي للإرهاب:** تكمن خطورة وأهمية العمل الإرهابي في كونه يستهدف النظام الحاكم، والقرار السياسي من خلال الضغط على متخذي القرارات السياسية، لتحقيق المطالب السياسية للجماعة الإرهابية.

د. **لا يستهدف الضحـــــية:** الهام لدى العمل الإرهابي هو ردة فعل التي يعكسها عمله (الرعب والخوف)، كما رأينا في غالب العمليات الإرهابية أنّ الضحايا جاء بهم القدر إلى مكان العمليات الإرهابية.

هـ. **لا يتقيّد بالحدود الإقليـــــمية:** العمل الإرهابي الحديث لا يعترف بالحدود الإقليمية للدولة حيث تنجز عملية إرهابية في أراضي دولة معيّنة ضد مصالح دولة

أخرى، أو يخطط لعملية إرهابية في دولة غير الدولة مسرح العمليات، أما عن الضحايا فيكونون رعايا عدّة دول ومن جنسيات مختلفة[1].

و. **يمثّل جريمة ضد الإنسانية:** عندما كان الإرهاب، القتل والإبادة الجماعية والتنكيل وقطع الرؤوس بالخناجر والسيوف والأعمال المخلّة بالحياء، من ذلك أصبح الإرهاب جرائم ضد الإنسانية.

ز. **وقوعه من جهة أو أكثر** : الإرهاب لديه إمكانية وقوعه من جهة واحدة او أكثر (فرد أو جماعة أو دولة أو منظمة)، وممكن أن يشترك فيه أكثر من طرف .

ح. **جذب انتباه الرأي العام:** أحد أهداف الإرهابيين هو جذب انتباه الرأي العام، فهناك جرائم قتل يكون فيها ضحايا، لا تجذب انتباه الجماهير، وهناك عملية إرهابية ربما بدون ضحايا تلقى صدى واسع في المجتمع وسببه يعود إلى الوحشية في التنفيذ.

المطلب الثالث: التقديرات الأوروبية لظاهرة الإرهاب(الرؤية الأوروبية):

اعتبر الممثل الأعلى للسياسة الخارجية الأوروبية (خافير سولانا)، إن الإرهاب هو تحدي استراتيجي لكل أوروبا بشكل متزايد، وان هذه الحركات الإرهابية لديها موارد جديدة كما ترتبط مع بعضها بشبكات الكترونية، وهي مستعدة لاستخدام العنف غير المحدود لإحداث إصابات بليغة، كما حدد أساليب التصدي له في التعاون الدولي عبر مقاربة مدنية – عسكرية- وبناء الأمن الجواري عبر تقوية التعاون العسكري مع دول الجوار الأوروبي.

فبالنسبة للاتحاد الأوروبي أصبح الإرهاب مشكلة أمنية من نوع جديد، فدول الاتحاد كانت تتعامل بدبلوماسية كبيرة مع وسائل الإرهاب فهي تخشى وصول تيارات إسلامية إلى الحكم لأنها تهدد مصالحها ومن جهة أخرى تعارض الإرهاب المضاد وإرهاب الدولة والسياسة العنيفة الممارسة ضد الحركات الأصولية دفاعا عن

[1] – احمد ابراهيم محمود :" **الإرهاب الجديد ، الشكل الرئيسي للصراع المسلح في السياسة الدولية**"، مجلة السياسة الدولية، 2002، ص 45- 50.

رعاياها في الدول التي تعاني الإرهاب. وبعد أحداث 11 سبتمبر تبنت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة (الحرب على الإرهاب) وأصبحت من أولوياتها في سياستها تجاه النظام العالمي الجديد.

وظهر التناقض جلياً في تفسير الظاهرة وكيفية احتوائها بين الدول الأوروبية وأمريكا وأيضاً الدول المغاربية، فكانت المواقف الأوروبية متباينة بين من يتبع نهج أمريكا (المواجهة العسكرية) ودول أخرى لم توافق على هذا النهج وظهر ذلك في الحرب على العراق وأفغانستان.

ورغم هذا الاختلاف إلا أن المواقف الأوروبية لا يمكن أن تخرج عن الإطار الإدراكي الذي وضعته أمريكا، وذلك على اعتبار وجود علاقات وظيفية في تناول مثل هذه القضايا الأمنية، في إطار حلف شمال الأطلسي (الناتو) خاصة بعد تعرض العديد من العواصم الغربية إلى اعتداءات وتفجيرات: مدريد 2004، لندن 2005، باريس 1995- 2015- 2016، بروكسل 2016، ألمانيا 2016.

لذلك أصبح الإرهاب من الهواجس والمخاوف الأولى لأوروبا، كما لا يمكن أن نغفل أيضاً على أن أحداث 11 سبتمبر مثلت نقطة نوعية هامة في تطور الظاهرة (الإرهاب)، وبدت اقرب إلى ما يعرف (بالإرهاب الجديد) الذي يعتمد على شبكات تنظيمية واسعة بالإضافة إلى كونه أكثر إصراراً على استخدام أسلحة الدمار الشامل.

ومع التطور السريع والمذهل في تكنولوجيا التسلح في العالم وكذا سهولة حصول الجماعات الإرهابية على احدث ما وصل إليه العلم، من أدوات التسليح وكذا التطور الكبير في وسائل الاتصال والانتقال، أصبح من السهل على الجماعات الإرهابية أن تخطط وتقوم بتنفيذ أنواع جديدة من عملياتها.

إذن : بعد هذه الأحداث وما رسمته من مواقف دول العالم من الظاهرة، وبعد الإدانة الشديدة من طرف المجتمع الدولي للعمليات الإرهابية فمثلا قرار مجلس الأمن 1373 يدين إدانة كاملة الهجمات الإرهابية التي حصلت في نيويورك وواشنطن ويعتبرها عملاً يهدد السلم والأمن الدوليين.

وجاء تجاوب حلف الناتو تلقائيا مع واشنطن، بسبب ثقل الأخيرة (استراتيجيا وسياسيا وعسكرياً)، حيث صنف حلف شمال الأطلسي ظاهرة الإرهاب ضمن المخاطر التي تهدد امن الدول الأعضاء، في وثيقة المفاهيم الإستراتيجية لعام 1991- 1999.

الفصل الثاني:

مركب الأمن الإقليمي الأوروبي:

المستويات والرهانات

المبحث الأول: البناء المؤسساتي للإتحاد الأوروبي:

الاتحاد الأوروبي هو جمعية دولية للدول الأوروبية يضم 28 دولة و آخرهم كانت كرواتيا التي انضمت في1 يوليو2013 ، تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماسترخت الموقعة عام 1992 م، ولكن العديد من أفكاره موجودة منذ خمسينات القرن الماضي.

من أهم مبادئ الاتحاد الأوروبي نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية. لكن تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدى لذا لا يمكن اعتبار هذا الاتحاد على أنه اتحاد فدرالي حيث إنه يتفرد بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم.

فالإتحاد الأوروبي هو فاعل دولي له سمات فريدة ويشكل، من ثم، نظاما سياسيا وقانونيا يختلف عن كل أشكال النظم السياسية والقانونية المعروفة عن الفاعلين الدوليين.

فالإتحاد الأوروبي ليس بدولة، وإن كان نظامه السياسي والقانوني يتسم ببعض السمات والخصائص التي لاتوجد إلا في الدول الفدرالية والكونفدرالية، ولا هو بمنظمة دولية حكومية، عامة أو متخصصة، وإن كان نظامه السياسي والقانوني يتسم ببعض السمات والخصائص التي لاتوجد إلا في المنظمات الدولية الحكومية، ولا هو بالطبع منظمة دولية غير حكومية، لأنه كيان دولي حكومي نشأ باتفاق إرادي بين الدول والحكومات[1].

وترجع البادرة الأولى لنشأة الاتحاد الأوروبى بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، إلى أفكار بعض الأوروبيون حول وضع إطار إنشاء منظمات إقليمية تؤمن الشعوب الأوروبية فى مواجهة بعضها البعض، وتكفل لهم نوع من الأمن والتعاون؛ بما يحقق لشعوب القارة الأوروبية قدر أفضل من الأمن والرفاهية[2].

---

[1] – د.حسن نافعة ،" **الإتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا** "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة 2004، الطبعة الأولى ص 36.

[2] –د.إيمان أحمد علام :" **محاضرات في مادة التنظيم الدولي الإقليمي**" ، الفصل الدراسي الثاني , جامعة بنها كلية الحقوق ، السنة الجامعية 2011–2012 ، ص 72.

وكانت أولى هذه الأفكار نحو تحقيق هذه الأهداف، هى فكرة ونستن تشرشل؛حينما نادى بإتحاد أوروبى، أثناء حديث له أمام جامعة زيوريخ، وتوالت الاتحادات والتكتلات الأوروبية وكانت أولها هى منظمة مجلس أوروبا التى أنشأت عام 1949 . ثم جماعة الفحم والصلب الأوروبية عام 1951م والتى أنشأتها 6دول أوروبية، ثم قام نفس الأعضاء الستة الأوروبيون بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، ونتيجة اتحاد المجموعتين الأخيرتين تكونت السوق الأوروبية المشتركة، والذين شكلوا مع الجماعة الجديدة التى أنشأت وهى جماعة الطاقة الذرية الأوروبية –شكلوا ما يعرف بالجماعات الأوروبية، ثم قام الأعضاء فى المجموعات الأوروبية الثلاثة بإنشاء الاتحاد الأوروبى عام . 1992

وتعتبر تجربة الإتحاد الأروبي من أكثر مظاهر التعاون بين الدول في العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ،التي أدت إلى إحداث تغييرات مهمة في الجغرافيا السياسية لأروبا .وهي الأهم في التجارب الإندماجية في العالم، ورائدة بكل المعايير ، بسبب النجاح الكبير الذي حققه الإتحاد ،وبشكل خاص على الصعيد الإقتصادي ،مما أهله لتشكيل تكتل إقليمي مشترك ومنظومة أروبية موحدة ،تنافس التكتلات الدولية الأخرى ولو لم تمتلك دول الإتحاد القدرات ، لما كان من الممكن أن تنجح فيما وصلت إليه من إندماج إقتصادي أهلها لكي تؤدي دورا مهما على الصعيد السياسي في النظام العالمي ،على الرغم من وجود التنوع الواضح بين دول الإتحاد[1].

مكنت المظاهر الأولى من البناء الوحدوي أثناء فترة التأسيس وخلال عقدين من الزمن الجماعات الأوروبية، من شق السبيل نحو تحقيق وحدة أكثر اتساعاً، رغم ما رافق ذلك من صعوبات داخلية وماصاحب فترة التأسيس من أزمات خارجية، فقد استطاعت أن تدخل تعديلات على المؤسسات الوحدوية القائمة لبلوغ طموح إقامة السوق الأوروبية الكبرى الموحدة في غضون 1992، فأصبح من اللازم لتحقيق هذا الهدف أن تقوم الدول الأعضاء بعد السبعينات بوضع أسس جديدة لجيل ثاني من اللبنات الصلبة وإقامة صرح الوحدة

[1] – أحمد سعيد نوفل: " **متحدون في التنوع: – الإتحاد الأوروبي بين القدرات و التحديات** –"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ربيع 2010، (ص:128.)

السياسية، التي ستعمل تدريجياً وعلى المدى المتوسط من اختفاء السيادة الوطنية التي ما فتئت دول الإتحاد متمسكة بها، الأمر الذي من المنتظر أن يؤدي بالشعوب الأوروبية نحو الاندماج الكلي في ظل إتحاد أوروبي واسع النطاق.

واستجابة لهذا الطموح جاء الاتفاق الأوروبي الأوحد ليدخل تعديلات جوهرية على المؤسسات الأوروبية القائمة، وتوسيع مجالات اختصاصها في ميادين أخرى والتي تهم النظام الأوروبي، وفي ماستريخت في 7 فبراير 1992 تم تتويج خطوات الوحدة الأوروبية بالتوقيع على الاتفاق المؤسس " للإتحاد الأوروبي، وفي اتفاق أمستردام 1997 توصل رؤساء الدول و الحكومات إلى اتفاق جديد لأوروبا الموحدة ، وشكل اتفاق نيس 2000 خطوة مهمة نحو توسيع الإتحاد الأوروبي أمام دول أوروبا الشرقية والوسطى والمتوسطية والبلطيقية، كما أعتبر الدستور الأوروبي خطوة حاسمة ومكملة لما جاء في إتفاق نيس حول مستقبل الإتحاد الأوروبي.

أهم معاهدات الاتحاد الأوروبى:

1- معاهدة ماستريخت

في 7 فبراير 1992 تم التوقيع على اتفاقية ماستريخت من طرف الدول الإثنى عشر لإقامة وحدة أوربية تحل محل نظام الجماعات الأوروبية[1]، ودخلت حيز التنفيذ في فاتح نوفمبر 1993[2]، ووقعت فى مدينة ماستريخت بهولندا.

-وقد تضمنت بنود هذه المعاهدة التحقيق التدريجى للاتحاد النقدى والاقتصادى، واعتماد سياسة خارجية واحدة، وزمن مشترك يمكن تحويلهما إلى دفاع مشترك.

-تأسيس مواطنة أوروبية، وتقوية الانصهار بين الدول الغنية والفقيرة بعد مساعدة الأخيرة.

-توسيع السياسات الهادفة إلى تعزيز السوق الأوروبية المشتركة، وتعزيز التعاون التنفيذى والقضائى.

[1] -د.خليل حسين : " **المنظمات القارية و الإقليمية** "، "، دار المنهل اللبناني، بيروت، السنة 2010، الطبعة الأولى ، ص217 .

[2] -د.بوعبيد عباسي: " **القانون الجماعي الأوروبي** "، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، السنة: 2005، الطبعة الأولى ، ص: 16.

-وتضمنت معاهدة ماستريخت أيضا مجموعة محددة من الأهداف يسعى الاتحاد الأوروبى إلى تحقيقها عن طريق جميع أشكال وصور الاتحاد.

-وقد تضمنت المعاهدة مقدمة بالإضافة إلى سبعة أقسام وعدة بروتوكولات وملحقات.

-بالإضافة إلى تأسيس إتحاد اقتصادى ونقدى؛ وما يتبعه من خلق عملة موحدة فى جميع الدول الأعضاء، و تقنن المعاهدة تقلبات أسعار العملات الأوروبية.

وكذلك التعاون الوثيق بين الحكومات فى مجال القضاء والشرطة.

2- معاهدة أمستردام:

قامت الدول أعضاء الاتحاد الأوروبى بالتوقيع على معاهدة أمستردام فى الثانى من أكتوبر عام 1997، ودخلت حيز النفاذ فى أول مايو عام 1999م .وقد عدلت هذه الاتفاقية فى اتفاقية الاتحاد الأوروبى، وأيضا فى المعاهدات السابقة التى أنشأت الجماعات الأوروبية، ويرمي اتفاق أمستردام إلى وضع أسس إتحاد موسع بين الشعوب الأوروبية، بمنح الجماعة الأوروبية مسؤوليات جديدة، واستعمال الأغلبية الموصوفة فيما يخص بعض القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمن المشترك، في حين لم يتم الإتفاق حول مسألة إصلاح المؤسسات وتوسيع الإتحاد لأعضاء جدد. وفي المقابل اعتمد المجلس الأوروبي بأمستردام ميثاق الإستقرار والنمو لضمان التلاقي الاقتصادي بين الدول الأعضاء في الإتحاد الاقتصادي و النقدي على المدى الطويل[1].

وقد حددت معاهدة أمستردام أهدافها على النحو التالى:

-تنسيق السياسات الوطنية للدول الأعضاء فى مجال التوظيف.

-إدماج السياسات الاجتماعية المتعلقة بظروف العمل فى المعاهدة.

-حماية الحقوق الأساسية ومحاربة التمييز بأنواعه، وحماية مصالح المستهلكين، والحق فى المعلومات والشفافية.

[1] - أخصاص خليد : " **نظام تسوية النزاعات في الإتحاد الأوروبي** "، بحث لنيل الدكتوراه في القانون العام، وحدة المغرب في النظام الدولي، جامعة محمد الخامس- أكدال- كلية الحقوق السنة الجامعية : 20052004 - ، (ص.)16 :

-إنشاء منظمة الحرية والأمن والعدالة، وتسهيل حرية الحركة وتقوية التعاون القضائى والرقابة على الحدود الخارجية للدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبى.

-التعاون على مستوى السياسة الخارجية والأمن.

-مد السلطات التشريعية للبرلمان الأوروبى من خلال التوسع فى تطبيق إجراءات المشاركة فى اتخاذ القرار بين المجلس والبرلمان عند إقرار النصوص التشريعية.

-تشجيع مشاركة البرلمانات الوطنية فى أعمال الاتحاد.

-تقوية سلطات رئيس اللجنة.

المطلب الأول: الهيكل المؤسسي للإتحاد الأوروبي:

تضم البنية المؤسسية للإتحاد الأوروبي ثلاثة أنواع من المؤسسات المؤسسات الرئيسة لصنع القرار وتشمل المجلس بشقيه المجلس الأوروبي على مستوى القمة ومجلس الوزراء والمفوضية والبرلمان، والمؤسسات والهيئات الرقابية، وتشمل محكمة العدل الأوروبية، وجهاز المحاسبات أو محكمة المراجعين، والأجهزة والفروع الأخرى وتنقسم على قسمين :المؤسسات والأجهزة الإستشارية المعاونة وتشمل: اللجنة الإقتصادية والاجتماعية ولجنة الأقاليم، والمؤسسات والأجهزة المستقلة ذات الطابع الفني وتشمل :البنك المركزي وبنك الاستثمار وغيرهم كما أن دول الإتحاد إستطاعت أن تجد تكاملا في معظم المجالات وتحقيق سياسات موحدة .

❖ **الهيكل المؤسسي للإتحاد الأوروبي**

يتكون الاتحاد الأوروبى من خمسة أجهزة رئيسية يتولى كل جهاز مهمة محددة، يعمل جاهدا على تحقيقها على أكمل وجه وفقًا للاختصاصات التى حددهاالميثاق وهذه الأجهزة هى:

1-المجلس:

يعد المجلس الجهة الرئيسية لصنع القرار فى الاتحاد الأوروبى، ويشارك البرلمان الأوروبى فى السلطة التشريعية.

ويتشكل المجلس على مستوى الوزراء فى الاتحاد الأوروبى أما فى منظمة مجلس اوروبا فكان المجلس يتشكل على مستوى رؤساء الدول والحكومات.

أ. تشكيل المجلس:

ويتشكل المجلس من عدة لجان فنية فى مجالات الزراعة، والصناعة والتجارة، والصحة، والمالية، وهكذا ...ويمثل كل وزير مختص باللجنة المختصة بنفس اختصاصه.

ب. التصويت داخل المجلس الوزارى:

يتمتع كل بلد بعدد من الأصوات التى تعكس عدد سكانه لتمثله فى المجلس، مع وجود توازن لصالح الدول الصغرى، ويتم اتخاذ معظم القرارات عن طريق الأغلبية، أما المسائل الحساسة مثل الضرائب، أو اللجوء السياسى، أو الهجرة، أو السياسة الخارجية والأمنية؛ فيتم اتخاذ القرارات فيها بالإجماع، ويأت هذا الاختلاف بين الإجماع تارة والأغلبية تارة أخرى؛ نتيجة لأن منظمة الإتحاد الأوروبى هى أحيانًا منظمة فوق الدول؛ أى تسرى قراراتها على جميع الدول الأعضاء كأمر سيادى؛ مثل قرار توحيد العملة فى جميع دول الاتحاد الأوروبى اليورو، وأحيانًا منظمة بين الدول أى تسرى قراراتها على الدول التى صوتت بالموافقة ولا تسرى على الدول التى رفضت القرار محل التصويت.

ج. اجتماعات المجلس الوزارى :

تعقد معظم الاجتماعات فى بروكسيل، رغم أن مقر المجلس فى لوكسمبورج، وقد يعقد المجلس فى أماكن أخرى، وينعقد المجلس فى أبريل ويونيو وأكتوبر من كل عام.

وتتبادل الدول الأعضاء رئاسة المجلس على كل ستة أشهر، ويتقابل رؤساء الدول والحكومات بالإتحاد الأوروبى أربع مرات سنويا مثل المجلس الأوروبى لرسم السياسية العامة وتحديد الاهتمامات المشتركة للاتحاد الأوروبى.

د. وظائف المجلس:

للمجلس وظائف تنفيذية.

وله أيضا وظائف تشريعية؛ فهو الذى يوافق على الإجراءات التى لها قوة القانون داخل أقاليم الدول الأعضاء، وهو الذى يصادق عليها ولكن ليس من تلقاء نفسه وإنما بناء على اقتراح من المفوضية الأوروبية؛ حيث توجد علاقة تبادلية متوازية بين الاثنين فاقتراح المفوضية لا يمكن تعديله إلا بإجماع المجلس وفى جميع الأحوال تملك المفوضية سحب

اقتراحها؛ وبالتالى فلا يستطيع المجلس أن يتجاوز وظائف المفوضية فهى الهيئة المختصة بحماية معاهدات الاتحاد.

2/ البرلمان الأوروبى:

يعد البرلمان الأوروبى الكيان الوحيد المنتخب فى الإتحاد الأوروبى، ويتم انتخاب أعضاء البرلمان الأوروبى وعددهم 785مرة واحدة كل 5أعوام من قبل الناخبين وهم مواطنى الاتحاد الأوروبي، ويدير البرلمان مكتب رئاسى منتخب من بين المجموعات السياسية.

أ . تشكيل البرلمان الأوروبى:

ويتألف البرلمان الأوروبى طبقًا لعدد سكان كل دولة، وتعد ألمانيا أكبر الدول من حيث عدد النواب، وهناك دول صغيرة فى الاتحاد الأوروبى مثل لوكسمبورج.

ب .انتخاب أعضاء البرلمان الأوروبى:

يتم انتخاب البرلمان الأوروبى بالاقتراع العام المباشر ولكن طبقًا لتشريعات الدول، أى أنه لا يوجد إجراء انتخابى موحد، ففى بريطانيا يتم الاقتراع المطلق بالأغلبية المطلقة، وفى انجلترا يتم الاقتراع بالأغلبية النسبية فكل بلد يستخدم إجراء انتخابى خاص به.

ويتم الانتخاب بين يومي 9 و 13 يونيو فى بعض البلدان، ويتم الانتخاب فيها على يوم واحد، وبعضها الآخر يتم الانتخاب فيها على يومين، أى أن الإجراءات مختلفة؛ ولكن هناك وحدة فى الهدف.

ج .اجتماعات البرلمان الأوروبى:

يعقد البرلمان الأوروبى اجتماعاته الرئيسية فى ستراسبورج ويعقد بعض الاجتماعات الأخرى فى بروكسيل.

ويجلس أعضاء البرلمان الأوروبى فى مجموعات سياسية مثل الأحزاب (ولا يتم تنظيمهم تبعا للجنسية ولكن بالتبعية السياسية ويتم انتخاب الرئيس من بين أعضاء البرلمان الأوروبى لمدة عامين ونصف العام، وهو يشرف على جميع أعمال البرلمان ويمثل البرلمان فى جميع العلاقات الدولية، وتعقد جلسات البرلمان فى الغالب علنًا وبعضها يعقد سرا فى اجتماعات مغلقة.

د. الجماعات السياسية الأوروبية:

ينقسم الاتحاد الأوروبى إلى مجموعات سياسية تمثل الأحزاب السياسية الرئيسية التى يتم تكوينها فى إطار الاتفاقات التى تعقد بين الوفود المختلفة للبرلمان نفسه، وهذه المجموعات هى :المجموعة الاشتراكية، والمجموعة الديمقراطية المسيحية والمجموعة الليبرالية، وأحزاب الوسط واليمين، ومجموعات اليسار.

هـ. وظائف البرلمان الأوروبى:

–تتمثل المهمة الأساسية للبرلمان الأوروبى فى إقرار القوانين الأوروبية، فهو شريك المجلس الوزارى فى هذه المهمة.

–ويختص البرلمان الأوروبى بالمشاركة مع المجلس الوزارى أيضا باعتماد الموازنة السنوية للاتحاد الأوروبى.

–وتتدرج سلطة البرلمان الأوروبى فى مجال التشريع والمشاركة فى اتخاذ القرار، فتكون له سلطة التشريع فى بعض المجالات كما ذكرنا سابقاً ويكون له إمكانية التعبير فقط عن رأيه فى مجالات أخرى مثل السياسة الخارجية ومجال الدفاع والأمن الداخلى.

ويختص البرلمان الأوروبى بالتصديق على المعاهدات المطروحة عليه متى قرر أنها مطابقة لقوانين الاتحاد.

ويعمل البرلمان الأوروبى من خلال اللجان المتخصصة التى يرأسها ممثلون عن المجموعات السياسية المختلفة، التى تم انتخابها بالاختيار والتفاوض بين اللجان والمجموعات المختلفة ومن أهم لجان البرلمان الأوروبى :اللجنة التأسيسية واللجنة الدستورية ولجنة الميزانية، ولجنة الشئون الخارجية ويتم فيها مناقشة المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية؛ وهنا على البرلمان متابعة التوجهات السياسية التى يصيغها المجلس على الاتحاد الأوروبى.

3/ اللجنة المفوضية الأوروبية :

-تمثل المفوضية الأوروبية مصالح أوروبا بأكملها وتدعمها، وهى هيئة مستقلة عن حكومات الدول الأعضاء.

-تتكون المفوضية الأوروبية من 20عضو ينتخب رئيس من بينهم، وهم يتولون مسؤولية مجموعة متنوعة من الحقائب مثل :المشروعات، والصناعة، والنقل، والاتصالات، والتنمية الزراعية والريفية، ويعاونهم جميعا مجلس مكتب خاص وإدارة عامة من المسؤولين تابعة للمفوضية، وتتناول هذه الإدارة النشاط العملى لكل القطاعات السياسية.

تختص اللجنة المفوضية الأوروبية باقتراح مشروعات القوانين، فهى التى تقوم بصياغة مشروعات القوانين الأوروبية الجديدة، ثم تقوم بتقديمها للبرلمان الأوروبى والمجلس الوزارى.

وتقوم المفوضية الأوروبية أيضا بتطبيق سياسة الاتحاد الأوروبى عند إدارة شؤون الحياة اليومية داخل الاتحاد، ومتابعة أوجه إنفاق ميزانية الاتحاد.

وتقوم المفوضية أيضا بالتأكد من الالتزام بالمعاهدات والقوانين الأوروبية، والتصرف ضد من يقومون بمخالفة قوانين الاتحاد الأوروبى وتقديمهم إلى محاكمة عادلة .

4/ محكمة العدل الأوروبية :

وهي الجهاز القضائي للإتحاد الأوروبي ، تتكون المحكمة من قاضي من كل دوله ويشهد له بالكفاءة والخبرة في المجالات القانونية[1]، ويقوم المجلس الوزاري باختيار أعضاء المحكمة بناء على ترشيحات الدول، ويختار قاضي واحد منهم ليكون رئيساً للمحكمة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. وقد يتغير عدد أعضاء المحكمة بتغير عدد أعضاء الجماعة الأوروبية. ويعتبرون مستقلين، ويضع الاتحاد الأوروبي للقضاة كل الوسائل اللازمة للقيام بواجباتهم على أكمل وجه وحماية استقلالياتهم.

تشكيل محكمة العدل الأوروبية واختصاصاتها:

يقع مقر محكمة العدل الأوروبية فى لوكسمبورج وتتكون المحكمة من قاضى واحد من كل دولة عضو من دول الاتحاد ويوجد أيضاً ثمانية نواب عموم فى تشكيل المحكمة.

[1] – د.حسن نافعة :" **الإتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا** "، مرجع سابق، ص 215.

هناك دوائر تشكل من 3قضاة، وهى تختص بالقضايا البسيطة .وهناك دوائر تشكل من 5 قضاة، يتم تشكيلها لتختص بحالة محددة، أما القضايا الأكثر حساسية تختص بالنظر فيها دائرة كبيرة تشكل من11 قاضى ويرأسها رئيس المحكمة مع رئيس دائرتين تشكل كلاً منهما من 5 قضاة وتختص هذه المحكمة بالقضايا ذات الطابع السياسى :مثل خلع حاكم محلى أو تنحى أحد قضاة المحكمة.

وتتمتع المحكمة بالاستقلال التام، وتختص بتفسير قانون الاتحاد الأوروبى، وتلتزم المحاكم فى الدول الأعضاء بإحالة القضايا إلى محكمة العدل الأوروبية لإصدار الأحكام عند نشوب نزاع يتعلق بقانون وطنى أو تابع للاتحاد الأوروبى.

وتختص محكمة العدل الأوروبية أيضا بتسوية المنازعات بين مختلف مؤسسات الاتحاد الأوروبى والدول الأعضاء فيه، كما أنه يجوز لأى مواطن أوروبى إقامة دعوى أمام محكمة العدل الأوروبية مادام الأمر يتعلق بتصرف قانونى يؤثر عليه بشكل مباشر.

5/ محكمة المحاسبين:

نشأت محكمة المحاسبين عام 1957م وبدأت العمل عام 1977ونصت معاهدة ماستريخت على اعتبارها الجهاز الخامس الأساسى، ونصت معاهدة نيس على ضرورة أن تتضمن محكمة المحاسبين عضو من كل دولة من دول الاتحاد.

وهى ليست محكمة بالمعنى الفنى فهى ليست ذات اختصاص قضائى ولكن إشراف مالى على الميزانية، ومراجعتها، وهى تشكل من 28عضو ممثلين لـ 28 دولة هم أعضاء الاتحاد تختارهم كل دولة عضو ينوب عنها ثم يوافق المجلس بالإجماع على تعيينهم بعد استثارة البرلمان.

مدة العضوية 6 سنوات، ويجب أن يكون الأعضاء مستقلين، على درجة عالية من الكفاءة وتختص محكمة العدل الأوروبية بإصدار قرار إقالة أى عضو مخل من عضوية الاتحاد الأوروبى .

مهمة محكمة المحاسبين:

تختص بمراجعة الحسابات الأوروبية ومراقبة الميزانية وأوجه صرفها، والتأكد من أن الاتحاد الأوروبى ينفق أمواله طبقًا لبنود الصرف المحددة فى الميزانية وبنحو أكثر فاعلية، وتحتفظ محكمة المحاسبين بسجل الموازنة الخاصة بالاتحاد الأوروبى لضمان الإدارة الجيدة لهذه الموازنة بواسطة المفوضة الأوروبية .ثم تقوم محكمة المحاسبين بإصدار تقرير يعطى إلى البرلمان الأوروبى؛ والذى يقرر بدوره صلاحية المفوضية لتنفيذ الموازنة السنوية.

المطلب الثاني : أوجه التكامل بين دول الإتحاد الأوروبي

- السياسة الخارجية والأمنية المشتركة

إن فكرة أن يتحدث الاتحاد الأوروبي بصوت واحد في الشؤون الدولية قديمة قدم عملية التكامل الأوروبي، ولكن الجهود التي بذلها الاتحاد في مجال السياسة الخارجية كانت أقل تقدماً من الجهود التي بذلت في مجال السوق المشترك والعملة الموحدة، إلا أن التغيرات الجيوبوليتيكية بعد انهيار الدول الشيوعية قادت الاتحاد إلى مضاعفة جهوده في التحدث والفعل بشكل موحد–ما قاد إلى نتائج إيجابية[1].

وفي ظل عدم الإستقرار الإستراتيجي الناجم عن الحروب المتوالية في يوغوسلافيا ، كان لابد من إعادة النظر في قضية الأمن داخل أوروبا[2] وهو ماسرع بإعتماد السياسة الدفاعية والأمنية الأروبية ، بعد تأكيد هويتها إنطلاقا من معاهدة ماستريخت سنة 1992 حيث أقرت دول الإتحاد الأروبي–إنطلاقا من صيغ توفيقية – إتحاد أوروبا الغربية، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي تنظيمات أمنية معتمدة في إطار السياسة الدفاعية والأمنية للإتحاد، وإن اختلفت طريقة وحدود هذا الإقرار[3].

---

[1] – د . حسين طلال مقلد:" **محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة**" ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد – 25العدد الأول , 2009 –ص 622.

[2] – إدريس الكزدي"" **السياسة الأروبية للأمن والدفاع – رؤية جنوبية –** "، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام ,جامعة محمد الخامس –السويسي – كلية الحقوق – سلا– السنة الجامعية 2005–2006 الصفحة 14.

[3] – خليل الناصري :" **السياسة الدفاعية للإتحاد الأروبي والمجال المتوسطي**" ، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام ، وحدة التكوين والبحث المغرب في النظام الدولي ،جامعة محمد الخامس – أكدال– الرباط كلية الحقوق ، السنة الجامعية 2003–2004 ،ص 51

إن السياسة الأروبية للأمن والدفاع هي جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية والأمنية المشتركة التي تجيب عن جميع الأسئلة المتعلقة بأمن الإتحاد ، لتوفرها على أطر مؤسسية تتداخل على نطاق واسع مع خلق مجموعة من المؤسسات، تقوم بتخطيط العمليات وتنفيذها وإدارة الأزمات[1].

نمت الأدبيات حول السياسة الخارجية الأوروبية تدريجيا منذ 1970 عندما وافق أعضاء المجتمعات الأوروبية على تنسيق سياساتها الخارجية من خلال التعاون السياسي الأوروبي.

تاريخياً مرت عملية تشكل سياسة خارجية للاتحاد بمحطات مهمة نذكر منها:

أولا–الخطوة الأولى كانت محاولة طموحة في 1954عبر تأسيس مجموعة الدفاع الأوروبي، والتي فشلت في الدقيقة الأخيرة .وجمعت كلا من الدول الأعضاء فرنسا، بلجيكا، ألمانيا، لكسمبورغ، إيطاليا وهولندا، لكنها باءت بالفشل بسبب رفض فرنسا لها لأّنها تمس السيادة القومية الفرنسية .وقد كانت تلك الخطة الدافع للقادة الأوروبيين لإضفاء صبغة سياسية على تعاونهم الاقتصادي من أجل التنسيق في مجال السياسة الخارجية.

ثانيًا–المحاولة الثانية كانت في تشرين الأول 1970عندما اتفق وزراء خارجية الدول الأوروبية الأعضاء في الجماعة الأوروبية على ما يسمى "التعاون السياسي الأوروبي على أن يتم من خلاله تبادل المعلومات وتنسيق سياسات دولهم الخارجية قدر الإمكان في مجال السياسة الخارجية .وتحت هذا العنوان بدأت تظهر بيانات الاتحاد الرسمية التي تدين الاعتداءات حول العالم، أو تدعم الأمم المتحدة والمبادرات السلمية حول العالم، ولكن في بعض الأمور الحساسة والتي يكون لأحد الدول الأعضاء مصلحة فيها لم تكن هناك قرارات تصاغ بسبب قاعدة الإجماع في اتخاذ القرار .

ثالثاً–معاهدة ماستريخت: التي وقعت في07–02–1992 ودخلت حيز التنفيذ في1–11–1993 وأسست الاتحاد الأوروبي الذي هدف إلى تعزيز التعاون بين الحكومات الأوروبية، في الشؤون الاقتصادية والمالية، وأنشئت السياسة الأمنية والخارجية المشتركة للاتحاد،

[1]- .*Giovanni grevi , Damien helly and Daniel keohane ,european security and defence policy , the european union institute for security studies , paris, 2009, p 19.*

ودفاعية تستكمل بسياسة دفاعية مشتركة عندما تنضج الظروف، والتعاون في العدالة والشؤون الداخلية.

وجاءت معاهدة أمستردام 1997مكملة لهذا المشروع، فأكملت عملية الدمج من خلال إدخال أوروبا الغربية داخل الاتحاد لأوروبي وجعل المهمات الدفاعية جزءا لا يتجزأ من آليات قرار . الاتحاد وحدد الجزء الخامس من معاهدة ماستريخت أغراض السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وأهدافها وهي :

حماية القيم المشتركة والمصالح الأساسية للاتحاد.

صيانة استقلال الاتحاد، وقد اتخذ هذا الإعلان بعدا سياسيا أكثر منه دفاعيا في نص ماستريخت، ويتبين ذلك من الإضافة التي وردت في معاهدة أمستردام 1997والتي نصت على ضرورة الدفاع عن استقلال الاتحاد الأوروبي، وعن حدوده الخارجية بوجه أي اعتداء محتمل وهو مفهوم واسع النطاق له بعد دفاعي –خارجي وأمني –داخلي في آنٍ معًا. للمحافظة على الأمن والسلم الدوليين.

–تعزيز التعاون الدولي مع أفضلية للجوار الأوروبي حسب اتفاقية لشبونة 1996 .

– دعم الديمقراطية واستقلال القضاء واحترام حقوق الإنسان.

رابعًا –إعلان سانت مالو كانون الأول 1998والذي يعد خطوة مهمة في تطوير السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة، حيث وافق رئيس الحكومة البريطانية طوني بلير والرئيس الفرنسي جاك شيراك على "أن تكون للاتحاد القدرة على التحرك المستقل، وأن تكون هذه القدرة مدعومة بقوات عسكرية قوية وفاعلة، وكذلك الأدوات التي يمكن من خلالها استخدام هذه القوات، من أجل الرد السريع على المخاطر الجديدة والاستجابة للالتزامات الدولية ." كما ألزموا أنفسهم بأن هذه المهمة يجب أن تكون بالتوافق مع الالتزامات الدولية لهذه الدول في إطار حلف الناتو مما أسهم في إيجاد حلف شمال الأطلسي فعال باعتباره أنه يمثل أساسًا للدفاع الجماعي بين أعضائه 6 ."وجاء في المادة الثالثة من الإعلان" :من أجل أن يتخذ الاتحاد الأوروبي قرارات ويوافق على العمل العسكري في حال عدم تحرك الناتو، فإن الاتحاد الأوروبي يجب أن تكون له هياكل ملائمة وقدرة على تحليل المواقف ومصادر

الاستخبارات والتخطيط الاستراتيجي"، وتأتي أهمية هذا القرار كونه مكن الاتحاد من التدخل العسكري دون العودة للناتو .وختم البيان بالقول" :نحن مصممون على أن نوحد جهودنا لكي نمكن الاتحاد من أن يعبر بقوة عن أهدافه ."وقد حظي البيان بترحيب مجلس أوروبا إذ أعلن رؤساء دول وحكومات الاتحاد عن تأييدهم لقيادة اتحاد غرب أوروبا.

خامسًا- اجتماع مجلس أوروبا في كولن في 3-4 حزيران : 1999فقد تم إنشاء ما يسمى بالسياسة -واعتبارها كجزء من السياسة الخارجية والأمنية، وتم ESDPالأمنية والسياسة الدفاعية وضع الإطار المؤسسي للسياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية، وتم تدشينه في قمة هلسنكي، حيث تضمن عدداً من الهياكل المؤسسية المحورية .وقد تم وضع هذه المؤسسات موضع التنفيذ ما بين تشرين الأول 1999 وآذار .2000.

سادسًا-قمة هلسنكي 10-11 كانون الأول :1999وتم الاتفاق على إنشاء قوة عسكرية أوروبية قادرة على حفظ السلم وعمليات إدارة الأزمات" :بحلول كانون الأول، يتم إنشاء قوات تصل مابين 50ألفًا إلى 60ألفًا جندي قادرة على الانتشار خلال 60يومًا وقادرة على الاستمرار مدة عام على الأقل.

سابعا-قمة نيس8-9 كانون الأول: 2000وضعت الأسس العملية لنواة القوة العسكرية الأوروبية من ناحية، وأقرت القمة لجنتي تسيير القوة الأوروبية وهما اللجنة السياسية والأمنية وتضم المندوبين الدائمين، واللجنة العسكرية وتضم رؤساء أركان الجيش. وانتهت القمة بصيغة توفيقية بين الرغبتين الأوروبية والأمريكية، حيث جرى حذف الفقرة التي اعترضت عليها مادلين أولبرايت، والتي كانت تتحدث عن الدور المقترح للاتحاد في إدارة الأزمات الدولية والعلاقات المستقبلية مع حلف الناتو، أي سقط الاقتراح الفرنسي الذي كان ينص على استقلال هيئة التخطيط العسكري للقوة الأوروبية.

ثامنا -معاهدة لشبونة والسياسة الخارجية 2007/12/13 بدورها زودت معاهدة لشبونة والتي ستدخل حيز التنفيذ قبل كانون الثاني 2009في حال مصادقة جميع الدول الأعضاء عليها الاتحاد بإطار مؤسسي ثابت ودائم حسب بيان للاتحاد الأوروبي في بروكسل، فقد استحدثت منصب رئيس الاتحاد، ومنحت سلطة انتخابه مدة عامين ونصف العام قابلة

للتجديد مرة واحدة لمجلس رؤساء الدول والحكومات، وجاء في المادتين 30و 31بأ ن المؤسسات الجديدة المحدثة "لا تؤثر في صلاحيات الدول الأعضاء، كما هم الآن موجودون، فيما يتعلق بتشكيل وصنع سياساتهم الخارجية أو تمثيلهم الوطني في الدول الثالثة والمنظمات الدولية ."

وهنا لا بد من التأكيد على دور معاهدة لشبونة ومساهمتها المستقبلية في حال تمت المصادقة من جميع الدول الأعضاء في تفعيل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد وذلك من خلال:

1.نهاية العمل الروتيني للرئاسة الأوروبية في العلاقات الخارجية، وتعديل مدة رئاسة الاتحاد من ستة أشهر إلى سنتين ونصف قابلة للتمديد مرة واحدة مع بعض الدور لرئيس المجلس الأوروبي ليس فقط في مجال الشؤون البروتوكولية ولكن في حالات الأزمات المادة 13 كما أصبح رئيس المجلس يعين مدة سنتين ونصف السنة، في حال المصادقة على الاتفاقية من جميع الدول الأعضاء.

2. وضع أهداف الاتحاد بشكل مبسط وواضح :السلام، مساحة الحرية، الأمن والعدل، التشغيل الكامل، التقدم الاجتماعي، اقتصاد السوق الاجتماعي، الصراع مع العنصرية والتجاهل الاجتماعي، وحماية المواطنة .

3.ملاءمة مؤسسات الاتحاد مع الوضع الجديد للاتحاد بعد توسعه ليشمل 27دولة.

4.تأسيس مجلس الشؤون الخارجية الجديد، وفصله عن مجلس الشؤون العامة .

كما حققت اتفاقية لشبونة تقدما في مجال"السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة "وخطت خطوات قوية نحو تطوير الدفاع الأوروبي وذلك عبر الخطوات الآتية :

توسيع مجال السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة، وعملياتها حسب المواد 27 و28 فقد تضمنت فقرة حول الدفاع المشترك جاء فيها "إذا ماتعرضت دولة من أعضاء الاتحاد الأوروبي للهجوم فيتوجب على الآخرين تقديم المساعدة لها، كما "تضمنت فقرة حول التضامن،هذا يعني أن الاتحاد وكل الدول الأعضاء سيقومون بتقديم كافة وسائل الدعم للدولة العضو في حال تعرضها لأي اعتداء إرهابي أو كارثة طبيعية .

وسعت الاتفاقية قدرة الاتحاد على محاربة الإرهاب، وعمليات ميدانية قد يضطر الاتحاد الأوروبي أو يطلب منه القيام بمفرده أو بالتعاون مع الدول أو منظمات أو تجمعات دولية أخرى في أوقات الأزمات أو الكوارث الطبيعية .

أقرار "تعاون منظم دائم "مفتوح لجميع الدول التي تتعهد بالمشاركة في برامج التعاون العسكري والتجهيزات.

استعداد الدول الأعضاء للمشاركة في العمليات العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي في حال طلبت الأمم المتحدة.

التأكيد على دور"وكالة الدفاع الأوروبي "والاهتمام بتطوير جيش أوروبي حقيقي وتنسيق العمل لتجهيز مختلف الجيوش الوطنية[1].

المبحث الثاني: مستويات تحليل مركب الأمن الإقليمي الأوروبي:

المطلب الأول: واقع العلاقات الأوروبية – الأوربية: وتأثيرها على التحديات الأمنية التي تواجه الاتحاد الأوروبي.

كما أسلفنا سابقاً أن مركب الأمن الإقليمي أصبح ضرورة حتمية أمام التهديدات الجديدة، وما مدى نجاحه في إرساء الأمن والاستقرار لأوروبا، وانطلاقا من أن نجاح مركب الأمن الإقليمي يتوقف على عدة عوامل وجب علينا في دراستنا أن نعرف الظروف المحلية التي تعيشها دول الإقليم، وواقع العلاقات التي تربطها داخل الإقليم والتي في مجملها كانت قد شكلت خلافات بعضها جوهرية داخل الإتحاد الأوروبي تتبع من تضارب مصالح الدول، خاصة الكبرى وهذا ما أدى إلى الوقوف في وجه التعاون الحقيقي أمام التحديات والتهديدات التي تواجه دول الاتحاد، وهذا ما خلق انقسامات خطيرة يرى البعض أنها ستؤدي إلى زعزعة الإتحاد.

[1] –د . حسين طلال مقلد :" **محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة**" ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد – 25العدد الأول , 2009 –ص 626.

– الخلافات بين الأعضاء 15: في بعض القضايا بين ألمانيا وفرنسا من جهة، وبريطانيا وهولندا حول الإنفاق الزراعي (اتفاقية السياسة الزراعية المشتركة 1990)، التي تدعو إلى صرف نصف ميزانية الاتحاد (100 بليون يورو) كمساعدات زراعية، وهذا ما أزعج فرنسا وألمانيا.

– الخلاف القائم بين بعض الأعضاء في كيفية دعم الدول الجديدة 10: دون أن تتأثر الدول الأصلية، حيث تحصل على تمويل كامل من قبل الاتحاد لتصل إلى مستوى بقية الدول.

– مشكلة دستورية: وتتمثل في كيفية انتخاب رئيس الاتحاد وهل ينتخب في كل دولة، مباشرة من المواطنين أم في المجالس الشعبية المنتخبة في دول الاتحاد، أم من خلال البرلمان الأوروبي، وأيضاً انتخاب وزير الخارجية ووزير الدفاع مع رئيس الاتحاد لتصبح أوروبا سياسة خارجية ودفاعية واحدة، أم تعيّنهم دولهم .

– تخوف الدول الصغرى في الاتحاد (فنلندا– بلجيكا– هولندا– لوكسمبورغ)، من فقدان مكانتها بدخول دول جديدة من أوروبا الشرقية لان الأخيرة ستحصل على حصة الأسد من الدعم.

– خلافات بين الدول الصغيرة والكبيرة في قضية السيادة الوطنية والنفوذ الدولي، وهناك تفاوت في الالتزام بسياسة الاتحاد الأوروبي الموحدة بين الدول الصغرى والكبرى (فمثلاً بريطانيا كانت لها مواقف مستقلة عن سياسات الاتحاد، كموقفها من الحرب على العراق، وقضايا الإرهاب).

– قضية اختلاف الثقافات بين دول الاتحاد فوجود 15 مليون مسلم وسيزيد العدد إذا دخلت تركيا ومع وجود 15 لغة مستعملة بين شعوب الاتحاد، بالإضافة إلى اتساع الهوة الاقتصادية بين دول الشمال والجنوب والشرق في مستويات المعيشة والسكن والبطالة....

يقول في هذا الصدد "جان مونيه" احد مهندسي بناء الاتحاد الأوروبي: لو أتيحت لي فرصة بناء أوروبا من جديد لكنت ركزت على الثقافة وليس الاقتصاد.

– الخلافات التاريخية بين دول الاتحاد (ألمانيا، فرنسا، بريطانيا) والتي أدت إلى حرب المائة سنة والحرب العالميتين الأولى والثانية والتي من الصعب القضاء عليها وتناسيها.

– الاختلافات حول فكرة توسيع الاتحاد بانضمام دول أوروبا الشرقية ليصبح كالاتحاد الفيدرالي الأمريكي كما ترى ألمانيا، بعكس بريطانيا الحذرة من الاندماج (وترددها في تطبيق اليورو بدل الجنيه الإسترليني على أراضيها)، أما اسبانيا فهي غير متحمسة لتوسعة الاتحاد لكي لا تشاركها دول جديدة، في الدعم لأنها أكثر المستفيدين.

– النمو السكاني: أدى انخفاض معدل النمو السكاني إلى ارتفاع نسبة الشيخوخة، ففي فرنسا مثلاً 10 ملايين تجاوز سنهم السبعين، وسيصل في مطلع 2020 إلى 15 مليون، وفي ألمانيا سيتراجع عدد السكان من 83 مليون إلى 60 مليون مطلع 2020، وإذا كان عدد سكان الاتحاد 500 مليون سيتراجع إلى 450 مليون بعد 50 سنة.

– خلافات في السياسات الخارجية لدول الاتحاد: فالمواقف المتباينة من الصراع في الشرق الأوسط ومن الحرب ضد العراق والإرهاب يظهر ذلك.

– والمهم في دخول دول أوروبا الشرقية (بولندا والمجر والتشيك) والتي هي خاضعة للنظام الشيوعي أصبحت تعتنق الآن القيّم الأمريكية وتؤيد سياستها، وبالتالي فدوّل أوروبا الشرقية تستفيد من الدعم الاقتصادي الأمريكي (بولندا)، وتريد الحصول على الاستثمارات الأوروبية.

أردنا من خلال هذه النقاط إبراز الخلافات المحلية واهم الظروف التي تحيط بدول الاتحاد، والتي تشكّل عائقاً وتحدياً أمام التهديدات الأمنية التي تعرفها القارة الأوروبية، ويمكن إضافة النقاط التالية التي نراها ذات أهمية بالغة.

1.التنافـــس الفرنسي – الألمانــي داخـل الإتحـاد الأوروبي:

وهـذا مـا يمكـن أن ندرجـه فـي المسـتوى الثـاني الـذي يقـوم عليـه مركـب الأمـن الإقليمي (علاقة دول الإقليم مع بعضها).

تسـعى فرنسـا لبنـاء تكتـل أوروبـي متوسـطي يشـمل سـتة دول (فرنسـا، ايطاليـا، اسـبانيا، البرتغـال، اليونـان، قبـرص)، إلـى جانـب الـدول المغاربيـة الخمـس، وهـذا مـا يمكـن أن يكـون بنـاء نفـوذ سياسـي – اقتصـادي داخـل الاتحـاد، فـي مواجهـة أوروبـا الألمانيـة الأطلنطيـة، فبعـد توحـدّ ألمانيـا أصـبحت قـوة ديموغرافيـة صـناعية هائلـة فـي قلـب أوروبـا، 83 مليـون ألمـاني ينتجـون 21.4% مـن النـاتج القـومي الإجمـالي للإتحـاد، لتصبح العاصمة الاقتصادية الأولى للإتحاد الأوروبي[1].

بالإضـافة إلـى خـلاف فرنسـا وألمانيـا حـول سـعر اليـورو، فـالأولى تريـد التـدخل للمحافظـة علـى السـعر فـي مواجهـة الـدولار والـيّن، ممـا يزيـد فـي الصـادرات الأوروبيـة إلـى السـوق العالميـة، بينمـا ألمانيـا لا تريـد التـدخل فـي السياسـات النقديـة للبنـك المركزي الأوروبي.

وفـي جانـب آخـر مـن التنـافس فـإن ألمانيـا تـرى بـأن يكـون الاهتمـام أكثـر لاسـتيعاب دول وسـط شـرق أوروبـا، التـي قبلـت بالإصـلاحات السياسـية والاقتصـادية بـدلا مـن تشـتيت الجهـود والأمـوال فـي جنـوب المتوسـط، الـذي يـرفض الالتـزام بالإصـلاحات وفـق المعـايير الأوروبيـة، وهـذا كمـا تـرى فرنسـا وفـي نظـر بريطانيـا وألمانيـا أن دول الجنـوب لا يمكـن الـدخول معهـا فـي اتحـاد أوروبـي لاتسـاع الهـوة بـين الشـمال والجنـوب اقتصاديا.

2.التباين في تعريف التهديدات الأمنـــية الجديدة وأسبابها:

الأمـر بـالغ فـي الأهميـة حيـث نجـد أن دول شـمال المتوسـط لهـا مواقـف متباينـة فـي تعريـف التهديـدات الأمنيـة الجديـدة وأسـبابها، وهـذا مـا يـنعكس سـلباً علـى آليـات

[1] – شاكري قويد :" **التحديات المتوسطية للأمن القوي لدول المنطقة المغاربية**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية،2001 –2011، ص 89.

واستراتيجيات مواجهتها، وهذه المواقف تختلف من دولة إلى أخرى مثل الإرهاب والجريمة والهجرة الغير الشرعية.

3.التناقض في ترتيب الأولويات بالنسبة لدول الشمال:

إن الرؤية الأمنية للدول الأوروبية ترتبط بموقع كل دولة: ففي وسط وشمال القارة ينظر إلى الفوضى الناشئة عن انهيار الاتحاد السوفياتي هي المصدر الأساسي لتهديد الأمن الأوروبي، أما في غرب وجنوب القارة ينظر إلى أن التهديد يأتي أساساً من جنوب المتوسط، وله جذوره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كما يقول الباحث *edward mortimer*[*]، وان القوة العسكرية وحدها لا تكفي لضمان الأمن الأوروبي، لذا وجب وضع سياسة شاملة تتضمن كل الجوانب[1].

المطلب الثاني: العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والقوى الكبرى

1.(الولايات المتحدة الامريكية):

بعد الحرب العالمية الثانية أرادت الولايات المتحدة الامريكية إقامة أوروبا موحدة اقتصادياً، لتكون حليفتها أمام الاتحاد السوفياتي وقدمت لها مشروعاً ماريشال. وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي ظهر الخلاف جلياً في وجوهات النظر بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث شعر العديد من الدول الاوروبية بأنها تستطيع الاعتماد على نفسها من أي خطر (الاتحاد السوفياتي)، دون الحاجة إلى دعم أمريكا ومع توحيد ألمانيا ترسخت لديها فكرة توحيد أوروبا وفقد التحالف الامريكي الاوروبي (الذي كان في إطار حلف الناتو) وظيفته. ومنه ظهر الخطاب السياسي الأوروبي منتقداً السياسة الأمريكية .

وإذا تفحصنا في التاريخ نجد أن العداء بين اوروبا وأمريكا قديم يرجع إلى الحربين العالميتين، عندما هاجر الأوربيون إلى أمريكا (لأنها تمثل مستقبل العالم) وبدأت أمريكا تتدخل في الشؤون الداخلية لأوربا وتحل مشاكلهم عبر مشروع

*- صحفي وباحث ومؤلف بريطاني، شغل منصب مدير مكتب الاتصالات للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى غاية 2007.

[1] - مصطفى بخوش :" **الرؤية الأوروبية للبعد الأمني في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة** "، العالم الاستراتيجي العدد 2، أفريل 2008، ص 23

ماريشال، ثم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أرادت اوروبا إقامة تعاون مشترك بعيدا عن أمريكا الأمر الذي تخوفت منه الأخيرة، وراحت تنشئ (حلف عسكري أمريكي أوروبي) تحت قيادتها يحمي أوروبا من المد الشيوعي، كما دافعت عليها سابقاً أمام النازية الألمانية وبدورها اوروبا للدفاع عن مصالحها أقامت (السوق الأوروبية المشتركة) الذي جاء بفكرته شارل ديغول، كما دعا إلى إنشاء قوة اوروبية للعمليات العسكرية ومنذ ذلك الوقت بدأت تظهر الخلافات الأوروبية الأمريكية إلى أن وصلت أوروبا إلى اتفاق الاتحاد، على إصدار عملة اوروبية موحدة منافسة للعملة الامريكية (وكانت امريكا مشككة في نجاح اليورو- كما كانت ترى أن اليورو سيبعد أوروبا عن التركيز عن متابعة الإصلاحات الاقتصادية).

وأصبح من الواضح أن الخلافات الاوروبية الامريكية أساسها التنافس على المصالح الاقتصادية، وظهر ذلك جلياً في تعديل الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية، ثم ظهر مرة اخرى الخلاف حول تجارة الموز والذرة واللحوم المعاجلة بالهرمونات، وزاد تخوف الولايات المتحدة الامريكية بعد احداث 11 سبتمبر ودخولها في أزمة اقتصادية، وزاد الإقبال على اليورو وأصبح تحدياً واضحاً للدولار الامريكي.

كما أن هناك خلاف واضح فيما يخص وجهات النظر في السياسة الخارجية حول القضايا الدولية، ونذكر منها : الصراع العربي الإسرائيلي- العراق- كوريا- الإرهاب الدولي. فأوروبا لم تؤيد قرارات امريكا فيما يخص الحضر على إيران وكوبا وليبيا، كما يجدر الإشارة إلى الاختلاف في المواقف الاوروبية الداخلية بخصوص الحرب على العراق ما خلق انقسامات داخل الاتحاد (الدبلوماسية- الدفاع).

ولم يكن لأوروبا موقفاً موحداً أيضاً في حرب الخليج الثانية وكان تابعاً لأمريكا وأيضا في حرب البلقان، ويمكن أن نشير إلى ان الخلاف الامريكي الاوروبي القائم هو ان اوروبا ترفض استعمال القوة في حل المشاكل والنزاعات وتفضل اللجوء إلى

القانون على عكس أمريكا، التي تبرر ذلك ومنذ احداث 11 سبتمبر بالحرب على الإرهاب، وما يلاحظ أن هناك تبادل للأدوار حيث كانت اوروبا تهيمن على الشعوب في عصر الاستعمار .

نقطة الخلاف الاخرى هي دعوة بعض الدول الاوروبية لإنشاء قوة عسكرية أوروبية، مستقلة عن قوات حلف الناتو والخلاف على مشروع الدفاع الصاروخي.

يعتبر النفط نقطة خلاف أخرى بين أمريكا وأوروبا، حيث تريد أمريكا التحكم في وصوله إلى أوروبا (مستقبل اقتصاد الدول الأوروبية مرتبط بالنفط).

2. علاقة الاتحاد الأوروبي بروسيا:

منذ مجيء فلاديمير بوتين على رأس السلطة في روسيا عام 9991 بدأ هذا البلد يستعيد قوته تدريجيا بعد ان تضاءلت إلى حد بعيد نتيجة انهيار الاتحاد السوفيتي السابق في عام 1991.

وسعى بوتين إلى إنهاء حالة التقهقر السياسي التي عانت منها روسيا في زمن الرئيس الأسبق **بوريس يلتسيين**.

ولأول مرة منذ سنة 1987— التي أمر فيها الرئيس الأسبق ميخائيل غورباتشوف بإعادة الأسطول الحربي الروسي إلى قواعده قام بوتين بإصدار أوامر لإعادة قسم كبير من هذا الأسطول إلى المياه الدولية في شمال المحيط الهادي، والمحيط الأطلسي، والبحر الأبيض المتوسط. وتمكن بوتين من خلال هذا الإجراء المهم من استعادة هيبة روسيا التاريخية في إطار مساعيه لاضهارها مرة أخرى كقوة دولية كبرى.

وتجدر الإشارة إلى أن علاقات روسيا مع الاتحاد الأوروبي والتي تعد الأكثر تعقيداً في النظام الدولي شهدت تحديات كبيرة وكانت على الدوام مبعث قلق لدى الطرفين بسبب الاحتياج المتقابل في مجال الطاقة والقضايا المتعلقة بأوروبا الشرقية، ويمكن القول إن المصالح المتضاربة والمشتركة في آن واحد هي التي

جعلت العلاقات معقدة ومتشابكة بين هاتين القدرتين واللاعبين الأساسيين في توازن القوى على الصعيد الدولي.

ولكن رغم هذا الترابط الاقتصادي العميق بين روسيا والاتحاد الأوروبي والذي كان بإمكانه أن يمهد الأرضية لرسم مستقبل قائم على أساس المشاركة السياسية، إلّا أن التغيرات التي حصلت فيما بعد قضت على هذا الأمل إلى درجة جعلت هذه العلاقات مهددة بالانهيار في أي لحظة.

وقبل الاندلاع الأزمة الأوكرانية سعى الاتحاد الأوروبي إلى انتهاج دبلوماسية تجنبه تصعيد الموقف مع روسيا نظراً لأهميتها في تأمين ما يحتاجه من الطاقة، ولهذا لم يقف الأوروبيون إلى جانب حليفهم رئيس أوكرانيا السابق فيكتور يوشنكو، وكانوا يدعون فقط إلى المصالحة والتراضي بين الأطراف المتنازعة في هذا البلد.

ومع اندلاع الأزمة في أوكرانيا عام 2014 والتي بدأت بخروج تظاهرات في "كييف" وانتقالها فيما بعد إلى شبه جزيرة القرم دخلت العلاقات بين موسكو والاتحاد الأوروبي مرحلة جديدة عندما سعى الأخير إلى فرض عقوبات اقتصادية على روسيا لإرغامهما على التراجع عن موقفها حيال أوكرانيا. ولكن الاتحاد الاوروربي بقي متخوفاً من قدرة موسكو على توظيف هذه الأزمة لصالحها.

ولهذا لم يتمكن الأوربيون من اتخاذ إجراءات قاسية جداً ضد روسيا سوى العقوبات الاقتصادية لأنهم يخشون من انقطاع النفط والغاز الروسي عنهم (فروسيا تؤمن 30 بالمئة من حاجة أوروبا للغاز ومعدل هذا الاحتياج آخذ بالازدياد حيث توقعت "المفوضية الأوروبية" ان يصل إلى 50% في عام 2030).

وفي الواقع يمكن القول أن شفرة الاتحاد الأوروبي تعمل ببطء مع روسيا، ورغم الضغوط السياسية والاقتصادية التي مارسها الاتحاد ضد موسكو لم يتمكن من إرغامها على التراجع عن موقفها بشأن الأزمة الأوكرانية.

في ظل هذه الظروف يمكن النظر إلى تصريحات بوتين الأخيرة خلال المؤتمر الاقتصادي الدولي في سان بطرسبورغ والتي أكد فيها أن بلاده لا تسعى إلى فرض

معايير على الدول الأخرى وترغب في إقامة علاقات متوازنة مع الجميع ومن بينها أمريكا والدول الأوروبية على أنها تصريحات واعدة وتشير إلى رغبة الروس بعدم تأزيم الموقف مع هذه الدول.

والشيء المهم الآخر الذي يمكن استنتاجه من تصريحات بوتين هو أن الروس يطمحون قبل كل شيء إلى النظر إليهم من قبل الآخرين كقوة عظمى ولابد من احترامها.

ولكن الملفت للنظر أن أمريكا سعت بكل جهد وأكثر من أي وقت مضى إلى توظيف الأزمة بين روسيا والاتحاد الأوروبي بشأن أوكرانيا لزيادة نفوذها في أوروبا ومواصلة هيمنتها على القرار الأوروبي من جهة، والى ضبط الإيقاع الروسي من جهة أخرى، وفي حال استمرت هذه السياسية فليس من المستبعد أن تقوم واشنطن بنشر منظومتها الدفاعية الصاروخية في الأراضي الأوكرانية.

بالتأكيد فإن هذا الوضع لا يصب في صالح روسيا وأي من الدول الأوروبية، وتبقى أمريكا هي المستفيد الوحيد من استمرار التوتر بين موسكو والاتحاد الأوروبي.

وفي هذا الحال فإن السبيل الوحيد للخروج من هذه الأزمة يكمن في مدى قدرة الأطراف المتنازعة على صياغة إستراتيجية دبلوماسية فعّالة تركز على كيفية تحقيق المصالح المشتركة لهذه الأطراف. وفي غير ذلك فإننا سنشهد مواجهات أكبر في المستقبل والتي ستقود بدورها إلى تنافس تسليحي بدأت علامته تلوح في الأفق.

المطلب الثالث: علاقة الاتحاد الأوروبي بالدول المغاربية:

1- مزايا التعاون الأورو مغاربي :

جاءت العلاقات الأورو مغاربية وفق علاقات مبنية على أهداف غير مشتركة، فمجالات التعاون متشابهة تسعى إلى تحقيق التنمية لكلا الطرفين، ففي المجال الاقتصادي، إن الهدف من الشراكة كغاية هو إنشاء منطقة للتبادل الحرّ مع كل من تونس منذ عام 1995، والمغرب

منذ عام 1995، والجزائر منذ عام 2002، حيث تكون هناك في عام 2020 مع هذه الأخيرة سوق حرّة مشتركة، مثلاً.

دخلت اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية حيّز التنفيذ في أيلول/سبتمبر 2005، مع ميلاد اتحاد من أجل المتوسط منذ عام 2007 كاستراتيجيا جديدة للتنمية المشتركة، فجاءت الإستراتيجية الأوروبية مبنية على اتفاقات الشراكة وسياسات الجوار، مع تفعيل برنامجَية المساعدات لكل من المبدأ الأول(1995 – 1999) بحوالى 164 مليون يورو، والمبدأ الثاني (2000–2006) بحوالى 338 مليون يورو اللذين هما برنامجان للمساعدات المالية والتقنية إلى (أقطار جنوب المتوسط، بهدف تدعيم الاستقرار السياسي والأمني، وخلق منطقة للتبادل الحرّ).

أما في الميدان السياسي والأمني (المقاربة الأمنية)، فيعتبر أمن المنطقة أمناً مشتركاً، من خلال طرح آليات للتعاون جديدة لدول الجوار بعيدة من طرح فكرة العضوية[1]. فالنمو الاقتصادي في الأقطار المغاربية يرتبط بتطور العلاقات مع السوق الأوروبية التي تجاورهم، والمزايا التي تترتب على تقسيم العمل بين جنوب البحر الأبيض المتوسط وشماله، بحيث تظلّ الدول الأوروبية الشريك الاقتصادي المتميّز بحكم عوامل الارتباط بين الطرفين، حيث إن تدعيم التعاون الاقتصادي بين الطرفين جاء بعقد اتفاقيات مباشرة عديدة، ساعدت على ذلك عدة عوامل، منها:

أ – **الموقع الجغرافي** :يعتبر الموقع الجغرافي(الجوار) وسهولة الاتصال لقرب المسافة بين الدول من بين العوامل الحساسة في العلاقات الأورو المغاربية، حيث إن كل طرف يحتاج إلى الآخر، إذ إن هناك إقليمين تجمعهما ضفتا البحر الأبيض المتوسط(حوالي 05 كلم بين المغرب وإسبانيا).

ب– **العامل الثقافي:** جاء التأثير الذي تمارسه الدول الأوروبية على الأقطار المغاربية منذ

[1] -Andreas Marchetti, «The European Neighborhood Policy: Foreign Policy at Eu's Periphery,» Zei *Discussion Paper; C 158 (2006), p. 16, <http://aei.pitt.edu/6830/>.*

مرحلة الاستعمار، حيث إن غالبية أقطار المغرب العربي هي مستعمرات أوروبية، وتملك ثقافة أوروبية ثانية .فجلّ النخبة المغاربية الحاكمة التي تهيكل مجتمعاتها مثقفة ثقافة أوروبية (خاصة فرنسية) . كما يمكن القول إن عدة جوانب اجتماعية ثقافية تساعد في تدعيم العلاقات الأورو المغاربية تتمثل بتأثير الجانبين الاجتماعي والثقافي في دول الاتحاد الأوروبي في العمالة المهاجرة إليها من أقطار المغرب العربي، حيث تمثل هذه أحد عوامل التقارب بين دول المنشأ، وتؤثر في نمو الدول الأوروبية .وتمثل البيئة الاجتماعية السائدة في أقطار المغرب العربي، كذلك، أحد عوامل الجذب السياحي لمواطني دول الاتحاد الأوروبي، نتيجة العوامل الثقافية والاجتماعية المشتركة.

ج **عامل الهجرة** :يعتبر غالبية المهاجرين العرب في أوروبا مغاربية، والأرقام تؤكد ذلك، حيث إن نسب الهجرة الشرعية واللاشرعية مرتفعة، وذلك منذ فترة تاريخية بعيدة، إذ إن التمازج بين الثقافات يساعد على الاندماج (هناك حوالى ثمانية ملايين مغاربي مهاجر في أوروبا).

د – العامل الاقتصادي :تعدّ أوروبا المتعامل الرقم واحد في منطقة المغرب العربي، خاصة في مجال الطاقة .وقد تحقق نتيجة التعاون بينها وبين أقطار المغرب العربي ما يلي:

استفادة الدول الأوروبية من المواد الأولية في أقطار المغرب العربي.

- فتح أسواق جديدة للمنتجات الأوروبية .
- استخدام يد عاملة رخيصة في أوروبا.
- تقديم مساعدات مالية وتقنية أوروبية إلى الأقطار المغاربية الثلاثة.
- فتح استثمارات جديدة داخل الأقطار المغاربية.

كما إن أهمية العامل التقني في تحقيق التنمية في الأقطار المغاربية لا يمكن أن يتحقق من دون نقل التكنولوجيا من دول الاتحاد الأوروبي، حيث تعدّ الطاقة عاملاً مهماً للدول الأوروبية، باعتبارها دولاً غير منتجة للبترول والغاز، وإن أقرب وأكبر مصادر البترول والغاز

إلى أوروبا الغربية هي منطقة البحر المتوسط، وبخاصة أقطار المغرب العربي، الأمر الذي يجعل الدول الأوروبية تهتم بهذه المنطقة لضمان استمرار تدفق مصادر الطاقة إليها.

لقد عرفت العلاقات المرتبطة بمجال الطاقة بين الضفتين تذبذباً، حيث إن ما ميّز هذه الفترة هو توافر مصادر الطاقة الواردة من أقطار حوض البحر الأبيض المتوسط، وهذا الوضع. ساعد الدول الأوروبية على تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع ما بين عامي 1950و1973 لكن منذ الأزمة البترولية في أوروبا عام 1973 وبعدها، وارتفاع أسعار النفط، وحدوث عجز في موازين مدفوعات الدول الأوروبية منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي، بدأ التنافس على بترول الأقطار المغاربية، ولا سيَّما من طرف كندا والولايات المتحدة الأمريكية.

هـ – **العامل السياسي والأمني** :انتهج الاتحاد الأوروبي سياسة متوسطية نشطة تتمثل في الماضي بمواجهة خطر انتشار الشيوعية في المنطقة، والعمل على استقرار الأمن فيها (السوق الأوروبية المشتركة)، أما حالياً، فقد استمرت هذه السياسة المتوسطية، لكنها آخذة الآن في الاعتبار المستجدّات التي طرأت على المنطقة، بالتركيز على هذه المنطقة لخلق مصالح متبادلة، وبالتالي الإبقاء على أهمية الفاعل الدولي[1] في العلاقات الأوروبية المغاربية.

لكن جلّ هذه العوامل المحفزة على تحقيق علاقات بينية ناجحة بين أوروبا كاتحاد، والأقطار المغاربية الثلاثة لم ترتق إلى الأهداف المرجوة والمتمثلة بالشراكة، رغم أنها مشروطة بلا عضوية، ومن ثم إمكانية التكامل والاندماج. ونستنتج أن المناقض لهذه المزايا هو الطرح السلبي في طبيعة هذه العلاقات والمتمثل بالتطرق إلى المشاكل الناجمة عن العلاقات الأورو مغاربية (دائماً بالتركيز على الجزائر، وتونس، والمغرب).

2 – مشاكل العلاقات الأورو مغاربيّة

إن التعاون السائد بين الدول الأوروبية والأقطار المغاربية لا ينفي وجود مشاكل بينهما، فبالرغم من التجانس الموجود بينهما من حيث القرب الجغرافي، والثقافة المشتركة، وسهولة

[1] *-Kenneth Waltz, «Realist Thought and Neorealist Theory,» in: Andrew Linklater, International Relations, Critique Concepts in Political Sciences (London; New York: Routeledge; Taylor and Francis Group, 2000), vol. 1, pp. 322 and 1521-1535.*

الاتصال، إلا أننا سنتطرق إلى المشاكل من خلال المواضيع، ومشاكل التعاون في إطار عام.

ويُقصد بالمشاكل من خلال المواضيع أن هناك توجهاً قائماً محدداً للعلاقات الأورو مغاربية في مجالات معينة من دون أخرى، وهي:

أ – **مشكلة الهجرة غير الشرعية** :تسجل الهجرة غير الشرعية من الأقطار المغاربية نحو أوروبا سنوياً مئات الوفيات لمهاجرين عبر البحر من المغرب إلى إسبانيا، ومن الجزائر نحو فرنسا، ومن تونس نحو إيطاليا (كما عرفت تطوراً كبيراً نتيجة للثورات التي عرفتها بعض الأقطار المغاربية التي تعاني هشاشة أمنية، وخصوصاً تونس وليبيا).

ب – **المشاكل الاقتصادية** :تهدف الشراكة إلى خلق منطقة تبادل حرّ لمصلحة الدول الأوروبية، حيث تعتبر الأقطار المغاربية سوقاً لها، رغم أن هناك خسارة لحقوق الرسوم الجمركية بالنسبة إلى الأقطار المغاربية، فالأقطار المغاربية هي أقطار زراعية وطاقوية، على عكس الدول الأوروبية التي هي دول صناعية. فالفجوة موجودة دائماً بين الشمال المصنّع والجنوب المتخلّف، والعلاقة مستمرّة بين طرف قوي وطرف ضعيف.

ج – **المشاكل السياسية** :لا يساعد اختلاف المؤسسات المكوّنة للأنظمة السياسية للأقطار المغاربية على الشراكة مع الدول الأوروبية، باعتبار أن طبيعة العلاقة هي علاقة اتحاد مع أقطار. فعدم استقرار الأوضاع الداخلية في الأقطار المغاربية يؤثر في علاقاتها الخارجية، وبخاصة مع دول الجوار، والمتمثل بالاتحاد الأوروبي كقوة معيارية كبرى[1]، حيث إن هناك من مبادئ سياستها الخارجية المشتركة مبدأ الشرطية في التعامل مع الدول التي تنتهك فيها الحريات العامة، ومن ثم لا تعاون من دون إصلاحات سياسية.

إن معطيات وواقع هذه العلاقات توجب علينا التعامل معها وفق المنظور السلبي، لذا فقد عمدنا إلى إبراز المشاكل التي تضمّنتها بالتطرق إليها من خلال المستويات التالية:

من خلال المواضيع.

[1] *-Ian Manners, «Normative Power Europe: A Introduction in Terms,» Journal of Common Market Studies, vol. 40, no. 2 (2002), p. 238.*

أما مشاكل التعاون عامة، فهي مرتبطة بتكريس الهيمنة والتبعية والسيطرة الأوروبية على الأقطار المغاربية في ظلّ فشل الإصلاحات الداخلية، والتركيز على الجوانب الاقتصادية أكثر من الجوانب الأخرى .وهذه الجوانب هي:

– **مشاكل الجوار في ما بين أقطار المغرب العربي الثلاثة** :تفسر هذه المشاكل في ظلّ علاقة سلبية في التعاملات البينية بين الأقطار المغاربية الثلاثة، والتي لا تتعدّى ستة بالمئة من تعاملاتها الخارجية، حيث يرى كل قطر أن القطر المجاور هو السبب في مشاكله، وكل طرف يعلّق مشاكله على الطرف الآخر، فالخلافات الحدودية والمشاكل السياسية الداخلية في كل قطر عملت على جعل الأقطار المغاربية عاجزة عن إحياء دور المؤسسات التكاملية، وعن بلورة استراتيجيا موحّدة تجاه الاتحاد الأوروبي.

– **مشاكل الأقطار المغاربية مع الاتحاد الأوروبي** :لقد اقتصر مجال التعاون على الميدان الاقتصادي والتجاري، وخصوصاً في ميدان الطاقة .أما المساعدات الأوروبية المقدمة إلى الأقطار المغاربية، فهي مشروطة بضرورة انتقال هذه الأخيرة نحو الإصلاح السياسي والتداول على السلطة(التحول الديمقراطي)، وهذا ربما يتعارض مع مصالح النخب الحاكمة في هذه الأقطار، إذ إنه لا يخدمها.

– **مشاكل الاتحاد الأوروبي مع الأقطار المغاربية) مقاربة أمنية** :(ترى الدول الأوروبية أن المنطقة المغاربية هي مصدر تهديد (الهجرة غير الشرعية، والإرهاب، والمخدرات، والجريمة المنظّمة)، وقد نجح الاتحاد الأوروبي بالعمل على انضمام دول إليه من شمال أوروبا، في توجّهاته نحو الشراكة من دون فرض العضوية مع بعض الدول من شرق أوروبا[1] استثناء من سياسات الجوار الأوروبية تجاه الجهة الجنوبية من بحر المتوسط، وبخاصة الأقطار المغاربية الثلاثة، وهي كل من الجزائر، وتونس، والمغرب، حيث يؤكد في تعامله معها قطراً بقطر، أنه مستعدّ للتعاون في ظل علاقة مشروطة بالمزيد من الإصلاحات السياسية، والتحول أكثر نحو الديمقراطية، وكأساس لأي شراكة فعلية ناجحة. لكن، هل إذا ما نجحت

[1] *-Roland Dannreuther, «Developping the Alternative to Enlargement: The Europen Neighbourd Policy,» European Foreign Affairs Review, vol. 11, no. (2006), pp. 183-201.*

هذه الأقطار الثلاثة بالوصول إلى تداول ديمقراطي فعلي، يمكنها أن تفكّر في شراكة واندماج في عضوية مع الاتحاد الأوروبي في ظلّ القرب الجغرافي؟

المبحث الثالث: رهانات الأمـــــن الإقلـــــيمي الأوروبـــــــي:

المطلب الأول: البنية الأمنية الأوروبية الراهنـــــة:

لقد أصبحت القارة العجوز في قلب المعركة وجزءا أصيلاً من أزمة الشرق الأوسط بتحولها إلى احد مواطن الإرهاب العابر للحدود والدول والأديان، وأصبحت أوروبا تترقب يومياً أحداثاً إرهابية وأعمال عنف، فتسارع الأحداث وتصاعد العمليات الارهابية منذ هجمات 11 مارس 2004 على العاصمة الاسبانية مدريد التي استهدفت ثلاث قطارات وأودت بحياة 191 شخصاً، وجرح حوالي ألفين، وتبنى العملية تنظيم القاعدة.

ثم في 7 يوليو 2005 قتل 56 شخصاً وجرح 700 على يد اربع مسلمين استهدفوا حافلات بالعاصمة البريطانية لندن وكان لفرنسا نصيبها من هذه الهجمات حيث عرفت باريس في يناير 2015 اعمال عنف امتدت لثلاثة أيام، ففي 07 يناير تم اقتحام مقر شارلي ايبدو التي أساءت برسوماتها الكاريكاتورية إلى السيد الخلق محمد رسول اللهﷺ وأسفرت عن مقتل 17 شخصاً، بالإضافة إلى اعتداءات نيس جنوب فرنسا التي اودت بحياة 84 وإصابة 105 وقتل أحمد كوليبالي شرطية وأصاب موظفاً بلدياً في مونروج جنوب فرنسا، وفي يونيو 2015 قتل ياسين صالحي مديره إيرفيه كورنارا وقطع رأسه قرب ليون.

بالإضافة إلى الهجوم على مسرح باتكلان في باريس وحصد الهجوم الذي تبناه تنظيم داعش 130 قتيلاً و350 جريحاً، كما قتل المتشدد العروسي عبالة شرطياً بالسكين وذبح صديقته بعد أن اقتحم منزلها في مانيا فيل غرب فرنسا، وطالت يد الإرهاب العاصمة البلجيكية بروكسل في 22 مارس 2016 تمّ قتل 32 شخصاً وإصابة 270 آخرين وذلك في مطار بروكسل الدولي، ومحطة ميترو مالبيك .

المتتبع لهذه الاحداث وتصاعد العمل الإرهابي في اوروبا لا يمكن ان يغفل على انها نتيجة طبيعية لمجموعة من العوامل:

1- انهيار حدود الاتحاد الاوروبي أمام موجات اللاجئين (السوريون) الأخيرة، الملغمة بأعداد غير معروفة من الإرهابيين وهذا الانهيار في الحدود هو حصاد لسياسات الدول الاوروبية والغربية التي سببت خللاً خطيراً في التوازن العالمي فاقم مشكلة الهجرة وساهم في تزايد عدد اللاجئين.

وليبيا أبرز الأمثلة فالأطلسي وحلفاؤه أسقطوا نظامها ومزقوا نسيجها الاجتماعي ففتحوا اخطر وأوسع أبواب العبور الغير شرعي للاجئين والمهاجرين إلى أوروبا[1].

2- فشل الامن الوقائي الاوروبي : من اعتداءات شارلي ايبدو الى تجنيد الارهابيين وتسهيل تدريبهم وتسليحهم وتمويلهم ثم عبورهم إلى سوريا، حيث خططوا وتحركوا ونفذوا دون ان تنجح اجهزة الأمن من كشفهم.

3- قلق الاوربيون من التنافس الذي تشهده الحرب في سوريا: حيث أصبح فصلا من فصول الصراع الذي يريد البعض جعله مدخلاً إلى نظام عاملي جديد، حيث يخشى الأوربيون من أن يفاقم تصاعد المواجهة في المنطقة موجات الهجرة واللجوء إلى اقاربهم وبالتالي زيادة الاعباء والتهديدات الامنية وربما تحويل أراضيها الى ساحة مواجهات مع الإرهاب.

4- القلق الاوروبي من تواجد روسيا في القِرَمْ وأوكرانيا وسوريا: وتثير احداث اوكرانيا مخاوف اوروبا من انقسامات طائفية ومذهبية وقومية في القوقاز والبلقان والجمهوريات السوفياتية السابقة الذي يستمد تأثيرها إلى غرب اوروبا كما لم تفهم اوروبا ماهية التدخل الروسي في سوريا، هل هو دفاعي ؟ أم توسعي؟.

5- النتيجة الحتمية لهذه الاحداث الهجرة واللاجئين والإرهاب هي مقدمات للمواجهة بين اليمين الاوروبي المتطرف وبين اليسار الليبرالي من جهة أخرى

[1] - وصفي الأمين:" **أزمة أوروبا.. معضلة الإرهاب وصعود اليمين**"، مقال نشر في جريدة الأخبار، العدد 2847، *www. Of.akhbar.com/mod 254855.*

فأسهم اليمين ترتفع ومبررات عدائية وعنصرية تتراكم والتخوف من الاسلاموفوبيا أصبح واضحاً.

1- الإرهاب يخلق اضطراب داخلي في أوروبا: تحدث السيناتور الجمهوري رون جونسون إلى قناة سي إن إن عن ان منفذي العمل الإرهابي في اوروبا هم الذين عادوا من سوريا عبر موجات أللاجئين وما حدث في بلجيكا وبروكسل بالتحديد كان هو ما يريد الإرهابيون نشره، فهي تعتبر عاصمة الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، إذ أنها تحوي مئات المقار والمراكز والمؤسسات التابعة للإتحاد الأوروبي.

رون جونسون يرى في الاضطراب الداخلي الحاصل في أوروبا هو مفتاح لكثير من الألغاز التي تحيط بتحركات داعش داخل أوروبا وتزايد عملياتهم الإرهابية امام العجز المشبوه للأجهزة الأمنية كما أنه مفتاح لفهم أسباب فتح باب اللجوء بشكل مفاجئ إلى اوروبا ثم إعادة إغلاقه[1].

رون جونسون لا يتحدث عن العمليات الارهابية بل ما احدثته من خلافات داخل الاتحاد الاوروبي وتصدع في المبادئ التي انشأ الاتحاد الأوروبي من اجلها (الديمقراطية).

فقد نشرت مجلة قورين بوليسي صحيفة أمريكية في 25 من مارس المنصرم مقالاً بعنوان (فشل كبير للحرية بأوروبا)[2]. وعلى الاتحاد الاوروبي تطبيق معايير الديمقراطية بجدية، وأعطت مثالا عن الاتفاق الذي أبرمه الاتحاد الأوروبي مع أوردوغان لمنع اللاجئين من الدخول إلى أوروبا بأنه اتفاق مخزي، لأن أوردوغان تلقى أموالاً ووعوداً بالانظمام للإتحاد الاوروبي في المقابل تتغاضى اوروبا عن ممارسته غير الديمقراطية داخل تركيا تجاه معارضيه، وتركيز السلطة في يده، وقمع الصحافة والمنظمات الحقوقية، وهذا ما وصفته الصحف الامريكية بأنه (يصعق الديمقراطية في أوروبا) التي بدأت تعاني من هشاشة العلاقات في صفوف أعدائها كما أشار المقال ايضاً إلى حالة (عدم تناغم) دول أوروبا الشرقية الجديدة

[1] - أمين صوصي علوي:" **وجهة الإرهاب القادمة**"، مقال نشر في رأي اليوم، صحيفة عربية مستقلة.

[2] - *http://google/9afm.gp.*

في الاتحاد الاوروبي. فمثلاً (المجر) التي أعلن رئيس وزرائها (فيكتور أوربان) أنه يريد تحويل بلاده إلى (دولة غير ليبرالية) وانه يدعم (تركيا أوردوغان وروسيا بوتين)، وأنه وجد حليفاً له لقمع المعارضة والتعصب الديني واحتقار المهاجرين، هو زعيم حزب القانون والعدالة البولندي .

وفي 28 مارس نشرت الصحيفة واشنطن بوست مقالاً بعنوان (هجوم إرهابي يكشف الثغرات الأمنية ببلجيكا)[1]. إن مشكلة أوروبا أكبر بكثير، فالاضطرابات التي حدثت على اثر تفجيرات بروكسل كشفت حجم الخلافات داخل كل من بلدان الاتحاد الاوروبي وفي بلجيكا نفسها (بين المنظمة الفلامانية) الناطقة بالهولندية (والمنطقة الوالونية) الناطقة بالفرنسية، حيث اتهمت الأولى الثانية بأنها منطقة متساهلة مع الإرهاب كما أشار المقال إلى عدم تفاهم دول الاتحاد الاوروبي حول آلية لحماية حدودها من اللاجئين والمهاجرين وتسلسل الإرهابيين، هذا ما يضعف ويهدد (اتفاقية شنغن) التي تسمح بحرية التنقل داخل الاتحاد.

كما أنه من الواضح أن قضية اللاجئين السوريين التي فتحتها اوروبا بشكل مفاجئ لأغراض إنسانية مزعومة تم اغلاقها في وقت قصير كانت تخفي رغبة في استخدامها (كفزاعة لزعزعة استقرار أوروبا وتعميق الخلافات بين كياناتها السياسية) التي أصبحت أكثر تطرفاً تجاه الهجرة والإسلام.

وما نخلص إليه من خلال الاضطراب الداخلي في اوروبا ان إمكانية (تفكك الاتحاد الأوروبي) واردة بسبب التباين في المواقف تجاه قضايا الهجرة واللاجئين والإرهاب.

وفي نفس صياغ الحديث عن الاضطراب الداخلي واحتمال تفكك الاتحاد الاوروبي.

نحاول الإشارة إلى أن الإرهاب يضرب اوروبا وعواصمها ليس بطريقة اعتباطية أو دون إستراتيجية فالهدف من اختيار تلك العواصم هو التمكين أو لوصول أحزاب اليمين المتطرف إلى الحكم في أوروبا، وخلق اضطرابات داخل المكونات الإثنية والدينية والسياسية الأوروبية، قد تصل الى حد الحرب الأهلية كما هي حرب البلقان

[1] -http://google/cokyom

أو حرب جبهات أوروبية فمثلاً: ألمانيا هي دولة رئيسية في إنشاء الاتحاد الأوروبي فالهجومات الإرهابية عليها سيدفع إلى التطرف وإيصال الأحزاب النيونازية إلى الحكم ثم عزلها عن أوروبا .

وبريطانيا: هي هدف استراتيجي للإرهاب كونها أقرب إلى الولايات المتحدة الامريكية وهو ما سيمكنها من الخروج من الإتحاد الاوروبي بسهولة (هذا ما حدث مؤخراً) ولما بها أيضا من خلافات داخل الإتحاد في كثير من المواقف أبرزها اعتماد اليورو كعملة موحدة.

يبدو أن هناك من يخطط لرسم خرائط اوروبية جديدة تضعف القوى الاوروبية الكبرى وتعيد النظر في حدودها الحالية عبر مرحلة تمهيدية تبدأ بكابوس مرعب يشبه الكابوس الذي يعيشه العالم العربي الآن. حتى لا يرى الاوروبيون سبيلا للخلاص منه غير تقبل إملاءات جيوسياسية خطيرة، مثل التي تملى على الدول العربية تحت اسم (الشرق الأوسط الكبير).

من خلال ما سبق من احداث دامية مست أكبر عواصم اوروبا والقلق والتخوّف الذي صاحبها وصولاً إلى تحقيق الإرهاب لأهدافه وخلق الاضطراب الداخلي في أوروبا، والتشكيك في أداء الجهاز الامني الاوروبي وطرح فكرة إمكانية تفكك الاتحاد الاوروبي مع زيادة الخلافات والاختلافات في المواقف والقضايا الدولية.

ومنذ بداية الحرب الإرهابية على سوريا انخرطت العديد من الدول الأوروبية فيها، حيث رفعت كل اجراءات المراقبة عن العناصر الارهابية وسهلت لهم الانتقال الى سوريا لتحقيق هدفين:

أولهما: إسقاط الدولة السورية .

وثانيهما: التخلص من عدد كبير منها جراء سقوطهم قتلى في الحرب، وهذا العمل ساهم في تعزيز التطرف وشهدت اوروبا تجنيد مئات المواطنين الاوربيين في صفوف الجماعات الإرهابية، وأصبح تحركهم داخل أوروبا أسهل من ذي قبل، إن

هـذه الحقيقـة لا يمكـن أن تكشـفها الحكومـات الأوروبيـة والغربيـة، لأنهـا إدانـة صـريحة لسياساتها ومواقفها، لذا نجد بعض الدول تغض الطرف عن معاقل الارهاب .

2- أوروبا تغض الطرف عن معاقل الارهاب في دولها:

انطلاقـا مـن الحقيقـة السـابقة فـإن مـن قـاموا بالهجمـات الارهابيـة فـي أوروبـا أو بـالأحرى مـن يهـدد امـن أوروبـا هـم (شـباب أوروبـي) مـن أصـول عربيـة، وهـم أبنـاء المجتمـع الأوروبـي ولـدوا فيـه وتربـوا فـي مدارسـه، جنـدوا فـي أوروبـا للانتقـال للجهـاد فـي سوريا والعراق وتدربوا على يد قيادات داعش ثم عادوا إلى اوروبا.

ومـوازاةً مـع ذلـك فـإن وجـود امـاكن وبـؤر ارهابيـة مغلقـة علـى الأجانـب لا يسـكنها إلا غيـرهم فـي عواصـم أوروبـا، وفـي أمـاكن حيويـة أمـر غايـة فـي الخطـورة، حيـث يكثـر فـي هـذه الامـاكن كـل أنـواع الانحـراف السـلوكي والأخلاقـي، وتتـركهم هـذه الـدول دون مراقبة ومحاسبة، فمثلاً:

أ. حـي مولنبيـك: فـي ضـواحي بروكسـل حـي شـعبي كـان يقـيم فيـه اغلـب الانتحـاريين والجهـاديين الـذين نفـذوا عمليـات بـاريس وبروكسـل، يقطنـه 600 ألـف مسـلم خاصـة المغاربـة فمـثلاً (خالـد البكـراوي 27 سـنة) قـام بتفجيـر نفسـه فـي محطـة ميتـرو مولنبيـك قـرب المؤسسـات الأوروبيـة فـي بروكسـل، وكـان محكومـا عليـه بالسـجن فـي عـام 2011، مـدة خمسـة سـنوات لأنـه قـام بسـرقة سـيارات بـالقوة، وهـو مصـنف مـن قبـل الأنتربـول بأنـه إرهـابي ويعتقـد انـه هـو الـذي اسـتأجر شـقة فـي بروكسـل (لصـلاح عبـد السلام).

محمـد عبرينـي : الـذي قـاد السـيارة التـي حملـت الأخـوين (عبـد السـلام) إلـى بـاريس لتنفيـذ الهجمـات، كمـا يواجـه عبرينـي اتهامـات لضـلوعه فـي هجمـات بروكسـل، وهـذا الأخير نشأ أيضاً في مولنبيك.

ب. حـي سـخلدرس فيـك فـي هولنـدا: مـن أحيـاء العاصـمة السياسـية لاهـاي، تقطنـه جاليـة مسـلمة كبيـرة غالبيتهـا مـن المتشـددين ووصـف هـذا الحـي بـالحي الداعشـي، ولا يدخلـه الهولنـديون أبـداً، حيـث عـادت 11 جثـة هولنديـة قتلـت فـي سـوريا، وشـهد الحـي

توتراً عالياً بعد مقتل هولندي مغربي الأصل، عائداً من القتال في سوريا على يد الشرطة التي بدأت تتعقب العائدين[1].

3- ارتباط الهجمات الإرهابية بمافيا الاجرام والمخدرات في أوروبا:

في حوار مع جريدة (لوفيغارو) تحدث المدير السابق للإدارة العامة للأمن الداخلي وهي مخابرات داخلية في فرنسا (بيرنارد سكوار سيني) عن ارتباط المتطرفين المعروفين باسم الجهاديين لدى الاعلام الغربي بعالم الاجرام سواء المنظم أو الإجرام على مستويات صغيرة، وذكر الأخير عدة حالات أبرزها : الشقيقيان بكراوي منفذي تفجيرات بروسكل، كون الأخوان قدما من عالم الإجرام إلى الإرهاب والتطرف، وهذا ما يمثل خطورة التفاعل القائم حالياً بين عالم الإجرام وعالم الإرهاب، ويذكر أيضاً (خالد كلقال) المتورط في تفجيرات فرنسا 1995، حيث قدم هذا الاخير من عالم الإجرام أيضاً، ويؤكد أن الظاهرة في ارتفاع مقلق للغاية في أوروبا، وان الكثير من الارهابيين يؤمنون بأعمال اجرامية لتمويل نشاطاتهم[2].

وفي نفس الجريدة يؤكد الخبير في الشأن المغربي (بيير فارمين) وهو أستاذ في جامعة باريس الأولى أن هناك علاقة بين تهريب المخدرات وجرائم الإرهاب، ويعطي مثالاً (صلاح عبد السلام) عندما نجح في الاختباء من تفجير فرنسا، حتى يوم اعتقاله في بروكسل، بفضل تواطؤ عصابات الاجرام المنظم.

كما يشير الخبير في الشأن المغربي الى الارتباط بين شبكات تهريب المخدرات من شمال المغرب وبعض المتطرفين، وان بعض الخلايا الناشئة في اوروبا خاصة بروكسل على علاقة مع هياكل عصابات تهريب القنب الهندي القادم من المغرب، كما انتقد السلطات الاوروبية في التغاضي عن زراعة المخدرات في المغرب والاتجار بها، وثبت هذا الارتباط بين العصابات الإجرامية، ومافيا المخدرات والجرائم الارهابية عند تفجيرات مدريد مارس 2004، حيث تبين أن احد المتورطين

[1] – سحر رمزي :" **أوربا تغض الطرف عن معاقل الإرهاب في دولها**"، شبكة رؤية الإخبارية.

[2] – حوسين مجذوبي :" **مقال نشر في جريدة القدس العربي**"، ص 23.

يدعى (تشينو) أي الصيني كان يتاجر بالمخدرات وأنه حصل على المتفجرات من شاب اسباني كان يعمل في المناجم، مقابل إعطائه مخدر القنب الهندي.

ويمكن أن نخلص إلى أن المتطرفين الارهابيين يستفيدون من تجار المخدرات والإجرام المنظم على مستويين:

1- استقطاب مجرمين بعد توبتهم حيث يصبح المجرم السابق أكثر تطرفاً وأكثر استعداداً لتنفيذ عمليات ارهابية.

2- الاستفادة من عائدات المخدرات وكذا طرق المهربين والاختباء وتزوير البطاقات والهويات.

إن الحديث عن ارتباط الظاهرة الارهابية بما فيها الاجرام والمخدرات (التي تنطلق من شمال المغرب إلى أوروبا عبر سواحل اسبانيا) يقودنا إلى معرفة سبب أن أغلب.

4- منفذي العمليات الإرهابية في أوروبا من أصول مغاربية (المغرب، الجزائر، تونس):

فالأحداث التي شهدتها أوروبا وعلى رأسها أحداث باريس 2015 كشفت عن القبض على خمسة اشخاص ومقتل رجل ونسف امرأة لنفسها (أسماء بولحسن) فرنسية من أصول مغربية، والذي قتل كان بلجيكي من اصول مغربية (عبد الحميد أبا عود) وهو الرأس المدبر لأحداث باريس.

كما كشفت تفجيرات بروكسل عن تورط (نجم العشراوي) بلجيكي من أصول مغربية، والذي فشل في تفجير حزامه الناسف داخل المطار.

وكشف الانتربول حسب معطياته أن ما بين (2000- 2500) إرهابي مغربي من أصل 25 ألف مطلوباً على قائمة الإرهاب في العالم، كما سبق للمغرب أن كشف عن قرابة 1122 من مواطنيها توجهوا الى العراق وسوريا للانضمام الى تنظيم الدولة الاسلامية وجبهة النصرة.

الاسباب :

– تبلغ عدد الجالية المغربية في اوروبا أربعة ملايين ونصف اغلبهم يمتلكون جنسيات مزدوجة، ونسبة 80% تقطن في فرنسا واسبانيا وبلجيكا وألمانيا وهولندا، هذا ما يكون نتيجته تورطهم أكثر من أي جالية إسلامية أخرى، وفي نفس الوقت يكونون أكثر الضحايا في التفجيرات .

– ربما لا يكون عامل كثرة تعداد الجالية المغربية في أوروبا حاسماً في التطرف، لأنه في المقابل ايضاً توجد جالية تركية كثيرة جداً وتورطها في العمل الإرهابي ضئيل جداً، إذن هناك عوامل اخرى خاصة لذوي الأصول المغاربية والمغربية، تقودها للتنظيمات المسلحة.

– تواجد الجالية المغاربية (المغرب، الجزائر، تونس) وأيضا الجالية التركية يرجع إلى عندما كانت اوروبا في حاجة ماسة للعمالة لبناء اقتصادها بعد الحرب العالمية الثانية، للعمل في البناء والسكك والورشات . ما يتطلب يد عاملة قوية فهاجر إليها من ينحدرون من القرى والأرياف، تطغى عليهم الأمية والثقافة القروية، حيث عاشوا في تجمعات معزولة عن المجتمع الفرنسي وعن ثقافته، مع العلم أنهم لم يشكلوا أي مشكلة او اي تهديد في اوروبا .

وبدخول مرحلة التسعينات والعقد الأول من الألفية الجديدة بدأت أجيال جديدة في الظهور ممثلة مزيدا من أعباء التأطير الثقافي، وتزامنا مع هذه الفترة بدأت المملكة العربية السعودية في تصدير (الفكر الوهابي) ببناء المساجد وتمويل الجمعيات، كما أنها كانت ترسل دعاتها لتأطير الجالية الإسلامية القادمة من شمال افريقيا.

– كما أن عقلية الإنسان المغاربي تتميز بخاصية ممثلة في قدرته على الجمع بين العقلية والممارسة (المتناقضتين) في انسجام تام. عبر عنها السوسيولوجي (جاك بيرك) بعد دراسته للمجتمع المغربي بـ (الفصام الغير مرضي)، ويقول في هذا الصدد السوسيولوجي المغربي (محمد جسوس) " لوخيّر المغربي بين التصويت

للدولة الإسلامية والدولة العلمانية، لصوّت للدولة الإسلامية وذهب ليعيش في الدولة العلمانية".

مثال: المغربية أسماء بولحسن كانت تقبل على الملاهي مع الشباب، وتهتم بالموضة بعيدة عن النقاب الذي يتوافق مع نظرة تنظيم الدولة الإسلامية للزي الشرعي، وتشرب الكحول حسب وصف أحد أصدقائها، وإنها كانت معجبة بالفكر السلفي، ولا تخفي رغبتها في الانضمام الى تنظيم الدولة.

وفي هذا السياق نذكر ما قاله رئيس الاستخبارات الألمانية (ارنست أهرلو) في اجتماع خبراء غربيون في استخبارات في ألمانيا، أن خطر القاعدة يتنامى في شمال إفريقيا وأن القاعدة في المغرب الاسلامي ليس قريبة من أوروبا جغرافياً فحسب، إنما تشكل المجموعة الاكثر نشاطاً في القاعدة حالياً .

كما صرّح منسق الاتحاد الأوروبي لشؤون مكافحة الإرهاب (جيل ديكورشوفي) أن شمال إفريقيا تمثل مزيجاً متفجراً لا سيما بعد عودة العنف الى الجزائر وانتقال العصابات المحلية إلى تنفيذ عمليات إرهابية، تستهدف مصالح غربية وبينها عمليات انتحارية.

وأمام هذه الرهانات الأمنية التي تواجه أوروبا يبقى الضعف والتقصير في الأداء الأمني والاستخباراتي الأوروبي لغزاً محيراً.

المطلب الثاني: ضعف الأداء الأمني والاستخباراتي الأوروبي في مواجهة وإيقاف العمليات الإرهابية:

تتوالي التصريحات والمواقف الأوروبية والعالمية، بعد كل عملية ارهابية تهز امن واستقرار الاتحاد الأوروبي، فسقوط الضحايا والمصابين يشكل مناسبة لذرف دموع بعض الساسة الأوروبيون، ومناسبة للتذكير بصواب مواقفهم من القضايا الدولية ومن محاربة الإرهاب والتطرف، والحديث عن هزيمة الإرهاب وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان وسلامة الناس كما جاء في البيان المشترك لقادة الاتحاد الأوروبي بعد هجمات بروكسل: انه هجوم على مجتمع ديمقراطي منفتح،

يكون هذا الحديث في رأي الباحث سوى رفع للمعنويات فقط ولو في الوقت الحالي، فتنامي وتتالي العمليات الارهابية وتطور اسلوب المتطرفين في اختيار التوقيت والأدوات لدليل دامغ على حجم المعانات التي تنتظرها القارة العجوز.

في الجانب الآخر من المواقف نجد ان احزاب اليمين المتطرف تتحد لتحمل الاقليات المسلمة واللاجئين مسؤولية العمل الإرهابي، وتطالب بترحيل ملايين المسلمين كعقاباً جماعياً، وجاءت المواقف العربية مختلفة تحمل المسؤولية للأنظمة الديكتاتورية أو بقاياها بنشر الإرهاب في أوروبا والعالم، كما يحمل البعض المسؤولية للسياسة الخارجية التي تنتهجها اوروبا خاصة في الشرق الاوسط.

اذن امام هذه المواقف وهذه الاتهامات. ماذا عن الأجهزة الأمنية والاستخباراتية الأوروبية:

ما هو معروف أن العمليات الإرهابية نفذت بواسطة خلايا محدودة عددياً (ذئاب منفردة)، نجحت في الوصول إلى أهدافها بسرعة وأسقطت من المعادلات الأمنية والضحايا ما شكّل رعباً حقيقياً، وربما يكون هذا الاخير هو المستهدف من الأنشطة الإرهابية، أكثر من أرقام الضحايا وحجم الخسائر، فقبل التطرق إلى عوامل اخفاق الاجهزة الأمنية الاوروبية يرى الدارس انه من الضروري المرور على أهم جهاز امني في مواجهة العمليات الارهابية (التوقع والاستباق بعد جمع المعلومات) "**جهاز الاستخبارات**": حيث يجمع المختصون في دراسة الإرهاب أن وجود معلومات استخباراتية جيدة هو أمر حاسم لمواجهة العمل الإرهابي، وهذا الأخير يعاني من صعوبات نذكر أهمها[1]:

1- الجماعات الارهابية هي جماعات صغيرة وموزعة على مناطق عديدة، فلا يمكن التعرف على نوايا الارهابيين وتقييم قدراتهم (كما يحصل في مواجهة الدول).

[1] – إسراء احمد إسماعيل :" **التقصير الفرنسي في الأداء الاستخباراتي**"، مقال في جريدة الوطن، 07 جوان 2016
Alwatan ws paper.ar/?p=33972

2- الأجهزة الاستخباراتية تحتاج إلى عناصر بشرية في عمليات التجسس وأكثر ما تستعمله هذه الأخيرة هي التجسس التقني وهو لم يجد مع المجموعات الارهابية المنفردة.

3- اعتماد الأجهزة الاستخباراتية الأوروبية المعلومات الخاصة بالتحركات التكتيكية للمنظمات الإرهابية التي تسبق أي عملية إرهابية، لكن تحركات المجموعات الارهابية هي في حد ذاتها ضئيلة جداً، ما يجعل الاعتماد عليها امراً غير مجد.

- عوامل أخرى لإخفـــــاق الأجهزة الأمنية الأوروبية:

1- التمدد المفاجئ لكتل بشرية قد تحمل إرهاباً محتملاً: شهدت الفترة(2014-2016) تنامي كتل سكانية مع فتح باب الهجرة الأخيرة، والتي قد تنتج أنشطة إرهابية محتملة، لذلك كان من المهم المتابعة الامنية عبر جميع المعلومات والملاحقة والتوقيف لاستبعاد من هم بعيدين عن التورط والعمل على المجموعات التي لديها امكانية التورط في العمل .

2- مهام أمنية مربكة أمام تهديدات عشوائية : تتم المهام الامنية على جانبين هما:

تامين النقاط الحيوية الرئيسية واستقراء سيناريوهات الخطر المتوقع، وفي الأجهزة الأمنية المتطورة، عليها تعظيم العمل في الجانب الاول لتضييق احتمال الجانب الثاني، لكن نجد في الجانب الاخر العمليات الارهابية تتراوح ما بين استهداف منشآت حيوية كبيرة مثل : مطار بروكسل مارس 2016 بواسطة انتحاريين وعبوات ناسفة، وصولا إلى عمليات قتل وطعن باستخدام السلاح الابيض مثل عملية قطار (بافاريا) في ألمانيا يوليو 2016[1].

3- الجفاف المعلوماتي في ظل تعثر خطوط الاتصال: غياب المعلومات أو عدم تكاملها بين الدول الاوروبية التي تتنافس فيما بينها والرغبة في الاستحواذ الذاتي،

[1] – خالد عكاشة:" **إرهاب محدود الكلفة، لماذا أخفقت أجهزة الأمن الأوروبية أمام الهجمات العشوائية**"، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة،

حرم الأجهزة الأمنية الأوروبية من تحقيق نجاح استباقي بالإضافة إلى نقص ضخ المعلومات تجاه الوحدات الامنية العاملة على الارض.

4- اختلال هيكلي في الأجهزة الأمنية: الخلل واضح في هياكل الجهاز الأمني الأوروبي، فبعض الدول أشركت وحدات عسكرية في منظومة مكافحة الارهاب وهناك توصيات لاستحداث نظام معلوماتي متطور، يكون عمله مقتصر على مكافحة الإرهاب بالداخل الأوروبي، ثم ظهر باسم (جهاز استخبارات أوروبي)، كما تعددت مقترحات تطوير الاجهزة الامنية داخل كل دولة في الاتحاد بشكل يصعب حصره.

5- القيود التشريعية والسياسية على أجهزة الأمن: فرضت دول فرنسا وألمانيا وبلجيكا حالات من الطوارئ تعددت وتباينت صورها وامتدادها الزمني والمكاني، فهذه الإجراءات تحد من مجال عمل الاجهزة الامنية في مساحة أكثر اتساعاً من تلك الخاضعة للقيود والضوابط التشريعية والقانونية المنظمة للنسق المعتاد، فمثلاً (أعمال التنصت- الاحتجاز- الإقامة الجبرية- فرض حظر للتجوال).

ومما سبق اراد الدارس اعطاء مثال حي عن ضعف الأداء الأمني والاستخباراتي واختار فرنسا من خلال هجوم (شارلي ايبدو) حيث أبان هذا الاخير على عيب الاستخبارات الفرنسية، من خلال نقطتين هامتين:

1. القصور الأمني : وباعتراف رئيس الوزراء الفرنسي (مانويل فالس) والمسؤولون عن الأمن الداخلي بأنه يوجد تراخٍ في المراقبة المفروضة على الأخوين (كواشي) مرتكبي الهجوم خاصة مع وجود تاريخ سابق من التطرف والعنف لهما، كما أن السلطات الفرنسية كانت على علم بسجلهما الامني[1].

2. ضعف التنسيق الداخلي : وظهر من خلال نقل ملف الأخوين (كواشي) من المديرية العامة للأمن الداخلي لمصلحة أخرى محلية، مما أدى إلى ضياع المعلومات وضعف التقديرات الأمنية، وبالتالي عدم اتخاذ التدابير الأمنية اللازمة،

[1] - إسراء أحمد إسماعيل، مرجع سابق، نفس الصفحة.

وهذا الإجراء كان تعديلاً اتخذ من قبل السلطات الفرنسية بعد هجوم (محمد مراح) مارس 2012، وهذا ما يدل على عدم جدوى التعديل.

ويخلص الدارس إلى أن الهجمات الإرهابية يبدو أنها لن تتوقف في المدى القريب ويحتاج وقفها إلى مقاربات تتعدى الحلول الأمنية، وتنطلق من تبني إستراتيجية واضحة وشاملة، تبدأ من أن الأمن العالمي أصبح كلًا لا يتجزأ ما يحتم على أوروبا العمل بفاعلية أكبر لإطفاء الحرائق والمساعدة في محاربة الارهاب المنتشر على طول حدودها الجنوبية.

وعليها أن تسارع في إيجاد حلول سياسية لأزمتي (سوريا وليبيا) وعليه تكثيف الجهود لمحاربة الإرهاب فيهما، بمساعدة جميع القوى الفاعلة عالمياً.

كما يرى الدارس اهمية عمل اوروبا على معرفة اسباب جنوح الشباب إلى التطرف سواءً في داخل أوروبا أو خارجها، مما سيؤدي حتماً إلى تصحيح افكار الاندماج في الوسط الأوروبي، مع مراعاة الفروق الدينية والثقافية.

كما يركز الدارس على ضرورة الكف عن سياسة المعايير المزدوجة إزاء الصراع العربي- الإسرائيلي، مع إيجاد حلول تضمن حقوق الفلسطينيين في دولتهم.

الفصل الثالث:

التحديات – الاستراتيجيات الامنية الأوروبية

المبحث الأول: السياسات الأوروبية لمواجهة التحديات الأمنية:

المطلب الأول: الآليات الأوروبية لمواجهة تحديات الهجرة غير الشرعية:

اعتمد الاتحاد الأوروبي – كإطار للعمل الجماعي– آليات متعددة لمواجهة الهجرة غير الشرعية نستعرضها تفصيلا في الآتي:

1.الآلية الأمنية:

أ . تشكيل قوات الأوروفورس:

يعود قرار تشكيل القوات الأوروبية الخاصة إلى اجتماع لشبونة في ماي 1995 حيث قررت الدول الأوروبية الأربع المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط تشكيل هذه القوات، التي تشكلت بالفعل عام 1996، وتتكون من قوة برية تعرف بـ: euro force"، وأخرى بحرية أيضاً بـ " euro mar force" وبالتالي فهي عبارة عن قوة خاصة يمكنها التدخل براً وبحراً لاعتبارات أمنية وإنسانية تقررها القيادة العامة لهذه القوات، وتتكون قيادة الأورو– فورس من قادة القوات البرية والبحرية في كل من فرنسا، ايطاليا، البرتغال، واسبانيا مهمتها حماية امن واستقرار الحدود الجنوبية لأوروبا ويعد تشكيل هذه القوات تطبيقاً لفكرة الدفاع الأوروبي المشترك (cjtf) *combined joint task force* ليتبنى الاتحاد الأوروبي فيما بعد فكرة قوات التدخل السريع نوفمبر 2002، حيث وافقت دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشر آنذاك بما في ذلك بريطانيا التي عارضت تشكيل مثل هذه القوات في بادئ الأمر خشية تعارض أهدافها مع أهداف حلف شمال الأطلسي، على تشكيل قوات للتدخل السريع هدفها المحافظة على الاستقرار والأمن الأوربي، إلى جانب التدخل السريع في أية أزمات تؤثر في مصالح أوروبا (حماية منابع النفط، حماية الرعايا الأوروبيين في الخارج...).

وبالرغم من أن قرار تشكيل القوات الأوروبية للتدخل السريع لم يحدد الأهداف التي تسمى لتحقيقها هذه القوات فإن التدخل في حوض البحر الأبيض المتوسط بشكل عام ودول الشمال الإفريقي بشكل خاص بقصد منع أو الحد من الهجرة غير الشرعية والإرهاب وتهريب المخدرات يعد أبرز أهداف القوات الأوروبية للتدخل

السريع على أساس أن هذه المناطق تعتبر مناطق نفوذ تقليدية لأوروبا وأن أوروبا لا تسمح لقوى أخرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية بان تهدد نفوذها ومصالحها- وتتزعم فرنسا ومعها دول جنوب أوروبا الأخرى هذا الاتجاه على اعتبار أنها دول متوسطية تاريخيا وجغرافياً من ناحية وعلى أساس أنها مهددة قبل غيرها من دول الاتحاد الأوروبي بعدم الاستقرار والأمن في حوض البحر الأوروبي بعدم الاستقرار والأمن في حوض البحر المتوسط من ناحية أخرى.

ب. إنشاء وكالة فرونتكس:

هذا وبالموازاة مع اتفاقيات إعادة الإدخال وفي إطار تشديد الحراسة على الحدود الأوروبية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية أنشأ الاتحاد الأوروبي في أكتوبر 2004 وكالة أوروبية لإدارة التعاون الميداني بشأن الحدود الخارجية للدول الأعضاء في ميدان حماية الحدود *border security*. الاتحاد الأوروبي (هيئة مستقلة ومتخصصة مكلفة بتنسيق باسم "فرونتكس *frontex*" مهامها[1]:

- تنسيق التعاون العملياتي *opérationnel coopération* بين الدول الأعضاء في مجال إدارة الحدود الخارجية.
- مساعدة الدول الأعضاء على تدريب حرس الحدود (عن طريق تطوير معايير مشتركة للتدريب، عقد ندوات وورشات عمل لموظفي السلطات المختصة..).
- تطوير الأبحاث ذات الصلة بالسيطرة على الحدود الخارجية ومراقبتها.
- مساعدة الدول الأعضاء في الظروف التي تستدعي زيادة الدعم التقني والعملياتي على الحدود.
- تزويد الدول الأعضاء بالدعم اللازم في تنظيم عمليات العودة المشتركة (رعايا الدول الثلاث الذين يقيمون بصورة غير شرعية في الدول الأعضاء).

هذا ورغم السعي الحثيث للوكالة من أجل وقف مهاجري القوارب غير الشرعيين من إفريقيا إلى الاتحاد الأوروبي إلا أنها صادفت عام ألـ 2008 نجاحاً أقل في حمل الدول الأوروبية على التعاون مع بعضها فضلا عن دول الشمال الإفريقي إذ

[1] – وكالة حراسة الحدود الأوروبية : http://www.frontex.europa.eu/

ركـزت العمليـة "نوتيلـوس" التـي تولتهـا هـذه الوكالـة علـى تـدفق المهـاجرين بـين شـمال إفريقيـا وايطاليـا ومالطـا، لكـن لـم تبعـد أحـدا إلـى شـمال إفريقيـا، ويعـزى إخفاقهـا فـي هـذه العمليـة إلـى " الاخـتلاف فـي الـرأي حـول المسـؤولية عـن المهـاجرين الـذين تـم إنقـاذهم مـن البحـر"، كمـا أدت عمليـة "هيـرا" الخاصـة بفـرونتكس أثنـاء عـام 2008 إلـى درع وتشـتيت نحـو 4 آلاف و 373 مهـاجراً غيـر مـوثقين إلـى غـرب افريقيـا كـانوا متـوجهين إلـى جـزر الكنـاري أمـا فـي عـام ألـ 2009، فقـد تـأخرت العمليـة الثانيـة لنوتيلـوس، بسـبب عـدم اتفـاق مالطـا وايطاليـا علـى الدولـة المسـؤولية عـن استضـافة الأشـخاص الـذين تـم إنقـاذهم مـن البحـر، وللمـرة الأولـى فـي تاريخهـا أسـفرت عمليـة لفـرونتكس فـي 18 جـوان 2009 عـن اعتـراض وإعـادة مهـاجرين مـن وسـط البحـر المتوسـط إلـى ليبيـا وشـاركت طوافـة "بومـا" ألمانيـة فـي العمليـة نوتيلـوس الرابعـة، المنسـقة مـن قبـل حـرس الحـدود الايطـالي، فـي اعتـراض قـارب يحمـل 75 مهـاجراً علـى مسـافة 29 مـيلا جنـوب لامبـادوزا وتناقلـت التقـارير أن حـرس الحـدود الايطـالي سـلم المهـاجرين إلـى قـارب دوريـة ليبـي، قـام الأخيـر بـنقلهم إلـى طـرابلس، حيـث وحسـب التقـارير،" سـلموا إلى وحدة عسكرية ليبية.

علـى الـرغم مـن البرنـامج المكثـف لمراقبـة الحـدود المشـددة والمنسـقة فـي سياسـة الجـوار: مراقبـة دخـول المهـاجرين، قـراءة وثـائق السـفر آليـا وإنشـاء قـوات حـرس الحـدود، تـدريب الشـرطة والجـيش للـدول الشـريكة المكلفـة باسـتقبال وضـبط المهـاجرين والتعـاون فـي مجـال الشـرطة، فـإن الإحصـائيات تشـير إلـى إبعـاد فرنسـا 19 ألـف 841 مهـاجر غيـر شـرعي سـنة 2005 وإيقـاف الجزائـر 8000 مهـاجراً غيـر شـرعي مـن جنسيات مختلفة (19 بلداً) سنة 2007، 90% منـهم يستعملونها منطقة عبور.

كمـا نجحـت ايطاليـا فـي ترحيـل 42 ألـف مهـاجراً، وتسـوية وضـعية 517 مهـاجراً غيـر شـرعي سـنة 2006، هـذا وتشـير الأرقـام إلـى وصـول مـا يقـارب 70 قـارب هجـرة غيـر شـرعية إلـى ايطاليـا قادمـة مـن الـدول المغاربيـة، علـى رأسـها الجزائـر بسـنية 40% سـنة 2009.

ج. تشديد الحراسة الأمنية على الحدود الأوروبية:

اتخذت الدول الأوروبية العديد من الإجراءات الأمنية لتشديد الحراسة على طول سواحلها، يذكر من بينها؛ المشروع الإسباني الممول من طرف الاتحاد الأوروبي، القاضي ببناء جدار حدودي يصل علوه إلى ستة أمتار ، وهو جدار مجهز برادار للمسافات البعيدة وبكاميرات الصور الحرارية، وأجهزة للرؤية في الظلام وبالأشعة تحت الحمراء.

وفي الوقت نفسه قامت اسبانيا بإنشاء مراكز للمراقبة الإلكترونية، مجهزة بوسائل إشعار ليلي ورادارات، ودعمت هذه المراكز بجهاز "سيف"، وهو جهاز مدمج لحراسة المضيق، بالإضافة إلى مشروع إطلاق قمر صناعي أطلق عليه اسم شبكة "فرس البحر" لمراقبة عمليات الهجرة غير الشرعية وهو شبكة سريعة لمراقبة البحر، ويعتبر هذا النظام رائدا في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، إذ لأول مرة في التاريخ تتبادل دول المنطقة معلومات بينها، عبر إشارات أقمار صناعية لمراقبة حركة قوارب المهاجرين غير الشرعيين وأيضا تهريب المخدرات عبر البحر، ويسمح النظام الجديد بتوزيع المعلومات المستمرة حول تدفق المهاجرين غير الشرعيين، ومواقع واعتراض القوارب المشبوهة بالإضافة إلى تنسيق عمليات الإنقاذ عبر ربط الاتصال بالشرطة في كل بلد[1].

- اتفاقيات إعادة الإدخال:

اتفاقيات ترحيل المهاجرين وإعادتهم إلى مواطنهم الأصلية هي اتفاقيات مفروضة من البلدان الأوروبية على البلدان المجاورة في جنوب المتوسط وأوربا الشرقية، وتسعى البلدان الأوروبية الغربية إلى إدماج هذه الاتفاقيات باتفاقيات الشراكة مع البلدان سالفة الذكر حتى تصبح مواجهة الهجرة غير الشرعية من أسس هذه الشراكة* ، وينص هذا النوع من الاتفاقيات على تعهدات متبادلة بين طرفين موقعين

[1] – نادية ليتيم، فتيحة ليتيم :" **البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير شرعية**"، متحصل عليها من:
www.digital.ahram.org.eg/checkpart.aspx?serial=409039

* – وقع " فرض" ترحيل المهاجرين غير الشرعيين في اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية مثلا: كما تم أبرام اتفاق ترحيل المهاجرين غير الشرعيين بين تونس وايطاليا سنة 1998 ومنذ ذلك الحين أصبح هذا الاتفاق موضوع تحيين منتظم.

تتعلق بإعادة مواطنيهما أو مواطني دولة ثالثة دخلوا إلى أراضي أحد الطرفين بصورة غير شرعية و(غير قانونية) من أجل ذلك سعى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى إقناع البلدان الأصلية للمهاجرين والدول التي يمرون عبرها بالموافقة على عقد اتفاقيات أو بنود لإعادة الإدخال في إطار السياسات المتعلقة بالمساعدات الإنمائية التي تنتهجها.

وإزاء المقاومة التي أبدتها بعض الدول –غير المتحمسة للموافقة على إعادة إدخال مواطني دولة ثالثة إلى أراضيها — لجأ الاتحاد الأوروبي إلى ما اسماه في مارس 2006المفوض الأوروبي المعني بالقضاء والشؤون الداخلية فرانكو فرانتيني "رافعات" (عصي) أو "جرر".

وفي إطار السياسة التي انتهجها الاتحاد الأوروبي للتوقيع على اتفاقيات إعادة الإدخال أو اتفاقيات التعاون التي تتضمن بنود إعادة الإدخال التي عقدت مع دول الجنوب، فإن اتفاقية كوتونو * التي وقعت سنة الـ 2000 مع الدول الإفريقية وبحر الكاريبي والمحيط الهادي تمثل تاريخا مهما فالمادة 13 من الاتفاقية تتضمن فعليا بندا قياسيا لإعادة الإدخال ينص على أن" كل دولة طرف تقبل بإعادة وإعادة إدخال أي من مواطنيها الموجودين بصورة غير قانونية فئ أراضي " دولة طرفا أخرى" بناء على طلب تلك الدولة وبدون مزيد من الشكليات "كما يفتح هذا النص المجال لإمكانية اعتماد"، أي من الأطراف إذا دعت الضرورة " ترتيبات لإعادة إدخال مواطني دولة ثالثة أو أشخاص عديمي الجنسية"[1].

هذا وتثير اتفاقيات إعادة الإدخال العديد من الإشكالات منها ما تعلق بالطابع السري لهذه الاتفاقيات التي تمكنت بعض الأوساط الصحفية الأوروبية من النفاذ إليها وكشف تعارضها مع التشريعات الأوروبية المنظمة لظاهرة الهجرة.

*- تربط اتفاقية "كوتونو" الموقعة في 23 جوان 2000 والمنقحة في العالم 2005 الاتحاد الأوروبي بالدول الإفريقية ودول جزر الكاريبي والمحيط الهادي، وتحل محل نظام اتفاقيات لومي الذي بدأ في 1975 ووضع سياسة التعاون التي انتهجتها المجموعة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول الإفريقية ودول بحر الكاريبي والمحيط الهادي.

[1] - منظمة العفو الدولية، " موريتانيا" لا احد يريد أن يهتم بأمرنا"، عمليات الاعتقال والطرد الجماعي للمهاجرين اللذين يمنعون من الدخول إلى اوروربا" متحصل عليه من : *impact22 .annesty.org/ar/region/mauritania*

كما تذهب بعض وسائل الإعلام الأوروبية إلى أن هذه الاتفاقيات وردت أحيانا في شكل صفقات (مقايضة) تتعهد فيها بلدان المصدر بإعادة المهاجرين غير الشرعيين مقابل شراء بعض موادها (الغاز في ليبيا مثلا) أو منحها بعض الامتيازات .

فضلا عن ذلك فإن اتفاقيات إعادة الإدخال تثير إشكالا آخر يتعلق بـ " مراكز الحجز الأوروبية" (وهي مراكز يتم فيها حجز المهاجرين غير الشرعيين في انتظار ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية) وما تشهده من ممارسات تنتهك حقوق الإنسان، منها ما كشفته وسائل الإعلام الفرنسية مثلا عن مراكز الحجز الفرنسي mayotte* الذي يتسع لـ 60 مهاجرا لكن الصور التي عرضتها الصحافة الفرنسية** تظهر انه يضم أكثر من 100 مهاجر أغلبهم أفارقة ويتكدسون داخل غرفة "قذرة" ومغلقة بإحكام، تنعدم فيها الشروط الصحية الملائمة وهي نفس الظروف التي تعرفها معظم مراكز الحجز الأوروبية والتي كانت مثار اهتمام العديد من منظمات حقوق الإنسان والرأي العام الأوروبي والعالمي خاصة في ظل سعي المهاجرين غير الشرعيين إلى إيصال صوتهم أيا كانت الطرق، كالمظاهرة الاحتجاجية التي قادها مئات من الشباب المحتجزين في أشهر مركز حجز أوروبي يقع بايطاليا "لمبدوزا" والذي أطلق عليه "برناردو لي ريبس"*** bernardo de rubeis عبارة "غوانتانامو ايطاليا" احتجاجا على ظروف إقامتهم ورفضهم لمخططات إعادتهم[1].

*- مايوت أو **mayoutte** هي جزيرة؟ في المحيط الهندي تابعة لفرنسا وهي جزء من أرخبيل جزر القمر تقع في الطرف الشمالي من القنال الفاصل بين موزمبيق ومدغشقر وتعتبر الوحيدة في جزر القمر الأربع التي قررت عام 1976 آن تبقى أرضا فرنسية.

– الصور كشفتها جريدة ليبراسيون **libération الفرنسية ذات التوجه اليساري، صورت من طرف موظف شركة الحدود في مايوت وحصلت ليبراسيون على نسخة من الشريط المصور، وعلقت الجريدة عن هذا الحدث بقولها؛ " إن هذا المركز لا يليق بالجمهورية الفرنسية ومبادئ الثورة الفرنسية الداعية إلي احترام حقوق الإنسان والتي يختزلها شعار الجمهورية؛ حرية أخوة ومساواة".

***– رئيس بلدية الجزيرة الايطالية الصغيرة " لمبدوزا" التي ذاع صيتها وفاقت شهرتها عديد المدن الايطالية لوثوق صلتها بالهجرة غير الشرعية.

[1]- **لمبدوزا**" - " **غوانتانامو ايطاليا**"، متحصل عليه من http:// www. Attariq.org/spip.php?article 497

- **الاتفاقيات الأمنية الثنائية ومتعددة الأطراف:**

تبنت دول الاتحاد الأوروبي سياسة التعاون المشترك مع دول الشمال الإفريقي، عبر إبرام اتفاقيات ثنائية وأخرى جماعية من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية، ومثال ذلك الاتفاقية الأمنية المبرمة بين ليبيا وإيطاليا بطرابلس عام 2007، وبموجب هذه الاتفاقية، تنظم ليبيا وايطاليا دوريات بحرية بعدد ست قطع بحرية معارة مؤقتا من إيطاليا، يتواجد علي متنها طواقم مشتركة من البلدين لأغراض أعمال التدريب والتكوين والمساعدة الفنية علي استخدام وصيانة القطع، وتقوم هذه الوحدات البحرية بعمليات المراقبة والبحث والإنقاذ، في مواقع انطلاق وعبور قوارب المهاجرين الغير الشرعيين، سواء في المياه الإقليمية الليبية أو الدولية، كما ألزم هذا الاتفاق ايطاليا بإمداد الجانب الليبي بعدد ثلاث وحدات بحرية، في مدة زمنية لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ توقيع هذا الاتفاق، والقيام في الوقت ذاته بتخفيض عدد مماثل من القطع البحرية، المقررة للقيام بعمليات الدوريات المشتركة ولا تعد هذه الاتفاقية الأولى من نوعها بين البلدين، وإنما أبرمت أيضا في فترة سابقة عنها، وبالضبط في عام 2003، مذكرة تفاهم بين الحكومة الإيطالية وليبيا للحد من ظاهرة الهجرة وتقديم المعدات والمساعدات الفنية اللازمة لذلك[1].

وعلى المنوال ذاته، أبرم اتفاق بين إيطاليا وتونس، يقضي أيضا بان تزود إيطاليا السلطات التونسية بالمعدات والأجهزة والزوارق السريعة، وعقد دورات تدريبية سنوية لأفراد الشرطة المتخصصين في مكافحة الهجرة غير الشرعية مع وضع نظام لتبادل المعلومات الخاصة بكل ما يتعلق بالهجرة غير الشرعية بين البلدين (الإجراء مسّ كذلك بقية الدول المتوسطية الشريكة في سياسة الجوار الأوروبي إذ أن تنظيم هذه الدورات يندرج ضمن مشروع يورميد للشرطة، ويهدف

[1] - نادية ليتيم، فتيحة ليتيم، مرجع سابق.

هذا الأخير من خلال تنظيم دورات إعلامية للمتخصصين المعنيين بمسائل التعاون بين أجهزة الشرطة والتدريب إلى تعزيز التعاون بين أجهزة الشرطة في بلدان الإتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية الشريكة من أجل مكافحة كافة أشكال الجريمة المنظمة على رأسها التهريب البشري) عموما، يمكن إبداء ملاحظتين بشأن هذه الاتفاقيات الأمنية[1]:

أولاً: يلاحظ أن هذه الاتفاقيات تبقى محدودة بين عدد من الدول، الواقعة على ضفتي حوض البحر المتوسط، فلم تأخذ طابعا موسعا شاملا لجميع دول الاتحاد الأوروبي كبريطانيا ومالطا، اللتين أنتقدتا لعدم تحملهما العبء مع باقي الدول الأوروبية فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية. فمالطا، على سبيل المثال، ترفض حتى إنقاذ المهاجرين في البحر، ولا تسمح للسفن التي تحمل المهاجرين الذين تم إنقاذهم من قلب البحر بالدخول إلي مرافئها، وقد وصل إلي مالطا أكثر من 1000 مهاجر في عام 2008.

ثانياً: إن الدعم اللوجيستي المقدم بموجب هذه الاتفاقيات الأمنية محدود، بتقديم وسائل ومعدات وإمكانيات مادية معتبرة، كعدد من الطائرات المروحية، أو أجهزة الرادار الساحلية، والزوارق السريعة، ومناظير الرؤية الليلية، والتي تظل غير كافية لمحاربة الهجرة غير الشرعية. فالبلدان التي ترشحها الدوائر الأمنية الأوروبية لأن تضطلع بدور "المقاول من الباطن" في قمع تيارات الهجرة لا تمتلك التجهيزات الحديثة والكافية، والقدرات البشرية المدربة على حماية الحدود، خاصة عندما تمتد علي آلاف الكيلو مترات المشتركة مع البلدان الإفريقية، كما أن بعضها قد يرفض الاضطلاع بدور الشرطي لحماية الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي.

[1] - المرجع السابق.

2.الآلية السياسية:

- حـــوار الـــ 5+5:

انطلـق حـوار ألــ 5 + 5 خـلال الـدورة الوزاريـة الأولـى التـي انعقـدت بروما خـلال شـهر أكتـوبر سـنة 1990 بعـد أن مهـد لـذلك اجتمـاع سـباعي انعقـد يـوم 22 مـارس مـن **نفـس** السـنة بروما وشـاركت فيـه كـل مـن؛ فرنسـا، ايطاليـا، المغـرب، الجزائر، تونس وليبيا وذلك على مستوى مديري وزارات الخارجية.

وقـد انعقـدت الـدورة الوزاريـة الثانيـة لهـذا الحـوار خـلال شـهر أكتـوبر سـنة 1991 بـالجرائر وتـم إحـداث ثمـان فـرق عمـل وزاريـة لغايـة ضـبط بـرامج للتبـادل والتعـاون بـين دول غربـي المتوسـط وكـان مـن المفـروض عقـد اجتمـاع فـي مسـتوى القمـة خـلال سـنة 1992 إلا أن هـذا الحـوار قـد تعطـل بسـبب العقوبـات الأمميـة التـي تـم تسـليطها علـى ليبيا في جانفي 1992[1].

- محدودية نتائج برشلونة:

علقـت دول غربـي المتوسـط آمـالا عريضـة علـى المسـار الأورو متوسـطي الـذي انطلـق سـنة الـ 1995 تحـت تسـمية "مسـار برشـلونة" * إلا أن هـذا المسـار قـد واجـه ولا يـزال صـعوبات وعراقيـل منهـا مـا هـو ظرفـي ومنهـا مـا هـو هيكلـي ممـا جعلـه، رغـم مـا يحملـه مـن ايجابيـات لا يرتقـي لتحقيـق الآمـال المعلقـة عليـه ويتضـح ذلـك مـن خلال:

– تباين درجة الانخراط الفعلي في هذا المسار لدى دول جنوب المتوسط والذي تعكسه نسبة الدول التي أمضت اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

– تواصل ضعف درجة الاندماج الأفقي على الضفة الجنوبية.

---

[1] -المنذر الرزقي :" من القارب المتوسطي إلى الحـــــوار 5+5"، مجلة البرلمان العربي، العدد 02لسبتمبر 2007، متحصل عليه من:
http:www.arab-ipu.org/puplication/journal/v102/point.html.

*- 27 و 28 نوفمبر 1995، شكلت الهجرة محوراً مركزياً في مختلف ندواته التي عقدت بعد هذا التاريخ:" نظراً لاهمية مسألة الهجرة في العلاقات الاوروبية المتوسطية سيتم تشجيع عقد اجتماعات من اجل الوصول إلى اقتراحات تخص التدفق والضغط الناتجين عن الهجرة، ستأخذ هذه الاجتماعات بيعن الاعتبار ودون الحصر الخبرة المكتسبة في إطار برنامج med-migration خاصة ما تعلق بتحسين ظروف المهاجرين المستقرين شرعياً في دول الاتحاد".

– محدودية نجاعة برنامج ميدا (*meda*) باعتبار طبيعة إجراءات تنفيذه المتسمة بالتشعب والبطء ونظرا لضعف الموارد المخصصة لتنفيذ البرامج الجهوية المدرجة ضمن مسار برشلونة.

– عجز المساعدات المالية على تحقيق النقلة النوعية المرتقبة اقتصاديا واجتماعيا للدول الشريكة المتوسطية.

– لتباين بين إجراءات تصور وتنفيذ المشاريع الجهوية من جهة والأهداف المصرح بها في بيان برشلونة من جهة ثانية وذلك نتيجة عدم إشراك دول جنوبي المتوسط في ضبط البرامج التي غالبا ما يرسمها الاتحاد الأوروبي.

– تفاوت الاهتمام لدى الدول الأوروبية بإنجاح المسار الأورو متوسطي والتوصل إلى مرحلة الشراكة.

– ارتباط نجاح هذا المسار بقضية الشرق الأوسط وتأثرها المباشر فيه.

توسع الاتحاد الأوروبي:

إن إقدام الاتحاد الأوروبي على قبول عشر دول جديدة دفعة واحدة سنة الـ 2004 لم يشكل مفاجأة لكل من يدرك الرهان السياسي الذي يحمله هذا التوسع وتابع المسار التأهيلي الذي مرت به الدول المرشحة للانضمام للاتحاد وذلك منذ سنة 1993 حيث تم اعتماد مبدأ التوسع إلا أن هذا التوسع في اتجاه شرق أوربا ووسطها قد أثار بعض المخاوف لدى الدول المتوسطية الأوروبية وغير الأوروبية.

فالدول المتوسطية الأوروبية التي تولي اهتماما كبيرا للمتوسط الذي تعتبره امتدادها الطبيعي وتدرك مدى تأثرها المباشر بهذا الفضاء كانت تخشى أن ينبني هذا التوسع في اتجاه الشرق على حساب الاهتمام بالفضاء المتوسطي الذي كرسه مسار برشلونة انطلاقا من سنة الـ... 1995.

آما الدول المتوسطية غير الأوروبية لاسيما المغاربية منها فقد كانت تخشى أن يكون للتوسع تأثيرا سلبيا مباشرا على مسار الشراكة الأورو متوسطية، إذ كانت هذه الدول أول من أبرم اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي.

أمام رجاحة مثل هذه المخاوف فإنها قد شكلت دون ريب أحد العوامل التي حفزت الحوض الغربي للمتوسط بضفتيه للعودة إلى الحوار الجماعي في إطار لا يحتاج للإحداث باعتباره موجود سلفا وهو الفضاء "خمسة زائد خمسة" .

إذا كان العاملان الذين سبق استعراضهما يشكلان عنصرا تسهيل وتحفيز ودفع فإنهما ما كانا ليسمحا وحدهما بإعادة بعث الحوار خمسة زائد خمسة الذي كان يحتاج إلى عنصر أساسي غاب عنه في المرحلة السابقة على الأقل في المستوى الجماعي آلا وهو؛ الوعي الجماعي بحتمية اعتماد مقاربة مشتركة وشمولية للقضايا المطروحة، وعي كان للأحداث الإقليمية والدولية دور كبير في تشكله إضافة إلى فشل التجارب الأحادية في معالجة قضايا إقليمية الطبيعة والآثار عبر مقاربات قطرية ضيقة.

هذه القضايا تتصل أساسا بدفع التنمية ومعالجة الهجرة ومكافحة الإرهاب وتكريس حوار الحضارات والثقافات والأديان وتعزيز الأمن والقضاء على بؤر التوتر ومصادر النزاعات وتيسير الاندماج المغاربي.

- التنافس الأوروبي الأمريكي وإعادة تموضع الاتحاد في تخومه الجنوبية):

في إطار سياستها الرامية إلى تكريس زعامتها للعالم ، وأمام التشكل التدريجي والفعلي للاتحاد الأوروبي وتعاظم وزنه على الساحة الدولية، وبروزه كقطب مستقل نسبيا عن الإرادة الأمريكية، واعتبارا للموقع الاستراتيجي الذي يحتله المغرب العربي بالنظر للعملاق القادم، وسعيا منها للحضور في المتوسط وكسب المواقع في مختلف المواجهات ومواجهة الشراكة الأورو متوسطية، بادرت الولايات المتحدة الأمريكية خلال شهر جوان. 1998 بعرض مشروع شراكة أمريكية مغاربية عن طريق كاتب الدولة للشؤون الخارجية، ستيورات ايزنستات.

ويرمي هذا المشروع بالخصومن إلى؛

إحداث فضاء للحوار بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والدول، المغاربية من جهة أخرى حول السياسة الاقتصادية.

- تحقيق الاندماج المغاربي .
- إرساء تعاون اقتصادي يقوم على التبادل الحر .
- إسناد دور أساسي للقطاع الخاص في إطار هذا التعاون.
- إجراء الإصلاحات الضرورية للنهوض بالقطاع الخاص.

وقد تم في هذا الإطار إبرام اتفاق إطاري للتجارة والاستثمار مع الجزائر في جويلية 2001 ومع تونس في أكتوبر 2002 . أما المغرب فقد أبرم اتفاقية للتبادل الحر في جوان 2004.

هذا يعني أن مشروع الشراكة الأمريكي المغاربي قد قطع أشواطا لا يستهان بها على درب الإنجاز مما يدفع بالدول الأوروبية بالحوض الغربي للمتوسط إلى الاعتقاد في جدية هذه الشراكة التي قد تتحقق على حساب الشراكة الأورو متوسطية عموما وعلى حساب التقارب بين دول غربي المتوسط على وجه الخصوص. هذا الاعتقاد يشكل في حد ذاته حافزا هاما لإعادة تنشيط الحوار خمسة زائد خمسة خاصة في ظل بداية ظهور ملامح الانفصام العضوي بين القوة الأعظم والقارة العجوز.

- بيان الربـــاط 2006:

في 2006/07/13 طلبت نحو 60 دولة أفريقية وأوروبية مساعدة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لمعالجة الهجرة غير الشرعية من أفريقيا وأوروبا، وهذا سبب القلق للمفوضية، حيث غالبا ما يمتزج اللاجئون مع المهاجرين في رحلات مختلفة، وقد أصدر بيان صادق عيه 58 وزيرا (من الدول الأوروبية ومن الدول الأفريقية) في العاصمة المغربية الرباط، أتفق فيه على التعاون والمسؤولية في معالجة المشكلة وتناولها بطريقة شاملة ومتوازنة مع احترام حقوق وكرامة المهاجرين واللاجئين وتوفير الحماية الدولية تماشيا مع الالتزامات الدولية للدول المشاركة.

وقد التزمت الدول بمعالجة المشكلة وتناولها بطريقة شاملة ومتوازنة وعملية، مع احترام حقوق وكرامة المهاجرين واللاجئين.

كما أقر بيان الرباط بالحاجة إلى توفير الحماية الدولية تماشيا مع الالتزامات الدولية للدول المشاركة، ودعا البيان المنظمات الدولية بما فيها المفوضية للمساعدة في تطبيق التوصيات المتفق عليها، وأعلنت السويد أنها ستوفر التمويل اللازم للخطة المؤلفة من 10 نقاط كان قد وضعها المفوض السامي لشؤون اللاجئين، (أنطونيو غوتيرس).

وتهدف الخطة إلى مواجهة– مشكلة الهجرة المختلطة وغير الشرعية، وفي نفس الوقت حماية حقوق اللاجئين والمهاجرين،و تطالب بتعاون الشرطة والسلطات القضائية ضد الاتجار بالأشخاص وشبكات الجريمة المنظمة التي تعمل في مسارات الهجرة غير الشرعية..

هذا وقد صرح "فرانكو فرانتيني" مفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون العدل على أن المؤتمرين في محاولة الاتفاق على خطة عمل جماعية تضم أيضا الدول الأفريقية التي ينتسب إليها المهاجرون أو يعبرونها إلى أوروبا، إذ يعد التعاون مع مثل هذه الدول امرأ لا غنى عنه في أية خطة عمل لإعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية، كما أكد ضرورة تحسين أحوال هؤلاء المهاجرين وتوفير قروض صغيرة.

- ميثاق الهجرة واللجوء:

يعتبر الميثاق الأوروبي حول الهجرة واللجوء "التزاما سياسيا" للاتحاد الأوروبي وللدول الأعضاء من أجل بناء سياسة أوروبية مشتركة حول الهجرة واللجوء وكترجمة لتشكل قناعة أوروبية مفادها أن الهجرة أصبحت جزءا مكونا للعلاقات الدولية عامة ولعلاقات الاتحاد الأوروبي الخارجية الخاصة، مع مراعاة ما تمثله الظاهرة من تحد وما تمنحه من فرص حيث "يسعى هذا الميثاق إلى وضع سياسة

عادلة وفعالة ومنسجمة في التعامل مع التحديات التي تفرضها الهجرة والفرص الايجابية التي تصاحبها"[1].

هذا وكانت الدول الأوروبية قد تبنت بالإجماع مشروع ميثاق الهجرة التي تقدمت به فرنسا في 2008/07/07 وحضي بإجماع وزراء الاتحاد المكلفين بالهجرة في **2008/09/25** وتمت المصادقة عليه من طرف رؤساء ورؤساء حكومات الدول الأطراف في دورة المجلس الأوروبي في 16/15 أكتوبر من نفس السنة[2].

ويحدد الميثاق الأوروبي بشأن الهجرة واللجوء للمبادئ التوجيهية – من خلال قوانين غير ملزمة- للتحكم في الهجرة القانونية ومحاربة الهجرة غير الشرعية.

الهجرة القانونية:

- تشجيع الهجرة المهنية (العمالية)؛ التي تأخذ في الحسبان وضعية وحاجيات سوق العمل تنفيذا لنتائج المجلس الأوروبي 14/13 مارس 2008 (اعتماد الاتحاد الأوروبي سياسة الهجرة لأسباب اقتصادية وإنسانية وربط الحق في الإقامة بالعمل).
- تقوية – جاذبية- الاتحاد الأوروبي للمهاجرين ذوو الكفاءة والتأهيل العالي (الهجرة الانتقائية).
- تفضيل الهجرة الموسمية والمؤقتة على الهجرة الدائمة وفقا لخلاصات المجلس الأوروبي 14 ديسمبر 2007.
- تدبير – التجمع العائلي- في إطار احترام الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وبمراعاة قدرات وطاقات الاندماج (أوروبا تضع قيدا على حق أساسي من خلال ربط الاستجابة بمدى قدراتها وطاقاتها وقدرات طاقات العلاقات في الاندماج والمقصود هنا القدرة في اللغة وقدرة المهاجر المادية في توفير سكن

[1] - إذاعة هولندية العالمية، :" **أوروبا تتبنى اتفاقية جديدة حول الهجرة إليها**"، متحصل عليه من *www.rnw.nl/arabic/article/777*

[2] - المرجع نفسه.

لائق...).

- اتخاذ سياسات اندماج تتمركز حول التوازن بين الحقوق (النقل، التمدرس، الأمن، الخدمات الاجتماعية...) وواجبات المهاجرين في احترام قوانين وهوية بلدان الاستقبال على أن يكون تعلّم اللغة والعمل عاملان أساسيان للاندماج.

- الهجرة غير الشرعية:

(الحد من الهجرة غير الشرعية بضمان عودة الأجانب في وضعية غير قانونية إلى بلدانهم أو إلى بلدان العبور).

- تمتين التعاون مع بلدان المصدر والعبور للقضاء على الشبكات التي تنشط في ميدان الهجرة غير الشرعية واستغلال البشر والمهاجرين.

- وجوب مغادرة المهاجرين غير الشرعيين للأراضي الأوروبية، طوعا او جبرا. واتخاذ تدابير مشتركة لضمان عودة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدان المصدر أو العبور)*.

- التزام الدول الأطراف بنهج سياسة التسوية والتطبيع كل حالة على حدة ولأسباب إنسانية واقتصادية بعيدا عن التسويات الجماعية (هذا وكانت دول أوروبية كإسبانيا مثلا قد أثارت حفيظة بقية الدول الأوروبية لتسويتها وضعية الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين ومنحهم تصاريح إقامة).

3- الآلية الاقتصادية:

- الآلية الأوروبية للجوار والشراكة:

تمثل الآلية الأوربية للجوار والشراكة أداة التمويل الرئيسية لسياسة الجوار الأوربية حيث تمر من خلالها معونات الدعم لفائدة البلدان الأعضاء في سياسة الجوار الأوربية وكذلك روسيا، وتعد أداة التعاون ويديرها قسم المعونات الأوربية للتنمية والذي يتم من خلاله تجسيد القرارات السياسية وترجمتها على أرض الواقع[1].

*- هذا وكان الالتزام السياسي وما رافقته من تشريع لقوانين تكفل تجسيده على أرض الواقع قد أثار ردود فعل غاضبة من قبل دول أمريكا الجنوبية التي انتقد رؤساؤها قوانين الهجرة الأوروبية الجديدة لأنها تخوّل السلطات في أوروبا باعتقال المهاجرين غير الشرعيين الذين يقاومون الترحيل لفترة 18 شهراً ومنعهم من دخول الاتحاد لمدة 5 سنوات وكانت الرئيسية الأرجنتينية كريستا فيرناندیز قد وصفت قواعد الهجرة الجديدة بأنها تذكر " بارمة بالإرهاب من الأجانب " بينما

وتعت الآلية الأوربية للجوار والشراكة منذ افتتاح نشاطها في جانفي 2007 عن آلية ميدا التي كانت تضمن تمويل الشراكة الأوربية المتوسطة وحلت أيضا محل آلية المساعدة التقنية لفائدة مجموع البلدان المستقلة في وسط وشرف أوربا وكذلك محل آليات مالية أخرى.

الأهداف:

- دعم التحول الديمقراطي وتشجيع حقوق الإنسان.
- تيسير الانتقال إلى اقتصاد السوق وتشجيع التنمية المستدامة.
- تشجيع التعاون في السياسات ذات المصلحة المشتركة مثلا في مجال مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، حل النزاعات، دولة القانون ....الخ.

الموازنة:

- تقدر موازنة الآلية الأوربية للجوار والشركة بقيمة 12 بليون يورو خلال الفترة 2007- 2013 الجزء الأكبر من موازنة المالية ينفق في تمويل برامج التعاون والثنائي ومبادرات البلد المعني، فيما يقدر المبلغ المرصود لفائدة منطقة الجنوب للفترة 2007، 2013 بـ 333 مليون يورو * بأولويات تعاون رئيسية تم تحديدها في الشراكة الأوربية المتوسطية وإعلان برشلونة ولتشمل:

- الحوار السياسي : (العدل والأمن والحرية والهجرة).
- الشراكة الاقتصادية والمالية (الاقتصاد، الطاقة، البيئة، مجتمع المعلومات النقل).
- الشراكة الاجتماعية والثقافية والبشرية (الإعلام والوسائل السمعية البصرية الثقافة، التعليم والتدريب، قضايا المساواة بين المرأة والرجل، الشباب المجتمع المدني، والسلطات المحلية).

قال نظيرها الفنزويلي هوغو شافي ران القانون الأوروبي يعد بمنزلة تقنين البربرية وهدد بوقف بيع النفط إلى الأوروبية ووقف الاستثمارات الأوروبية في بلاده.

[1] -.الآلية الاوروبية للجوار والشراكة ، متحصل عليه من *http://www.enpi-info.eu/main.php?id=411&id type=2*.

*- في حين قدر مبلغ المرصود، ضمن الآلية الأوروبي للجوار والشراكة شرق بـ 223 مليون أورو للفترة 2007- 2013.

يورميد للهجرة[1]:

هـو مشـروع إقليمـي جديـد* يسـعى للمسـاهمة فـي تطـوير حيـز أوروبـي متوسـطي للتعـاون **فـي** مجـال الهجـرة **ويـدعم** البلـدان الشـريكة **فـي** جهودهـا **مـن أجـل** إيجـاد حلـول لمختلف أشكال الهجرة.

بنـى المشـروع علـى أسـاس الشـراكة الأورو— متوسـطية التـي بـدأت منـذ إعـلان برشـلونة 1995 ومخالفـة مـن تطـور فـي برنـامج العمـل للسـنوات الخمـس المقبلـة الصـادر عـن قمـة برشـلونة (نـوفمبر 2005) والـذي يـدعو إلـى الارتقـاء بالتعـاون فـي مجـالات الهجـرة، الانـدماج الاجتمـاعي القضـاء والأمـن وذلـك مـن خـلال مقاربـة شـاملة ومتكاملـة تشـدد علـى الـدعم المتواصـل للأهـداف الـواردة فـي الفقـرتين 11 و12 مـن ذلـك البرنـامج وتسـلط الضـوء علـى الحاجـة إلـى تحسـين التعـاون العملـي علـى المسـتوى الإقليمـي فـي مجـال الهجـرة تـامبير 27- 28 نـوفمبر 2006، ولشـبونة 5-6 نـوفمبر 2007 علـى التـوالي) اللـذان شـددا علـى الحاجـة إلـى تقويـة إدارة تـدفقات المهـاجرين بطريقـة تتسـم " بالشـمول" و"التكامـل"و"التـوازن" بمـا يحقـق مصـلحة جميـع شـعوب البلـدان الأورومتوسـطية، كمـا أكـدا الحاجـة إلـى المزيـد مـن التعـاون فـي مجـالات الهجـرة القانونيـة الهجـرة والتنميـة والهجـرة غيـر الشـرعية وهـو مـا يتضـمن إنشـاء آليـات لتطـوير فـرص الهجـرة القانونيـة ودعـم الإجـراءات اللازمـة لتطـوير الـروابط بـين الهجـرة والتنميـة وتصـعيد الأنشـطة الراميـة إلـى القضـاء علـى تهريـب البشر والهجرة غير الشرعية وإدارة التدفقات المختلفة.

الهيئات المموّلة والمنفذة :

يمـوّل المشـروع: المعونـة الأوروبيـة التابعـة للمفوضـية الأوروبيـة *ewropeaid* ويقـوم بتنفيـذه ائـتلاف يضـم وكالـة المعونـة الألمانيـة *GTZ* كمؤسسـة قائـدة المركـز الـدولي لتنميـة سياسـات الهجـرة *ICMPD* وجمعيـة استشـارات وخـدمات وزارة الداخليـة الفرنسـية والمؤسسـة الدوليـة والايبريـة الأمريكيـة لـلإدارة العامـة والسياسـات

[1] -المفوضية الاوروبية. **الشراكة الاورو**- متوسطية التعاون الاقليمي لمحة عامة عن البرنامج والمشاريع ، متحصل عليه من www.enpi.eu/files/publication/info-notes-ar

*-بدأ المشروع أنشطته في الربع من فيفري 2008بموازنة قدرها: 5 ملايين يورو وهو جزء من برنامج أوسع لقطاع القضاء والشؤون الداخلية والذي يتكون أيضاً من مشروعين آخرين في مجالي القضاء والتعاون الشرطي.

FLLAP ومركز دراسات السياسة الدولية *CESPL* حيث تتمتع جميع هذه المؤسسات بمعرفة عميقة بمسائل الهجرة فضلا عن الخبرات الواسعة فيما يتصل بمختلف صور الهجرة.

ويغطي المشروع البلدان التالية والشريكة في المشروع:

- جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية.
- الكيان الصهيوني
- جمهورية مصر العربية.
- المملكة الأردنية.
- لبنان.
- الجمهورية العربية السورية.
- المملكة المغربية.
- الجمهورية التونسية.

مهـــامه:

- تشكيل أربع لجان عمل تتألف من مسؤولين رسميين كبار من اجل صوغ اقتراحات عملية في مجال توحيد التشريعات وهجرة اليد العاملة والتجاوب المؤسسي والاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتحويلات المهاجرين.

- تنظيم 18 دورة تدريبية [*] عن مواضيع التقريب بين التشريعات والإصلاحات المؤسسة وإدارة الهجرة القانونية وتعزيز مراقبة الحدود وخفض الهجرة غير الشرعية.

- تنظيم 5 زيارات دراسية للمسؤولين إلى الاتحاد الأوروبي.

[*]– نظم مشروع دورة تدريبية في مرسيليا في الفترة الممتدة من 25 إلى 27 ماي 2014 حول مكافحة الهجرة غير الشرعية وتعد هذه الدورة الثالثة من نوعها حول موضوع مشروع الهجرة غير الشرعية الذي يركز على عرض المواصفات الدولية والأوروبية بما يتعلق بمكافحة التهريب والنزول من السفينة والإنقاذ في البحر كما نظم مشروع يورميد للهجرة 02 دورة تدريبية في بروكسل في الفترة الممتدة من 23 إلى 25 نوفمبر 20140 حو العودة وإعادة الترحيل الهدف منها فكرة شاملة للمشاركين حول الإطار الأوروبي الخاص بالعودة وإعادة الترحيل.

- إعداد دراسة حول المرأة والهجرة في منطقة الشراكة والجوار الجنوبية.

- وضع مشروع لموقع على شبكة الانترنت يكون تعبيرا ملموسا للمعنيين في برنامج يورميد للهجرة *http://www.euroêd- migration.eu*.

المطلب الثاني: السياسات الاوروبية في مواجهة تحديات الإرهاب:

ارتبطت سياسات الاتحاد الأوروبي الحديثة بشأن مكافحة الإرهاب بسبعة مواضيع أساسية.

- تدابير وأدوات للتعاون العملياتي والاستخباراتي / إنفاذ القانون وتبادل المعلومات القضائية؛
- جمع البيانات والوصول إلى قواعد البيانات وقابلية التشغيل البيني.
- تدابير لتعزيز أمن الحدود الخارجية؛
- تدابير مكافحة تمويل الإرهاب؛
- تدابير للحد من حصول الإرهابيين على الأسلحة والمتفجرات؛ .
- تدابير العدالة الجنائية؛
- تدابير لمكافحة التطرف والتجنيد.

وأجري تقييم على مدى تنفيذ تدابير الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب في إطار هذه المواضيع السبعة في مجموعة مختارة من سبع دول أعضاء هي بلجيكا وبلغاريا وفرنسا وألمانيا وهولندا وسلوفاكيا وإسبانيا. وتم تحديد الخيارات السياسية خيارات السياسة العامة للاتجاه المستقبلي لسياسة الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب. وينصب تركيز خيارات السياسات على التهديدات والتطورات المستقبلية، وعلى وضع حلول سياسية مبتكرة وممكنة.

الاتجاهات والتطورات المستقبلية:

1- كان جدول أعمال مكافحة الإرهاب في الاتحاد الأوروبي إلى حد كبير "مدفوعا بالأزمات"، وتأثر بشدة بأربعة موجات صدمة رئيسية[1]: أحداث 11 سبتمبر؛

[1] - المجلس الأوروبي، *استنتاجات اجتماع المجلس الأوروبي*، في 15 ديسمبر 2016، يوكو 34/ 16

تفجيرات مدريد ولندن[1]؛ الحرب الأهلية السورية وازدياد داعش، وظاهرة المقاتلين الأجانب (الإرهابيين)، والهجمات على تشارلي ابدو، وباتاكلان، وبروكسيل / زافنتيم؛ هجمات نيس وبرلين وسلسلة من الهجمات على نطاق صغير، وبما أن هذه الصدمات كانت جميعها مرتبطة بالإرهاب الإسلامي، فقد كان هذا هو المحور الرئيسي لمكافحة الإرهاب في الاتحاد الأوروبي.

2- أظهرت السنوات العشر الماضية زيادة مستقرة في عدد الهجمات الإرهابية في أوروبا. وقد شهدت هجمات الحركات المتطرفة الانفصالية واليسارية انخفاضا ، في حين أن هذه السنوات الأخيرة تظهر زيادة في التطرف اليميني والجهادي.

3- اتفق الباحثون على أن الإرهاب الذي ينفذه عناصر بمفردهم " lone-wolf terrorism " آخذ في الارتفاع، ويسهله زيادة توافر المعلومات على شبكة الإنترنت التي يمكن استخدامها في الأعمال الإرهابية، ويدعو المسلمين في البلدان الغربية إلى ارتكاب هجمات منفردة في بلدان إقامتهم من قبل تنظيم القاعدة ومؤخرا داعش.

4- قدر أحد الباحثين البارزين أن واحدا من بين 15 إلى 20 من العائدين يشكل خطرا أمنيا. وقد استند ذلك إلى عدد المقاتلين الأجانب الذين قد سافروا إلى مناطق نزاع ما قبل عام 2011، وبسبب زيادة الضغط العسكري على داعش، من المتوقع أن يزداد عدد العائدين والمخاطر النسبية المرتبطة بعودتهم.

[1] - وما أن معاهدة لشبونة في عام 2009، وفقاً للمادة 06 من معاهدة الاتحاد الاوروبي، فإن ميثاق الحقوق الأساسية، جزءا لا يتجزأ من ولاية الاتحاد الأوروبي.

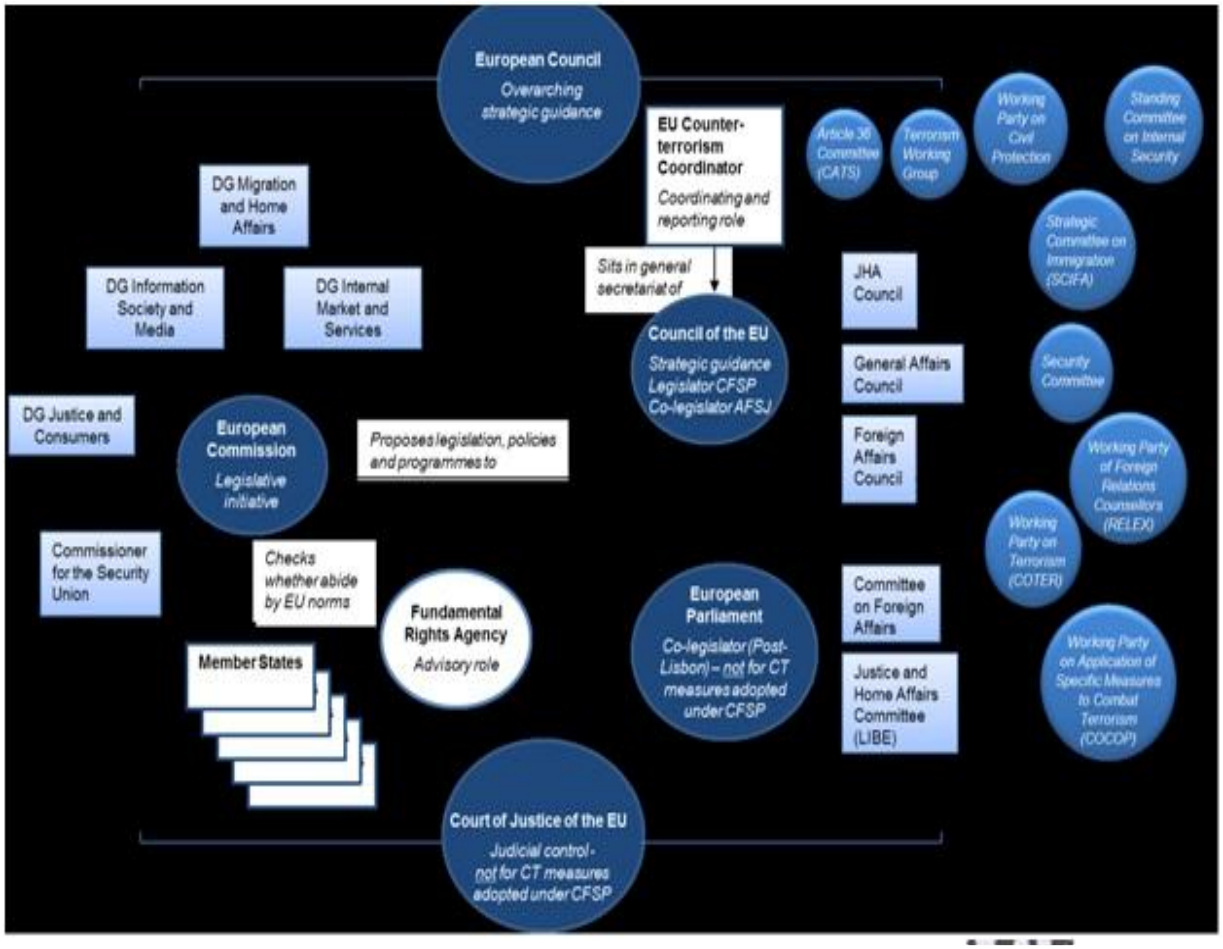

شكل 01 : هيئات صياغة سياسة مكافحة الارهاب في الاتحاد الاوروبي

المصدر: وينسينك، باس وارمنهوفن، روس هاسنوت، روب ويسلينك، الدكتور بيبي فان جنكيل :" سياسات الاتحاد الأوروبي بشأن مكافحة الإرهاب"، 2017

- **سياسة مكافحة الإرهاب في الاتحاد الأوروبي:**

1- قبل 11 سبتمبر 2001، كان التعاون في ميدان مكافحة الإرهاب غير رسمي وليس جزءا من الهيكل المؤسسي للجماعة الأوروبية آنذاك. و كرد على التفجيرات التي وقعت في لندن في 7 جويلية 2005، صاغت المملكة المتحدة، التي تولت الرئاسة في النصف الثاني من العام، صاغت ما تم اعتماده في نهاية المطاف في ديسمبر 2005 بوصفه "استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب". إن القيمة المضافة لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب لعام 2005، هو تماسكها مع عدد كبير من الاستراتيجيات الشاملة (مثل استراتيجيات الأمن الداخلي والخارجي للاتحاد الأوروبي) والاستراتيجيات الفرعية (مثل مكافحة التطرف والتوظيف ومكافحة تمويل الإرهاب وحماية البنية التحتية الحيوية والجمارك)

2- استنتج الاوروبيون أن مكافحة الإرهاب هو مجال سياسة "مركب" ينطوي على تحديات تتعلق بالتنسيق والاتساق و الاستمرار، و لم يكن دائما واضحا للاوروبيين من هو المسؤول عن هذه العمليات. الا أنه كان هناك مؤخرا مبادرتان إضافيتان لتحسين التعاون فيما يتعلق بالأمن الداخلي.

3- تم إطلاق "الأجندة الأوروبية حول الأمن" في عام 2015 من أجل "تقديم قيمة مضافة لدعم الدول الأعضاء لضمان الأمن" من خلال تحسين تبادل المعلومات ومنع التطرف[1] بعد الهجمات التي وقعت في بروكسل في مارس 2016، تم إطلاق "الاتحاد الأمني" كوسيلة " لتخطي مفهوم التعاون لحماية الأمن الداخلي الوطني نحو فكرة حماية الأمن الجماعي للاتحاد ككل" مع التأكيد على ضرورة تحسين مشاركة المعلومات.

4- وفي الوقت الحاضر، يشارك عدد كبير جدا من الجهات الفاعلة في تصميم وتنفيذ هذا المجال من مجالات السياسة العامة، وتتداخل مهام الجهات الفاعلة الفردية في بعض الأحيان. وهذا هو الحال بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بالاستراتيجيات التي يمكن أن يصدرها المجلس الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي

[1] -وينسينك، باس وارمنهوفن، روس هاسنوت، روب ويسلينك، الدكتور بيبي فان جنكيل :" **سياسات الاتحاد الأوروبي بشأن مكافحة الإرهاب**"، 2017، ص 43- 50

واللجنة، مما يجعل من غير الواضح من هو المسؤول. كما أن المفوض المعين حديثا للاتحاد الأمني وتعيين اختصاصاته في مواجهة منسق مكافحة الإرهاب التابع للاتحاد الأوروبي يزيد من تعقيد المسائل المتعلقة بالتنسيق.

5- من المؤكد أنه ليس من المفيد لهذه الحالة عدم وضوح معنى مصطلح "الأمن الداخلي"، ومدى استعداد الدول الأعضاء لاستدعاء هذا الشرط الاستثنائي من أجل إعطاء الأولوية لكفاءاتها الوطنية. ويبدو أن هذا يتناقض مع ما أعرب عنه بصورة منتظمة من قناعة بأن طبيعة التهديد بالإرهاب لها طابع عبر الحدود، وبالتالي فإن مجرد اتخاذ إجراءات وطنية لن يكون كافيا للتصدي للطبيعة الحقيقية للتهديد.

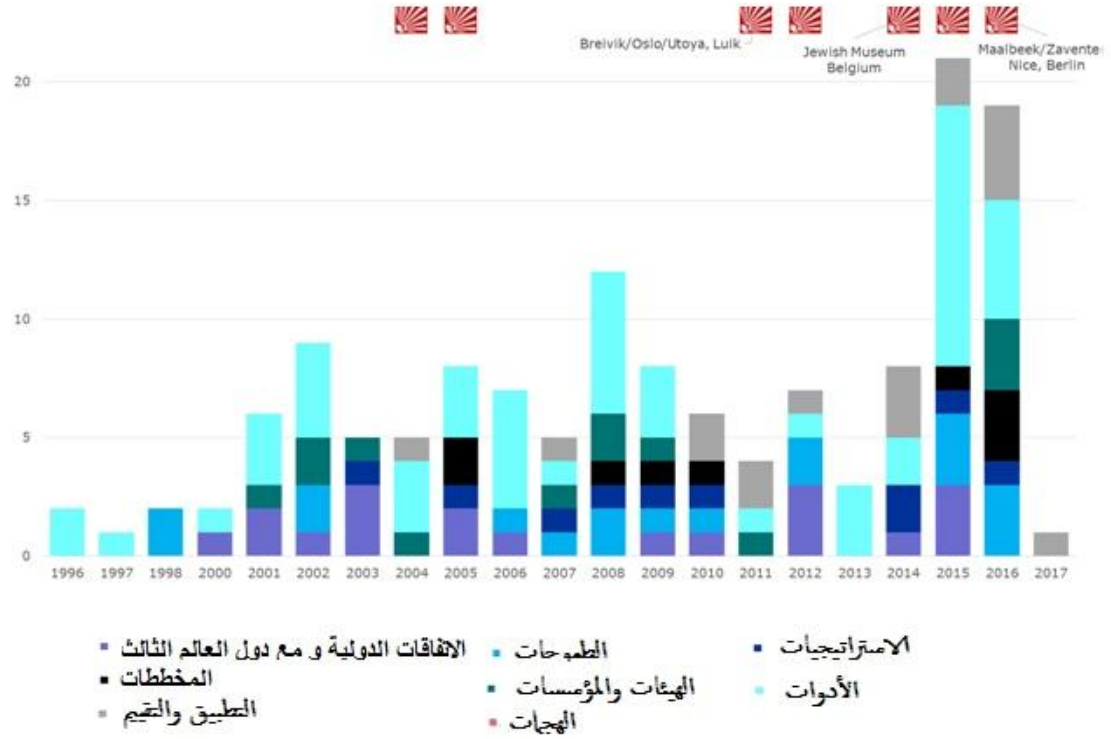

شكل 2 : التطبيق و التقييم مقارنة بالسياسات و الاستراتيجيات وادواة مكافحة الارهاب في الاتحاد الاوروبي بين 1996- 2016

المصدر: وينسينك، باس وارمنهوفن، روس هاسنوت، روب ويسلينك، الدكتور بيبي فان جنكيل :" سياسات الاتحاد الأوروبي بشأن مكافحة الإرهاب"، 2017

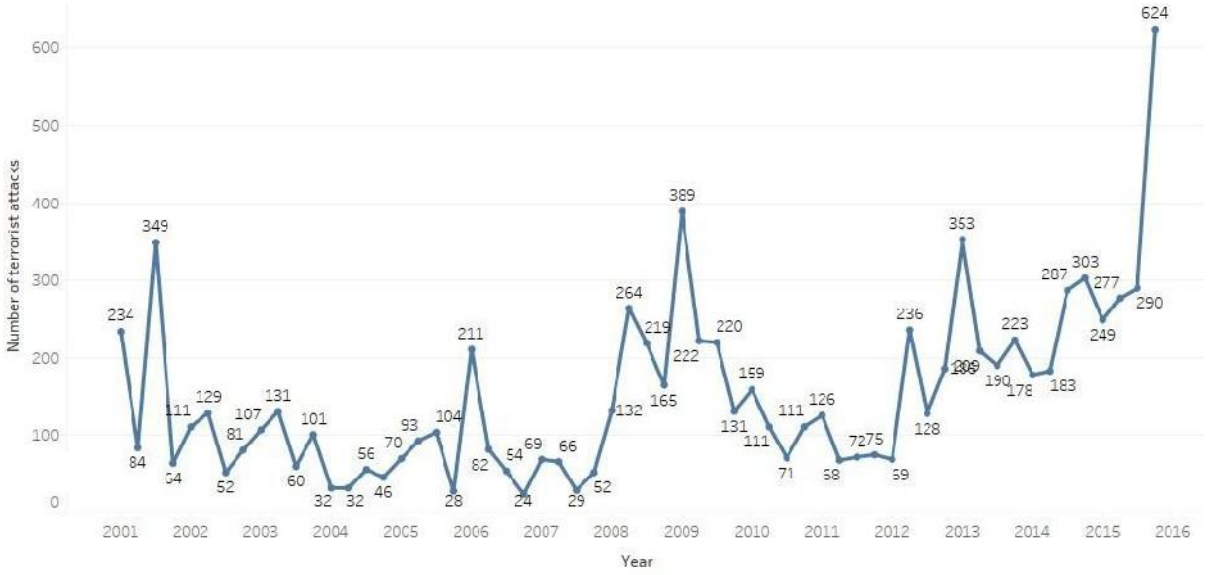

شكل 3: عدد الهجمات الارهابية في الاتحاد الاوروبي من 2001-2016

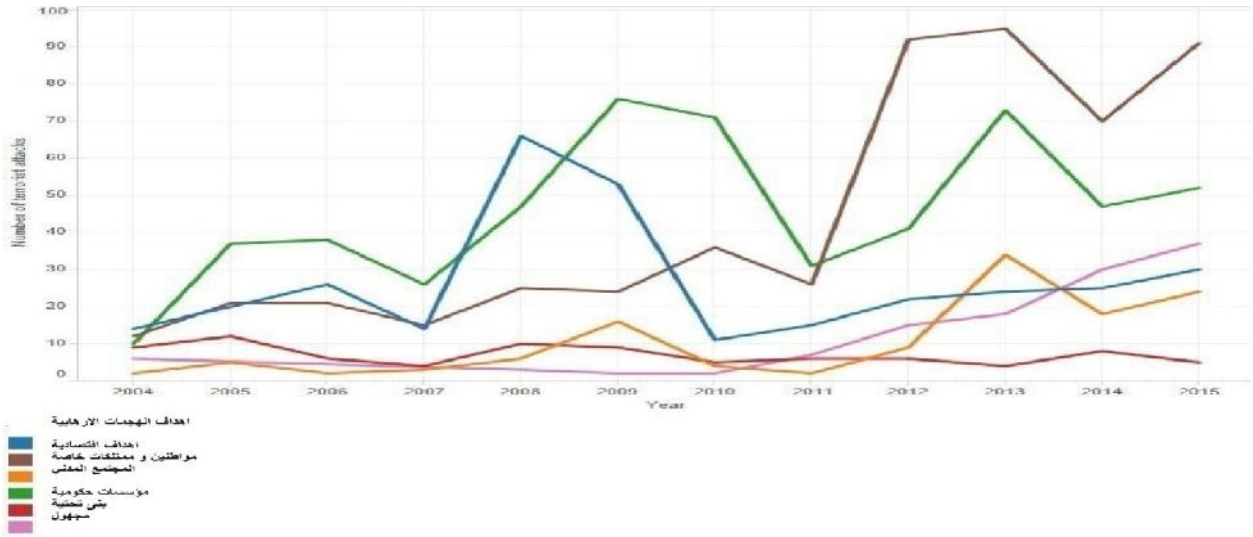

شكل 4 : اهداف الهجمات الارهابية في الاتحاد الاوروبي من 2004-2015

المصدر: وينسينك، باس وارمنهوفن، روس هاسنوت، روب ويسلينك، الدكتور بيبي فان جنكيل :" سياسات الاتحاد الأوروبي بشأن مكافحة الإرهاب"، 2017

- **ويمكن تقديم ملاحظات تتعلق بالأهمية والاتساق والفعالية:**

1- تطلب البيئة الديناميكية واستراتيجية مكافحة الإرهاب غير المتماثلة بناء سياسات تتيح لصانعي القرار – بشكل تعاوني – الاستجابة بسرعة لتحديات اليوم، مع أخذ الوقت الكافي للتحضير للتطور الذي يحدث في المجتمع لكي يتمكن من مواجهة تحديات المستقبلية. ومن منظور هذا الأخير، فإن ضمان الامكانات والقدرات الطويلة الامد لمكافحة الإرهاب على جميع المستويات، وإجراء بحوث حيوية بشأن التدابير الأكثر فعالية، هي بعض العناصر الرئيسية التي يمكن للاتحاد الأوروبي أن يسهم فيها.

2- لا يتضمن هيكل الاتحاد الأوروبي بالطريقة التي ينتظم بها في الوقت الحاضر مركزا منتظما بشأن تهديدات الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، كما أن طريقة تقييم التهديدات لها آثار على مختلف السياسات القائمة. كما أن دراسات الاستشراف المستقبلية التي تتناول التطورات متوسطة المدى (5-10 سنوات في المستقبل) ليست حاليا جزءا من أدوات صنع السياسة في الاتحاد الأوروبي. ويتعامل كل من اليوروبول ومركز الاستخبارات في الاتحاد الأوروبي مع تقييم التهديدات، ولكن ليس بطريقة متكاملة، ويفتقر إلى الانتظام اللازم لمواجهة التهديدات المتغيرة باستمرار، ويفتقر إلى توعية الجمهور العام.

3- يعكس جدول أعمال مكافحة الإرهاب في المقام الأول الهواجس الأمنية للدول الأعضاء في غرب وشمال أوروبا حول الجهاد الاسلامي. قد تكون تصورات التهديد وموروثات مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء في وسط وشرق أوروبا مختلفة. وعلاوة على ذلك، فإن إمكانات العنف السياسي لا تقتصر على الجهاديين، كما أظهر الهجوم الذي قام به أندرس بهرينغ بريفيك في النرويج في عام 2011.

4- سيستفيد هيكل سياسة الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب إن جعل أهدافه وفرضياته الأساسية أكثر وضوحا. والواقع أن الاتحاد الأوروبي "يوسع شبكة" مكافحة الإرهاب من خلال تجريم الأعمال التحضيرية بشكل متزايد في سياق توجيه

الاتحاد الأوروبي الجديد بشأن مكافحة الإرهاب. ويعتبر هذا غير فعّال من قبل الخبراء .

5- يمكن لتدابير مكافحة الإرهاب أن تكون لها شرعية أعلى – وبالتالي فعاليتها بوجه عام – إذا شاركت منظمات حقوق الإنسان في مرحلة صنع السياسات، بدلا من أن تجعل التدابير عرضة لانتقاداتها بعد تنفيذها. وبسبب خطر الإضرار بحقوق الإنسان، فإن وجود رقابة له ما يبرره. ويمكن تحقيق ذلك على سبيل المثال من خلال تعديل تفويض وكالة الحقوق الأساسية، أو لجنة البرلمان الأوروبي أو من خلال مراجع مستقل مماثل للمراجع في المملكة المتحدة.

6- على الرغم من التأكيدات المتعلقة بمزيد من مشاركة المواطنين في إعداد مبادرات جديدة، فمن بين المبادرات التشريعية ال 88 المتعلقة بمكافحة الإرهاب منذ عام 2001، أجريت في ثلاث حالات فقط مشاورة عامة. ولم يخضع سوى ربع التدابير الملزمة قانونا التي اعتمدت منذ عام 2001 لتقييم. ومما يلفت النظر بشكل خاص عدم وجود تقييم حيث يتعلق الأمر بالتوجيه الجديد المتعلق بمكافحة الإرهاب الذي يحل محل القرار الإطاري 475/2002. ولم يقترن أي من مبادرات المجلس بتقييم. ولا يعوض النقص في المشاورات العامة والتقييمات المسبقة عن عمليات الاستعراض أو التقييمات اللاحقة.

7- من بين القضايا المتكررة بين الممارسين والخبراء على حد سواء انعدام الثقة الواضح بين الخدمات داخل الدول الأعضاء فيما بينها، مصحوبا بحدود قانونية معقدة تعرقل المشاركة والتبادل الفعّال للمعلومات. وعلى وجه الخصوص، دعت اللجنة الدول الأعضاء إلى "تيسير إنشاء مركز لتبادل المعلومات يقوم على التفاعل بين مجتمع إنفاذ القانون ومجتمع الاستخبارات، في إطار الفريقCTGو ECTC ، وفقا للقواعد والترتيبات ذات الصلة للاتحاد الأوروبي والقوانين[1] .

[1] - نفس المرجع، ص 65-76.

– عند تقييم التطورات فيما يتعلق بالتهديدات الإرهابية فضلا عن تصميم السياسات وتنفيذها على مر الزمن، فإن السؤال هو ما إذا كان الاتحاد قد انتقل إلى الأمام و تطور الى مرحلة ما بعد إنشاء شبكة التعاون غير الرسمية التي أنشئت خلال عملية تريفيTrevi process . وفي مجالات تبادل البيانات والتعاون القضائي والشرطي، لا يزال مبدأ التبعية يطبق، فضلا عن شرط الاستثناء المتعلق بالقضايا المتعلقة بالأمن الداخلي، مما يسمح للدول الأعضاء بالتفكير في سيادتها الوطنية مما يسبب الانحراف عن خط سياسة الاتحاد الأوروبي حول مكافحة الارهاب.

– بالنظر إلى كثرة الاستراتيجيات الفرعية وخطط العمل ومجالات السياسة المتداخلة ذات التدابير المتعددة، فإن السؤال المطروح هو ما إذا كانت استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب تحتاج "التوجيه المفاهيمي" الاستراتيجي والإطار لربط جميع مجالات السياسة الفرعية معا، في الوقت نفسه وضمان الاتساق والاستمرارية، وخدمة الاهتمامات الأمنية القصيرة والطويلة الأجل على حد سواء بطريقة فعالة من أجل الحفاظ على أهميتها. وبدلا من ذلك، فإن تأثير الاستراتيجيات الفرعية (فضلا عن خطط العمل) هو تفكيك مكافحة الإرهاب في عدد من الأجزاء "المركبة" وإدماجها في مجموعة من مجالات السياسة المختلفة، كالاجتماعية والمالية، وإنفاذ القانون، والبنية التحتية الحيوية، وأمن الحدود. لذا من المهم إعادة تصميم حقل السياسة بأكمله، للبدء مع لائحة نظيفة وإعادة تقييم ما يعمل وما لا.

– أدت الاستراتيجيات الشاملة وظيفة مماثلة من خلال ربط مكافحة الإرهاب مع السياسة الخارجية والأمنية المشتركة the EU's CFSP وعن طريق التأكيد ليس فقط على الروابط عبر الحدود الدولية وبالتالي عدم وضوح الخط بين الأمن الداخلي والخارجي و حتى مع اجهزة متابعة الجريمة المنظمة. وهذا ما يثير تساؤلات عن المجالات التي تكون فيها حدود سياسة مكافحة الإرهاب الاوروبية الجديدة.

– من الصعب على سبيل المثال التمييز بوضوح بين تدابير مكافحة الإرهاب، والتدابير الأمنية الأخرى و أهداف مكافحة الإرهاب. في الواقع، فإن معظم التدابير

الـواردة سـابقاً لا يمكـن تصـنيفها كتـدابير مكافحـة الإرهاب بنسـبة 100٪، ولكـنها تدابير "ذات الصلة"[1].

– يمكـن فـي بعـض الأحيـان إدخـال تـدابير علـى أنهـا لأغـراض مكافحـة الإرهـاب، فـي حـين أن هـذه التـدابير لا تسـتخدم فـي الممارسـة العمليـة إلا فـي جـزء صـغير مـن الحـالات لأغـراض مكافحـة الإرهـاب، وينبغـي التأكيـد علـى أن هـذا لـيس دائمـا نتيجـة متعمـدة. فعلـى سـبيل المثـال، كـان تقـديم مـذكرة الاعتقـال الأوروبيـة جاريـا بالفعـل (فـي الواقـع، اتخـذ القـرار فـي مجلـس n Council Tampere1999) عنـدما تـم تقديمـه بعـد "سـبتمبر" وقـدم كتـدبير "... يسـهم إلـى حـد كبيـر فـي التعجيـل بمحاكمـة الإرهـابيين وغيـرهم مـن المجـرمين الخطـرين الـذين يعملـون داخـل أراضـي الاتحـاد الأوروبـي "فـي عملية جرد اللجنة.

– إن البيئـة الأمنيـة المتطـورة باسـتمرار، والتـي تتطلـب اسـتجابة فـي وقـت واحـد علـى المـدى القصـير وطويـل الأجـل، يتطلـب مـن الاتحـاد الأوروبـي إظهـار صـفات امكانيـة التـأقلم السـريع والمرونـة. ولتحقيـق ذلـك، سـيكون مـن الضـروري علـى الأقـل معرفـة مـن هـو علـى رأس الاسـتراتيجية العامـة وتنسـيق الأنشـطة، ولكـن الحالـة الراهنـة تظهـر بـدلا مـن ذلـك مجـالا مزدحمـا جـدا مـع عـدد كبيـر جـدا مـن الجهـات الفاعلـة المشـاركة فـي تصميم وتنفيذ مختلف السياسات، وأحيانا حتى بتداخل التفويضات.

- وعنـد النظـر إلـى الفعاليـة مـن حيـث التعـاون، اتضـح مـن المقـابلات أن هنـاك قنـاة رسـمية للتعـاون، فضـلا عـن قنـاة غيـر رسـمية، وأن هـذا الأخيـر مهـم للغايـة، وبالتـالي ينبغي تعزيزه بدلا من إنشاء إطار آخر والتعاون أو تبادل البيانات.

[1] - ملاحظات وردت أيضا في 2011 من قبل برايس ووتر هاوس كوبرز، :" التكاليف التقديرية لتدابير مكافحة الإرهاب في الإتحاد الاوروبي"، تقرير للحريات المدنية والعدالة والشؤون الداخلية للبرلمان الأوروبي، اطلع عليها http:// www.europarl.auropa.eu/regdata.

المبحث الثاني: السياسات الأمنية الأوروبية في ظل توجهات حلف الناتو:

المطلب الأوّل: حلف الناتو والإتحاد الأوروبي: التعاون والأمن:

تتضمن التحديات الأمنية الراهنة عدداً كبيراً من المخاطر المعقّدة والناشئة، كالإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل وانهيار الأنظمة والصراعات المجمدة والمتواصلة والجريمة المنظمة وتهديدات الإنترنت ونقص الطاقة وتدهور الأوضاع البيئية والمخاطر الأمنية المرتبطة بها والكوارث الطبيعية والاصطناعية وتفشي الأمراض والأوبئة وغيرها من المخاطر. ولا شك في أن مواجهة هذه التهديدات بفاعلية يتطلب شراكة واسعة النطاق وتعاوناً وثيقاً بين حلف الناتو والاتحاد الأوروبي[1].

يجب على المنظمتين أن تتوخيا مقاربة ذات أبعاد متكاملة إزاء القضايا الأمنية، والعمل على نحو مشترك في مجال الدفاع. وعلى الرغم من أنه لا التقسيم الجغرافي ولا حتى التقسيم الوظيفي للمهمات، يبدو خياراً مجداً وفعالاً، فإن ما بات الآن مقبولاً لدى البعض هو أن بعض أنماط التمدد، كحفظ السلام في إفريقيا ودول البلقان، على سبيل المثال، يجب أن تكون تحت إمرة الاتحاد الأوروبي، بينما يجب أن تكون المهمات الأخرى، كالعمليات التي يجري تنفيذها حالياً في أفغانستان ضد الطالبان، تحت إمرة حلف الناتو.

1/ استفادة الطرفان من أزمة البلقان:

مثّل التوصل إلى اتفاقية إطار أوهريد لمنع نشوب الحرب في مقدونيا، إحدى جمهوريات يوغسلافيا السابقة، أحد الأمثلة على التعاون الناجح بين حلف الناتو والاتحاد الأوروبي في القضايا الأمنية. ففي فبراير 2001، وفي ذروة الصراع العرقي بين قوات أمن البلاد والمتمردين الألبان المسلحين، قام حلف الناتو والاتحاد الأوروبي بتنسيق المفاوضات التي أدت إلى توقيع اتفاقية أوهريد في شهر أغسطس من تلك السنة.

[1] - أدريان بوب ، مقال : مجلة حلفة الناتو العلاقة الناشئة بين الاتحاد الاوروبي وحلف الناتو".

وفي الشهر نفسه، أطلق حلف الناتو عملية الحصاد الأساسي التي استغرقت ثلاثين يوماً بهدف نزع سلاح المجموعات الألبانية وتدمير الأسلحة التي يتم جمعها منها. وقد تبع ذلك عملية أمبر فوكس Amber Fox التي استغرقت ثلاثة أشهر، والتي استهدفت حماية المراقبين الدوليين الذين يشرفون على تطبيق اتفاقية السلام في مقدونيا، إحدى جمهوريات يوغسلافيا السابقة. وللحد من إمكانية الارتداد عن المسار المتبع، وافق حلف الناتو على مواصلة دعمه لعملية انسجام التحالف، التي بدأ تنفيذها في ديسمبر 2002 واستمرت حتى مارس من السنة التالية، عندما تم تسليم المهمة للاتحاد الأوروبي.

وفي أواخر شهر مارس 2003، أطلق الاتحاد الأوروبي أول مهمة حفظ سلام له على الإطلاق، حملت اسم عملية كونكورديا، وعُدَّت أيضاً أول تطبيق لاتفاقية برلين زائد. وأبقى حلف الناتو على مقر قيادة صغير له في (سكوبيي) لمساعدة سلطات البلاد على تطوير الإصلاحات في القطاع الأمني والتكيف مع معايير حلف الناتو.

يتعين على حلف الناتو والاتحاد الأوروبي أن يركزا على تعزيز قدراتهما الرئيسية، ورفع مستوى تبادلية التشغيل بينهما وتنسيق العقيدة العسكرية والتخطيط والتقنيات والأجهزة والتدريب، وواصل الاتحاد الأوروبي تنفيذ عملية (كونكورديا) حتى ديسمبر 2003، تبعتها مهمة أمنية مدنية أُطلِق عليها اسم عملية (بروكسيما)، استمرت حتى نهاية عام 2005. وكان هناك تنسيق جيد وتعاون وثيق بين دوائر الشرطة في الاتحاد الأوروبي والدوائر الأمنية في مقدونيا، إحدى جمهوريات يوغسلافيا السابقة، أثناء تنفيذ عملية بروكسيما. كما ساعدت دوائر شرطة الاتحاد الأوروبي في عملية إصلاح وزارة داخلية تلك البلاد، بالإضافة إلى تقديمها مساعدات لإنشاء إدارة حدود متكاملة، علماً أن عملية "بروكسيما" هي مهمة شرطة تستغرق عاماً واحداً ولها مهام محددة[1].

[1] - عماد جاد (محرراً) :" **الاتحاد الأوروبي: من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة**" القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2001م) ، ص 27.

وهنـاك أمثلـة جيـدة أخـرى مـن البوسـنة والهرسـك. ففـي ديسـمبر 2004، أنهـى حلـف النـاتو عمليـة القـوة التنفيذيـة IFOR قـوة تحقيـق الاسـتقرار SFOR التـي استمرت طيلـة تسـع سـنوات، وسُـلِّمت تلـك المهمـة للاتحـاد الأوروبـي، الـذي بـدأ علـى الفور عملية آلثيا بقوة بلغ تعدادها 6000 جندي مدربين بصورة جيدة.

وكمـا حصـل فـي العمليـات التـي تـم تنفيـذها فـي مقـدونيا، إحـدى جمهوريـات يوغسـلافيا السـابقة، تـم تكليـف نائـب القائـد الأعلـى لقـوات الحلفـاء فـي أوروبـا ليكـون قائـداً للعمليـات، يعمـل بتوجيـه سياسـي وبتعليمـات مـن اللجنـة السياسـية والأمنيـة فـي الاتحاد الأوروبي.

2/ تعزيز القدرات والإمكانيات:

يتعـين علـى حلـف النـاتو والاتحـاد الأوروبـي أن يركـزا علـى تعزيـز قـدراتهما الرئيسـية، ورفـع مسـتوى تبادليـة التشـغيل بينهمـا وتنسـيق العقيـدة العسـكرية والتخطـيط والتقنيـات والأجهـزة والتـدريب، وذلـك بهـدف تعزيـز آفـاق التعـاون بينهمـا، وبـين الطموحـات الأوروبيـة السـاعية إلـى ترجمـة ثقلهـا الاقتصـادي إلـى ثقـل سياسـي، لتصـبح لاعبـاً قويـاً علـى مسـرح السياسـة الدوليـة، والتـي تـرى بـان الحلـف الأطلسـي هـو العـائق أمـام هـذا الطمـوح (الانتقـال مـن السياسـة الـدنيا- الاقتصـاد – الثقافـة إلـى السياسـة العليـا- السياسـة الخارجيـة والأمـور الدفاعيـة والأمنيـة). ويتضـح ذلـك فـي احـد وضـائف الحلـف وهـي منـع تـامين السياسـات الدفاعيـة والامنيـة مـن جانـب الـدول الأعضاء[1].

فـي قمـة الحلـف لعـام 2006 التـي عُقـدت فـي (ريغـا)، تـم إعـلان الجاهزيـة الكاملـة لقـوة الـرد السـريع التابعـة للحلـف، ليمثـل نقطـة تحـول رئيسـية. فقـد باتـت هـذه القـوة التابعـة لحلـف النـاتو قـادرة حاليـاً علـى تنفيـذ المهمـات فـي أي مكـان مـن العـالم، ومهمـا كانت نوعية العملية المطلوبة.

ومـا زالـت خطـط الاتحـاد الأوروبـي، منـذ قيامـه فـي عـام 2004، لتطـوير "مجموعـات قتاليـة" علـى المسـتويين المحلـي والـدولي تحظـى باهتمـام رئيسـي مـن قبـل

[1] - الهواري أنور :" **الناتو ومستقبل الأمن الأوروبي**"، مجلة السياسة الدولية، ص 67- 68.

سياسة الأمن والدفاع الأوروبية. وتتألف كل مجموعة قتالية من 1500 جندي، وهناك مجموعتان من هذه المجموعات ذات التسليح المشترك جاهزتان للقيام بواجبهما في أي وقت كان، وهما تؤمّنان للاتحاد الأوروبي بذلك قدرة عسكرية "جاهزة" للرد على الأزمات حول العالم. وعلى الرغم من ذلك، فإن المطلوب بذل مزيد من الجهود في مجالات أخرى كالتنسيق المدني- العسكري لضمان قيام المجموعات القتالية بواجبها على أكمل وجه.

ولأن حلف الناتو والاتحاد الأوروبي مدركان لإمكانية حدوث ازدواجية في المهمات بين قوة الرد السريع التابعة لحلف الناتو ومجموعات الاتحاد الأوروبي القتالية، فقد بدأ حلف الناتو والاتحاد الأوروبي العمل على قيام تكامل بين القوتين. وعلى الرغم من ذلك، فإن برامج الاكتساب والاستثمار الحالية لا تلبي حاجات القوات الدولية في هذه الأيام. ويجب أن تكون أدوار الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو في ذلك المجال مكملة بعضها لبعض، كما يجب العمل على تعزيز التعاون بين المنظمتين ورفع مستواه لضمان تأمين المستلزمات بأسعار معقولة.

المطلب الثاني: التوجهات الجديدة لحلف الناتو

1/ توجه حلف الناتو نحو العالمية:

استناداً إلى "الدروس المستخلَصة" من البلقان، وباعتبار أن المسرح الجديد للعمليات بات عالمياً، فإن التعاون والتنسيق بين المنظمتين يجب أن يرقى إلى مستويات جديدة.

وبما أن حلف الناتو بات يدرك البعد العالمي للأمن الدولي بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية، فقد أقحم نفسه وعلى نحو جدي في عمليات "خارج المنطقة"، بعيداً عن مركز ثقله الأوروبي- الأطلسي الأصلي. وقد فتح الحلف الباب للحوار السياسي والمشاورات والشراكات مع عدد من الدول المهمة البعيدة عن المنطقة الأطلسية- الأوروبية، بما فيها أستراليا ونيوزيلندا وباكستان، وذلك من خلال تسلمه قيادة قوة المساعدة الأمنية الدولية "إيساف" في أفغانستان.

كما أصبح الاتحاد الأوروبي وعلى نحو متزايد طرفاً دولياً فاعلاً أيضاً، يقوم بإدارة الأزمات العسكرية والمدنية وكذلك الإصلاحات في قطاع الأمن وتنفيذ حكم القانون ومهمات المساعدة على حفظ أمن الحدود داخل وخارج حدود دول جواره المباشر. وتشمل الرقعة الجغرافية لمهماته دول البلقان والقوقاز وأوروبا الشرقية والبحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، والأماكن البعيدة أيضاً كجمهورية الكونغو الديمقراطية وإندونيسيا. كما أدى نشر قوات الاتحاد الأوروبي أواسط عام 2006 في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى جذب اهتمام الاتحاد إلى دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لأنها ستكون محور تركيز جديداً بالنسبة لأمن الاتحاد الأوروبي وامتداداته.

ومن المحتمل أن تؤدي الشراكات على المستوى العالمي إلى إقامة ثقافة التعاون الأمني بين التحالف والأطراف الأخرى، والحد من سوء الفهم والأفكار الخاطئة، وزيادة معرفة وإدراك الظروف الإقليمية الضرورية لتحضير ردود أمنية فعالة على التهديدات الحالية والناشئة. ويجب أن يصبح تعاون حلف الناتو مع الاتحاد الأوروبي بمنزلة العمود الفقري لمجتمعات أوروبية- أطلسية قوية، وذلك استناداً إلى هذه الخلفية القائمة على توسيع التعاون الميداني مع الشركاء العالميين البعيدين جغرافياً.

لكن ما كان يحدث أحياناً في الآونة الأخيرة يبدو تنافساً بين المنظمتين يندرج في إطار سباق يتعلق بالمظهر أكثر مما يتعلق بالجوهر، كما حصل أثناء التعاون بين حلف الناتو والاتحاد الأوروبي في دارفور، والذي حدث دون الرجوع إلى ترتيبات (برلين زائد). وقد أكد الأمين العام لحلف الناتو (ياب دي هوب شيفر) ضرورة وقف مثل هذا التنافس، وتفادي حدوث أي ازدواجية في المهمات. بل يجب أن يكون هناك حوار مستديم حول التوفيق بين التحول العسكري وضمان قيام تعاون وثيق في مجالات التخطيط المتقدم وتعزيز القدرات والإمكانيات، بالتزامن مع هيكليات مرنة لغرض تسهيل عملية الاتصال.

ويواجه كل من حلف الناتو والاتحاد الأوروبي تحديات مماثلة في مجالات كثيرة. فمثلا بين عامي 1999 و 2002 لم يتوصل إلى إتفاق بين الحلف والاتحاد الاوروبي بسبب الموقف التركي واليوناني، فتركيا التي لا تنتمي للإتحاد الإوروبي تعتبر نفسها مستبعدة من عملية صنع القرار في السياسة الدفاعية الأوروبية[1].

ومن الأمثلة على ذلك ما يحدث في كوسوفو، حيث يوجد مجال واضح لصنع سياسات منسجمة، بالإضافة إلى إقامة علاقات تعاونية جديدة. وطبقاً لخطة المبعوث الخاص للأمم المتحدة (مارتي أهيتيساري)، فإن الاتحاد الأوروبي سيحل ميدانياً محل الأمم المتحدة في كوسوفو، ويمكن نقل مهمة قوة كوسوفو العاملة حالياً على ترسيخ السلام والاستقرار من إمرة حلف الناتو إلى الاتحاد الأوروبي، وسيكون الممثل المدني الدولي للاتحاد الأوروبي مسؤولاً عن تطبيق اتفاقية الوضع النهائي لإقليم كوسوفو.

كما سيقوم الاتحاد الأوروبي، من خلال مهمة مدنية جديدة تحت مظلة سياسة الأمن والدفاع الأوروبية، بدعم ومساندة حكم القانون. فإدارة كوسوفو، دولة الأمر الواقع، ستمثل تحدياً مهماً لقدرة الاتحاد الأوروبي على إدارة الأزمات المدنية. وستعتمد النتيجة بصورة كبيرة على مجال الانتداب الذي سيقترحه أي قرار مستقبلي لمجلس الأمن الدولي، وعلى التزامات دول الاتحاد الأوروبي.

وقد يظهر مجال آخر للتعاون المثمر بين الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو في دول البلقان، في حال تم توسيع مجال عمل مجلس وزراء دفاع دول جنوب شرق أوروبا ليشمل تخطيط الطوارئ المدنية، وكذلك في حال قيام وزراء الداخلية بتأليف مجلس وزراء الدفاع الداخلي لدول جنوب شرق أوروبا.

كما تؤمّن أفغانستان فرصاً لإقامة مزيد من التعاون بين حلف الناتو والاتحاد الأوروبي. فهذه البلاد، وبالنظر إلى وضعها اليائس، بحاجة إلى مزيد من قوات الشرطة والقضاة والمهندسين وعمال الإغاثة ومستشاري التنمية والإداريين. وهذه

[1] - محمد أحمد مطاوع:" **السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية في ظل عملية توسيع الاتحاد الأوروبي شرقاً**"، رسالة ماجستير القاهرة : جامعة القاهرة ، 2005م ، ص 129- 130.

الموارد جميعها متوفرة لدى جنود حفظ السلام التابعين للاتحاد الأوروبي وليس لحلف الناتو. وكانت المفوضية الأوروبية قد اعتمدت في نوفمبر 2006 مبلغ 10.6 مليون يورو لدعم تقديم الخدمات والحكم المحسن من خلال فرق إعادة الإعمار الإقليمية العاملة تحت إمرة حلف الناتو في أفغانستان. يُضاف إلى ذلك أن مهمة الحلف في أفغانستان قد تستفيد من دعم المهمة المدنية لسياسة الأمن والدفاع الأوروبية لها بهدف تكريس حكم القانون وتدريب قوات الشرطة.

2/ مجالات جديدة من التعاون

تمارس الجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية نشاطاتها حالياً على مستوى العالم، مستفيدة من الاتصالات الفورية وتبادل المعلومات وحرية السفر النسبية. وتُعَد درجة تبادل المعلومات بين الدول وبعض المنظمات كحلف الناتو والاتحاد الأوروبي، وكذلك التعاون فيما بينها لمنع هذه المجموعات من ممارسة نشاطاتها، والمساهمة في جهود مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، تُعَد أمراً جوهرياً وحاسماً.

وبالنسبة لمواجهة تهديدات شن هجمات إرهابية بيولوجية ونشر الأمراض والأوبئة، فإن حلف الناتو والاتحاد الأوروبي منشغلان على حد سواء حالياً برفع درجة الوعي بين دولهما الأعضاء حول فوائد العمل الجماعي وضرورته.

ويبحث الاتحاد الأوروبي عن طرق جديدة للتعاون بين دوله الأعضاء، وخصوصاً أنه يواجه قيوداً على الموارد المتوفرة، مع رفض المقترح الذي تقدمت به المفوضية الأوروبية لإنشاء مخزن مركزي للقاحات. ويعمل حلف الناتو، في هذه الأثناء على الإجراءات المطلوبة لمواجهة هذه الأحداث وعلى دمج خبرات المراكز الطبية المختلفة في عملية التدريب على إدارة الأزمة. واستناداً إلى هذه الخلفية، هناك شعور عام بوجود مجال واسع لمزيد من الحوار والتعاون والتنسيق بين المنظمتين.

وفي إطار المساعي التي يبذلها كل من حلف الناتو والاتحاد الأوروبي للنجاح في مواجهة تحديات الهجمات الإرهابية البيولوجية وانتشار الأوبئة، فإنهما بحاجة إلى استغلال أفضل للمعلومات والخبرات المتبادلة، ولمزيد من التركيز على إدارة

المخـاطر، ورفـع درجـة الـوعي حـول ردود أفعـال الثقافـات الأخـرى، وتبـادل أفضـل الممارسـات المحليـة علـى مسـتوى دولـي، والوصـول إلـى مسـتوى عـالٍ مـن الاسـتعداد والجاهزيـة. ومـن وجهـة نظـر مؤسسـاتية، فـإن بإمكـان المركـز الأوروبـي لمنـع الأمـراض والسـيطرة عليهـا ومركـز حلـف النـاتو لأسـلحة الـدمار الشـامل أن يأخـذا زمـام المبـادرة ليقودا مثل هذا التنسيق الضروري.

مخطط يوضح الهيكـــل التنظيمـــي لحلـــف الأطلـــسي

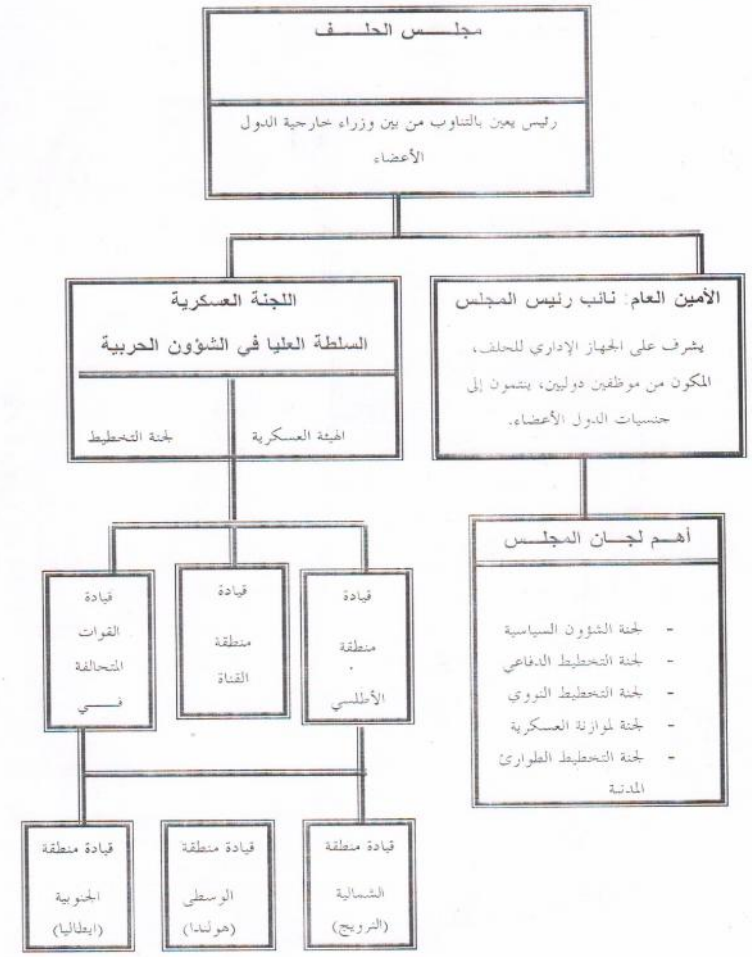

– **المصدر**: يحي أحمد الكعكي، مقدمة في علم السياسة، (دار النهضة العربية)، بيروت، **1983**، ص**383**.

المبحث الثالث: السياسات الأمنية الاوروبية تجاه الأزمة الأوكرانية:

المطلب الأول: أسباب الأزمة الأوكرانية:

يعتبر الموقع الجغرافي الإستراتيجي الأوكراني سلاح ذو حدين، حيث أنها حلقة الوصل بين قوتين عظمتين القوة الشرقية "روسيا" والغربية "الاتحاد الأوروبي" الذي يعتبر بمثابة الحليف للولايات المتحدة.

الموقع الجغرافي والخليفة التاريخية يوضحان أن أوكرانيا كانت جزء من روسيا، لذلك فالمجتمع الأوكراني متعدد الاثنيات والأعراق واللغات منقسم بين شرق من أصل روسي يتحدثون الروسية ويدينون بالانتماء لأصلهم الروسي وللكنيسة الأرثوذكسية ويرون أن روسيا بلدهم الأم، وبين غرب يتكلم اللغة الأوكرانية ويرى أنه جزء لا يتجزأ من القارة الأوربية ويدعو إلى الانضمام للاتحاد الأوروبي ويدين للكنيسة الكاثوليكية في روما.

وأدى هذا الانقسام المجتمعي إلى ظهور انقسام سياسي بين الجزء الشرقي الذي يميل باتجاهاته السياسية إلى روسيا والغربي صاحب الأفكار التحررية واللبرالية الغربية[1].

بدأ الاستقطاب الداخلي عام 2004، عندما تم أجراء انتخابات رئاسية بين المرشحين "فيكتور يانوكوفيتش" الروسي الأصل صاحب التوجه الشرقي و"بتروبوروشينكو" الأوكراني الأصل صاحب التوجه اللبرالي، والتي فاز فيها" فيكتور يانوكوفيتش" بفارق 3%، مما أثار غضب أنصار "بروشينكو "الذين أعلنوا عن وجود تزوير في العملية الانتخابية وقاموا بالتجمهر في الميادين اعتراضا عن النتيجة وقد استخدموا الأوشحة البرتقالية كرمز للتأييد حيث أنه كان لون شعار "حزب بروشينكو" وتصاعدت الاحتجاجات حتى سميت بالثورة البرتقالية.

وامتدت الانقسامات والمظاهرات التي تجمهرت في ميادين العاصمة "كييف" التي تطالب باعتراف "بترويوشينكو" كرئيس شرعي للبلاد، مما عمل على تدخل

[1] - محمد الأمني المقراوي الوغليسي :" **الأزمة الاوكرانية، جذورها، خلفياتها ومستقبلها... بين يدي الأزمة .. السلام والعلاقات الدولية**"، مجلة البيان، 18 مارس 2015.

"المحكمة الأوكرانية" التي حكمت بإعادة الانتخابات وتم أعادة الانتخابات في وجود مراقبة دولية وأعلنت النتيجة بفوز المرشح"بروشينكو ".

حكم الرئيس "بترويوشينكو "، واستطاع المرشح "يانوكوفيتش"، تكوين جبهة معارضة قوية خلال فترة حكم "بيتريوشينكو"، وساعده في ذلك عدم تحقق الأهداف المنشودة من الثورة البرتقالية التي طالب بها الشعب الأوكراني من أمور عدة أهمها: مكافحة الفساد والذي لم يتحقق بل زاد حتى جاء "مؤشر منظمة الشفافية الدولية" لعام 2009 الذي أوضح أن أوكرانيا في المركز 147 من إجمالي 180 دولة بما يساوى 2.2 من 10، مما يعنى بدرجة منخفضة هذا بالإضافة إلى أن هذه الدرجة مساوية لمؤشر الفساد لعام 2004 (عام قيام الثورة البرتقالية).

واستمر الانقسام حتى مجيء موعد الانتخابات الرئاسية 2010 والتي ترشح فيها المعارض للنظام القائم "فيكتور يانوكوفيتش" وفاز بها، وتعهد من خلالها بأجراء تعديلات من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية المتدهورة.

حيث تأثر الاقتصاد الأوكراني نتيجة الأوضاع الداخلية، بالإضافة إلى السبب الرئيسي المتمثل في الأزمة الاقتصادية الكبرى 2009، التي أثرت على الأوضاع الاقتصادية الأوكرانية بشكل أساسي من (بطالة، عجز في الموازنة ،انخفاض حجم الاستثمارات الخارجية و زيادة معدلات الأفراد تحت خط الفقر ...).

ونتيجة للأزمة الاقتصادية 2009 اتجهت أوكرانيا للدعم الخارجي ولأهميتها الإستراتيجية كانت موضع اهتمام من قبل روسيا والاتحاد الأوروبي من أجل تقديم المساعدات الاقتصادية، لكي تستطيع التعافي وذلك بسبب تأثيرها على اقتصاديتهم في مجال التصدير خصوصا (الطاقة والمواد الغذائية).

حيث أن "الاتحاد الأوروبي" يعتمد عليها بصفة أساسية في "استيراد" المواد الغذائية، وفى نفس الوقت هي معبر مرور الغاز من روسيا للاتحاد الأوروبي، لذلك عمل كلا منهما على مساعدة أوكرانيا. فقدم الاتحاد الأوروبي وعد بـ"الموافقة" على طلب القرض الأوكراني عن طريق "صندوق النقد الدولي". كما قدمت "روسيا" قرض بقيمة 15 مليون دولار للحكومة الأوكرانية.

هذا بالإضافة إلى التسهيلات الروسية التي قدمتها من خلال خفض أسعار الغاز المصدر لأوكرانيا من 450 دولار إلى 268 دولار لكل ألف متر مكعب، مما عمل على وضع أوكرانيا في موضع حيرة بين الجهتين المنافستين،ولكن الحكومة الأوكرانية فضلت الخيار الروسي وذلك بسبب التسهيلات المقدمة سواء كانت في مجال الطاقة أو القرض الذي تقدمه على هيئة سندات في الخزانة الأوكرانية.

بالإضافة إلى أن "الخيار الأوروبي" كان وعود بدون دراسات عملية، كما أن القرض كان سيقدم في حالة "الشراكة الأوربية" مع أوكرانيا، مما يستدعى الدراسة الأوكرانية المتأنية لهذه الشراكة.فكان الخيار الروسي هو الأفضل والأسرع لتلك الأزمة.

أثر ذلك على الجانب السياسي نتيجة الانقسام الاجتماعي بين الشرق والغرب، فقامت المعارضة بالاحتجاج على قرارات الرئيس "يانكوفيتش" وبدأ الحشد الجماهيري ضد الرئيس"يانكوفيتش" وسياسته التي اتخذها إزاء التقارب الروسي مقابل البعد عن "الشراكة الأوربية"، وبدأ المعترضون بالتجمهر في ميادين العاصمة "كييف" وقاموا برفع الرايات والشارات المعارضة لموقف الحكومة.

وأستمر الحشد حتى يوم 21نوفمبر 2013، الذي كان بمثابة "نقطة الانطلاق" للمظاهرات رسميا ذلك بسبب تجميد الرئيس " يانكوفيتش" اتفاقية أنشاء منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي.

وجاءت الاعتراضات نتيجة رجوع أوكرانيا عن اتفاقها التي كانت تسعى إليه منذ عام 2009 من أجل قيام شراكة أوربية شرقية تضم دول الجمهوريات السوفيتية السابقة مع "الاتحاد الأوروبي" والتي يتم من خلالها تعزيز التبادل التجاري وتوسيع الأسواق، بسبب أهمية السوق الأوكراني لـ" الاتحاد الأوروبي". فقد أثبتت الإحصائيات أن حجم التبادل التجاري بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي يبلغ 50 مليار دولار سنويا.

وكانت الرغبة الأوكرانية في الشراكة الأوربية منذ النظام الجديد عام 2004 صاحب التوجه الغربي، هذا بالإضافة إلى عدم توافقه مع "روسيا"، التي هي ضد

"سياسته" صاحبه الانفتاح الغربي، مما أدى إلى قيام روسيا بتضييق التعاملات الاقتصادية مع أوكرانيا عن طريق: خفض80% من المرور التجاري للبضائع الأوكرانية بالأراضي الروسية، و أوقفت تصدير الغاز عن أوكرانيا وأوربا، وتحكمت في سعر الغاز لهم عام 2009 حتى زادت نسبته ب300% أي ما يعادل 450 دولار لكل ألف متر مكعب.

مما دفع "النظام الأوكراني" إلى إيجاد حل للضغط الروسي عليه،فقام بالتوجه إلى منفذ وشريك جديد له، فتوجه إلى "الاتحاد الأوروبي" نتيجة الميول السياسية الغربية للنظام الأوكراني في ذلك الوقت، بالإضافة إلى الرغبة الأوربية في الشراكة مع أوكرانيا لما تمثله لها من أهمية إستراتيجية سواء كانت "غذائية" عن طريق المنتجات الغذائية التي تستوردها من أوكرانيا أو "تجارية" من قوة السوق الأوكراني للتبادل التجاري، حيث أن الموقع الجغرافي لأوكرانيا جعلها نقطة التقاء بين القارة الأوربية وقارة أسيا فهي "للاتحاد الأوروبي " بمثابة معبر تجارى في حالة قيام اتفاقيات شراكة مع أسيا أو أي انفتاح اقتصادي تجارى على القارة الأسيوية.

ولكن الموقف تغير مع انتخابات 2010، التي فاز بها المرشح"يانكوفيتش" الروسي الأصل وصاحب التوجه نحو روسيا، لذلك عملت روسيا على دعم النظام الجديد من أجل فرض نفوذها على أوكرانيا بالإضافة إلى التخوف من زيادة النفوذ الأوروبي في أوكرانيا وتعزيز العلاقات بينهم، فروسيا ترى أن أوكرانيا أرث شرعي لها وهى جزء لا يتجزأ من نفوذها لما لها من علاقات إستراتيجية قديمة والاندماج في الاتحاد السوفيتي سابقا.

مقابل هذا رفض المعارضون هذه العلاقة التي تأتى على حساب التقارب الأوروبي، حيث يرى معظم المواطنين الأوكرانيين خصوصا الجزء الغربي من البلاد أن هويتهم بالأساس أوربية وأنهم جزء لا يتجزأ من القارة الأوربية، وأن الاتحاد الأوروبي أحق باتفاقيات الشراكة من روسيا، لذلك تمسك المواطنون بهذه الأفكار أملا منهم في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

نـزل المواطنـون المعارضـون فـي الميـادين الرئيسـية فـي العاصـمة مـن أجـل الاحتجـاج يـوم 21نـوفمبر 2013، وقـاموا بالاحتجـاج عـن تجميـد اتفاقيـة الشـراكة "منطقـة التجـارة الحـرة"، التـي تعمـل علـى تعزيـز العلاقـات الاقتصـادية بالإضـافة إلـى السياسـية مـع الاتحاد الأوروبي وطالبوا بإلغاء التجميد للاتفاقية.

وازداد الأمـر حـدة لعـدم اسـتجابة الحكومـة لهم،بـل عملـت الحكومـة علـى الاتفـاق مـع روسـيا علـى أنشـاء "اتحـاد جمركـي" يـربط بـين البلـدين. فعمـل هـذا التصـريح علـى تفجيـر الأزمـة وزيـادة الحشـود فـي الميـادين ورفـع سـقف الطلبـات لتصـبح "رحيـل الـرئيس" عـن طريـق أجـراء انتخابـات رئاسـية مبكـرة وإجـراء تعـديلات دسـتورية، بـدلا من إلغاء تجميد الاتفاقية.

وكانـت هـذه المطالـب بسـبب تـدخل قـوات الأمـن وأسـتخدمها أدوات القـوة مـن أجـل قمـع المتظـاهرين وإنهـاء الاحتشـاد فـي الميـادين. بسـبب قيـام بعـض المتظـاهرين الاعتـداء على المنشئات الحيوية في الدولة وأثارت الشغب والفوضى في أنحاء البلاد[1].

فتفاقمـت الأمـور لتصـبح "أزمـة سياسـية" بسـبب المطالبـة برحيـل "الـرئيس يـانكوفيتش" وزاد مـن حـدة الأمـر التـدخل الغربـي مـن أجـل احتـرام حقـوق الإنسـان والحـث علـى عـدم اسـتخدام العنـف ضـد المتظـاهرين.عمـل هـذا التـدخل مـن قبـل القـوى الغربيـة المتمثلـة فـي "الاتحـاد الأوروبـي" و"الولايـات" إلـى تفـاقم الأمور،وذلـك بسـبب مـا قـدموه مـن دعـم كامـل لقـوى المعارضـة التـي توصـلت نهائيـا إلـى "عـزل البرلمـان للـرئيس يـانكوفيتش" والمطالبة بتشكيل حكومة جديدة من قبل أفراد المعارضة.

وقـد تـم الأمـر بنجـاح، وتـم تعـين"رئـيس البرلمـان الأوكرانـي" بمثابـة رئـيس مؤقـت للبلاد،كمـا تـم الإفـراج عـن زعيمـة المعارضـة "ايوليـا تيموشـينكو" بـأمر مـن البرلمـان الأوكراني.

نتيجـة لـذلك قامـت روسـيا بالتنديـد،حيث أنهـا تـرى أن هـذا التـدخل فـي أوكرانيـا بمثابـة تـدخل فـي الأمـن القـومي لهـا وزعزعـة للاسـتقرار فـي محيطهـا الإقليمـي. كمـا قامـت بـرفض قـرار عـزل الـرئيس وقامـت بحمايتـه واستضـافته، وقـد أعلـن "يـانكوفيتش" أنـه

[1] – محمد الامين المقراوي، مرجع سابق.

الـرئيس الشـرعي لأوكرانيـا وأن مـا حـدث هـو "انقـلاب" بسـبب التـدخلات الغربيـة.كمـا قـاموا بالتنديـد علـى الإفـراج عـن " يوليـا تيموشـينكو"، لأنهـا خطـوة تمثـل الرغبـة الغربيـة في أظهار الموالين لها،حيث أن "يوليا" تحظى بدعم من القوى الغربية.

فلـذلك عملـت هـذه الأزمـة إلـى التـدخل مـن قبـل القـوتين سـواء كـان المباشـر أو غيـر المباشر، من أجل حماية مصالحهم ومكانتهم الدولية.

المطلب الثاني: التدخل الأوروبي في أوكرانيـــــا وتداعياته:

فقـد تـدخل بـدافع "اقتصـادي "بالأسـاس مـع دوافـع سياسـية إسـتراتيجية، ففـي معظـم الحالات المصالح الاقتصادية هي التي تحركه.

فالسـبب الرئيسـي وراء التـدخل، غضـب "الاتحـاد الأوروبـي" مـن تـدخل "روسـيا"، التـي عملـت علـى إلغـاء إقامـة "منطقـة للتجـارة الحـرة"مـع أوكرانيـا التـي كـان مـن المفتـرض أن تقـوم الاتفاقيـة بتيسـير حركـة التجـارة معـه ومـع أوكرانيـا بسـبب أهميـة السـوق الأوكرانـي للاتحـاد الأوروبـي، فأوكرانيـا بموقعهـا نقطـة التقـاء القـارة الأسـيوية مـع الأوربية ومعبر للتبادل بينهما.

فجـاءت رغبـة "الاتحـاد الأوروبـي" فـي ذلـك منـذ عـام 2007عنـد التصـريح بتعزيـز العلاقـات الأوكرانيـة تحـت عنـوان"اتفاقيـة التعزيـز الجديـدة"، التـي يـتم مـن خلالهـا رسـم العلاقـات بيـنهم خصوصـا الجانـب "الاقتصـادي" عـن طريـق إقامـة "منطقـة للتجـارة الحـرة"، وتـم بالفعـل اتخـاذ إجـراءات رسـمية مـع الحكومـة الأوكرانيـة وسـاعدهم فـي ذلـك انضمام "أوكرانيا "إلى "منظمة التجارة العالمية"عام 2008[1].

وكانـت الرغبـة فـي ذلـك خلـق سياسـات أوسـع للاتحـاد الأوروبـي مسـتقرة مـن خـلال علاقـات اقتصـادية أوثـق. حيـث أن "الاتحـاد الأوربـي" أكبـر شـريك تجـاري لأوكرانيـا والعلاقـات اقتصـادية بيـنهم تقـدم فوائـد كبيـرة لكـلا الطـرفين.لـذلك كانـت الرغبـة فـي تعميق العلاقات عن طريق "اتفاقية التجارة الحرة" الشاملة.

[1] – إيمان أشرف احمد محمد شلبي، :" **الأبعاد الدولية للأزمة الاوكرنية**"، المركز العربي الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

جاءت الأزمة الاقتصادية 2009،وعمل الاتحاد الأوروبي على تحسين الأوضاع حتى لا تتضرر مصالحه المرتبطة بأوكرانيا، ثم جاءت الانتخابات الرئاسية الأوكرانية وتغيرت توجهات النظام. فجدد الاتحاد عرضه على الحكومة الأوكرانية، ووعدها بمساعدتها بقروض من صندوق النقد الدولي، ولكن كانت الشروط أكبر من مقدرة الاقتصاد الأوكراني، بالإضافة إلى قوة العرض الروسي عنه.

فكانت هذه خطوة غير محسوبة "للاتحاد" مما عمل على تخوفه على مصالحة مع أوكرانيا، والخوف من أن تصبح العلاقات الروسية على حساب مصالحه.

هذا بالإضافة إلى الأهمية "الغذائية" التي تمثلها أوكرانيا "للاتحاد" حيث أنها المصدر الرئيسي للمواد الزراعية بسب ما تمتلكه من أراضي زراعية خصبة للزراعة.

بالإضافة إلى أنها معبر خطوط "الغاز الروسي" لأوربا،مما يمثل أهمية "لوجستية" بسبب عدم مقدرة القارة الأوربية العيش بدون غاز سواء في الصناعات أم في المعيشة للتدفئة والأمور اليومية.

كما أن السوق الأوكراني سوق لا يستهان به بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

أما عن الجانب السياسي:

فأوكرانيا تمثل للاتحاد الأوروبي دولة إستراتيجية هامة بسبب موقعها الجغرافي الذي يربط بين قارة "أسيا" وأوربا، مما يعنى نقطة التقاء هامة ليس فقط للمصالح الاقتصادية، بل السياسية الإستراتيجية.

كنقطة هامة للتواصل مع القارة الأسيوية، بالإضافة إلى توسيع نطاق الاتحاد الأوروبي اتجاه شرق أوربا. حيث أن معظم دول "الاتحاد الأوروبي" متمركزين في الجزء الغربي من القارة الأوربية.

بالإضافة إلى "العمق الإستراتيجي"الذي سوف يحصل عليه الاتحاد نتيجة كسب دولة تابعة للنفوذ الروسي. مما يؤدى إلى قلة تأثير أو هيمنة روسيا على هذه المنطقة المسمية ب"الفضاء السوفيتي السابق"[1].

فقد عمل الاتحاد الأوروبي على السعي إلى أنشاء برنامج "الشراكة الشرقية" يضم (أوكرانيا–بيلاروسيا–جورجيا–أرمينيا– مولدافيا وأذربيجان) كخطوة من أجل التقارب مع دول أوربا الشرقية وزيادة العلاقات معهم من أجل كسب نفوذ في هذه المنطقة على حساب النفوذ الروسي.

حيث كان يرغب الاتحاد منذ عام 2004 إلى دعم فرص التعاون بينه والدول الواقعة على حدوده، وعمل إصلاحات سياسية واقتصادية في هذه الدول، حتى يضمن عدم حدوث انقسامات وخلافات مستقبلية بينه وهذه الدول المجاورة له.

نتائج التدخل الغربي:

كنتيجة للأحداث التي مرت بها أوكرانيا نتيجة تأجيل أو رفض التقارب الأوروبي على حساب التقارب الروسي، وتطور الأحداث لصالح الغرب كانت نتائج التدخل كالتالي في عدة أبعاد:– سياسية، اقتصادية.

أولا:البعد السياسي:

عملت القوى الغربية على دعم المعارضة التي تدعو إلى الانضمام إلى "الاتحاد الأوروبي" بكل سبل الدعم سواء كان مادي أو معنوي، وأيدت الخطوات التي تقوم بها من الاحتجاجات وأكدت أنها ثورة من أجل الحرية وأنها امتداد للثورة البرتقالية التي لم تأتى بثمارها طيلة الأعوام السابقة، وقاموا بتأييد مطالب "المحتجين"واستيائهم من نظام الحكم، وأكدوا على "حماية الديمقراطيات" فقد قامت الولايات المتحدة بإرسال "فكتوريا نولاند" مسؤولة الشؤون الخارجية الأمريكية للشؤون الأوروبية والأور آسيوية إلى أوكرانيا وقامت بلقاء المحتجين"بميدان الاستقلال"وتقديم الدعم لهم.

[1] – ابراهيم منشاوي :" **مستقبل العلاقات الأوروبية الروسية في ضوء أزمة القرم**"، المركز العربي للبحوث والدراسات ،11 ماي 2014.

كما قاموا بالاعتراض على سجن زعيمة المعارضة الأوكرانية "يوليا تيموشينكو"، واعتبروا أن هذا إجراء سياسي وليس له علاقة بشق قانوني أو إجرامي، ونتيجة لذلك قاموا بالضغط على الرئيس"يانكوفيتش" في تلك الفترة للإفراج عنها وإرسالها للعلاج خارج أوكرانيا.

وقد توصلوا لحل وسط مع"يانكوفيتش "أن تنقل من السجن داخل البلاد إلى مستشفى قريبة من سجنها من أجل العلاج،وقاموا بتوفير "أطباء ألمان" لها.

حيث تم سجنها سبع سنوات من قبل "يانكوفيتش" بتهمة "إساءة استغلال السلطة" أثناء توليها منصب رئاسة الوزراء.

ثم أزداد الضغط على النظام الأوكراني في ذلك الوقت عن طريق التنديدات أو التهديدات أو الضغط عليه بورقة أخرى متمثلة في "المعارضة".

حتى أصدر البرلمان الأوكراني قرار بعزل "يانكوفيتش"من منصب رئيس الجمهورية، قام البرلمان الأوكراني بالإفراج عن زعيمة المعارضة يوليا تيموشنكو، وقد توصل البرلمان إلى هذا القرار بسبب مساعي أوربية.

وقد عملت القوى الغربية فى تلك الفترة على رسم ملامح المرحلة الانتقالية التي تمر بها أوكرانيا بعد عزل "يانكوفيتش".

كما عمل "الاتحاد الأوروبي"على تجميد الأموال المختلسة من الدولة الأوكرانية وإرجاعها إليها، عن طريق تجميد أموال 18مسؤول أوكراني من النظام السابق والذين كانت تربطهم علاقات بالاتحاد.

حيث عمل البرلمان الأوكراني على تعين رئيس مؤقت للبلاد،ثم دعي هو والقوى الغربية على ضرورة أجراء انتخابات رئاسية مبكرة .

تمت الانتخابات الرئاسية وتقدم العديد من المرشحين أبرزهم "بيترو بوروشينكو" و"يوليا تيموشينكو" أبرز زعماء المعارضة الأوكرانية ضد "يانكوفيتش"، وقد فاز "بوروشينكو" في هذه الانتخابات بنسبة 54,62%.

تولى "بوروشينكو" الحكم و هو الرئيس المعروف بولاءه للغرب و من أنصار فكرة الاندماج الأوروبي، وكانت هذه خطوة إيجابية للغرب حيث تم التخلص من

"يانكوفيتش" صاحب الولاء الروسي، بالإضافة إلى وجود فرصة للقوى الغربية من أجل التفاوض بسهولة على السياسات التي ترغب في تنفيذها مع أوكرانيا.

فقد كان من أهم النقاط التي نادي بها "بوروشينكو" في برنامجه الانتخابي والتي أصبحت فيما بعد تحديا له بعد فوزه في الانتخابات فكرة" الاندماج مع الاتحاد الأوروبي"، لذلك سعى إلى إعادة المفاوضات الأوربية والعمل على إتمامها من أجل الوفاء بوعوده الانتخابية[1].

عمل الاتحاد الأوروبي على اتخاذ خطوات رسمية للبت في هذه القضية الشائكة المتمثلة في التقارب الأوكراني الأوروبي، وبالفعل قامت الحكومة الأوكرانية بتوقيع اتفاق شراكة سياسية مع "الاتحاد الأوروبي"، حيث وقع رئيس الوزراء الأوكراني "أرسيني ياتسينيوك" هذه الاتفاقية خلال قمة لقادة التكتل الأوروبي.

وتم بالفعل توقيع أتفاق "الاندماج" بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي يوم 21مارس عام2014والذى يهدف إلى الشراكة السياسية والتكامل الاقتصادي، وقد تمت هذه الاتفاقية كاستبدال لاتفاقية الشراكة التي قد طرحت أثناء حكم "يانكوفيتش".

وكانت هذه من أهم نتائج التدخل الغربي في الأزمة على الجانب السياسي حيث أنهم لم يقوموا باتفاقية شراكة فقط،بل تطورت وتعمقت لتشمل اتفاقية"مبدئية" من أجل الانضمام المستقبلي للاتحاد الأوربي.

حيث قام البرلمانان الأوكراني والأوروبي بالتصديق على اتفاقية الشراكة التي تهدف إلي "الانضمام " لعضوية دائمة في الاتحاد مع حلول عام 2017، وعملت الحكومة الأوكرانية على الإعلان على استعدادها التام لتلبية جميع معايير وشروط العضوية للانضمام.

كما أعربت عن أملها في سرعة تنفيذ اتفاق الشراكة من قبل الاتحاد الأوروبي، حتى يستطيعوا الانضمام إليها بالإضافة إلى أنهم أكدوا على تأهيلهم واستعدادهم التام لعضوية الاتحاد الأوروبي طبقا للمادة 49 من الاتفاق المبرم بينهم.

[1] – إيمان أشرف أحمد ، محمد شلبي، مرجع سابق.

حيث أن المادة 49 من الاتفاقية تعمل على أن تقوم أوكرانيا بالالتزام بـ :- المعايير التي يطلبها الاتحاد الأوروبي من الدول الراغبة في الانضمام في المجالات الاقتصادية والتجارية المختلفة عن طريق:- عمل أوكرانيا على إزالة القوانين المعرقلة للاستثمارات الخاصة وأصحاب المشاريع، والتي تقوم بعرقلة التعامل بينهم وبين الاتحاد الأوروبي.

كما تقوم أوكرانيا ب الاهتمام باقتصاديات السوق والالتزام بالقواعد الأساسية التي لا تتنافى مع سياسة الاتحاد، والالتزام بالتنسيق المستقبلي بين أوكرانيا والاتحاد في مجالات الاستثمارات، حتى لا تتعارض مصالح الأطراف مع بعضهم البعض.

كما أكدوا على "أهمية المشاورات" داخل "لجنة التعاون" في الاتحاد الأوروبي وسياستها والتي من الممكن أن أقتضى الأمر أن تكون هذه المشاورات سرية مع عدم تبادل المعلومات خارجيا.

المجال الاقتصادي:

كنتاج لعزل "يانكوفيتش" ومجيء "بوروشينكو" صاحب التوجه الغربي، جاء التوجه الاقتصادي الأوكراني متماشيا مع اتجاه القوى الغربية والسياسات التي يريدون تنفيذها وخصوصا سياسات التقارب الأوروبي.

ففي مجالات التعاون:

عمل الاتحاد الأوروبي على توطيد العلاقات الاقتصادية مرة أخرى مع أوكرانيا، وإعادة ملف الشراكة الأوربية معها.

وقد قاموا بتوقيع اتفاقية الشراكة من الأجل الانضمام مستقبلا إلى "الاتحاد الأوروبي"، وعملوا على توقيع اتفاقية " منطقة تجارة حرة شاملة وعميقة" تعمل على زيادة التعاون التجاري بينهم والتنمية الاقتصادية عن طريق "الإزالة التدريجية" للتعريفات الجمركية والحصص التجارية[1].

[1] - محمد نجيب السعد **:" أوكرانيا بين مطرقة الروس وسندان الغرب"**، جريدة لوطن.

حيث تم وضع حزم القوانين والقواعد واللوائح في مختلف القطاعات ذات الصلة بالتجارة. وذلك من أجل تهيئة القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الأوكراني لمعايير" الاتحاد الأوروبي".

بالإضافة إلى رغبة الاتحاد في عمل تنمية مستدامة اقتصادية لأوكرانيا، متماشية مع التنمية الاقتصادية حتى يستطيع خلق بيئة متوازنة بين أوكرانيا ودول الاتحاد.

أما عن نتائج فرض العقوبات على روسيا:- قامت روسيا بالرد عن العقوبات التي تم فرضها عليها، بالتهديد بقطع الغاز عن أوربا وأوكرانيا.

هذا التهديد عمل على أثارة مخاوف الغرب خصوصا" ألمانيا ،فرنسا، بولندا واليونان." بسبب أهمية الغاز الروسي لهم، فعملوا على عمل جهود وساطة بين أوكرانيا وروسيا من أجل إنهاء أزمة الطاقة التي من الممكن أن تتفاقم بينهم.

ولذلك عملت الدول الأوربية إلى الوصول إلى حل مناسب للطرفين الروسي والأوكراني من أجل استمرار تدفق الغاز عبر الأراضي الأوكرانية حتى يصل إلى الأراضي الأوربية.

فقد قامت مفاوضات في "برلين" وتم التوصل إلى اتفاق تعمل روسيا من خلاله إلى استئناف ضخ كميات من الغاز، في المقابل تقوم أوكرانيا بتسديد مبلغ 3.5 مليارات دولار حتى نهاية عام 2014.

وذلك لأن روسيا طالبت أوكرانيا بتسديد الديون المستحقة عليها حتى لا تقوم بوقف ضخ الغاز إليها.

وحددت أنه سوف يتم التسديد على مراحل متتالية لها،متعاقبة وراء بعضها البعض.

وأن تقوم أوكرانيا بإرسال قسط من هذه الديون بقيمة بليونى دولار أي 2 مليار دولار كقسط أولى من الديون.

وعملت روسيا إلى تغيير سعر الغاز ليزداد بمقدار 100 دولار ليصبح سعر الغاز 385 دولار للمتر المكعب.

وذلك تغيرا للقرار التي اتخذته روسيا الذي يعمل على خفض أسعار الغاز إلي أوكرانيا في فترة حكم " يانوكوفيتش" من أجل الرجوع عن الشراكة مع الاتحاد

الأوربي لصالح التقارب معها ليصل إلى حوالي 270 دولارا للمتر المكعب من الغاز، وبذلك فهو يقل عن السعر العالمي بحوالي 100 دولار في تلك الفترة.

وكان رد فعل الموقف الأوكراني لتغير القرارات الروسية في أول الأمر، أن قامت بالاعتراض واتهام روسيا بشن "حرب اقتصادية "عليها.

ولكن تدخل الطرف الأوروبي للتهدئة عن طريق الوساطة بسبب الأهمية الإستراتيجية للغاز الروسي سواء لهم أو حتى لأوكرانيا.

أما عن الجانب الأخر من العقوبات الروسية:

فقد قامت روسيا بقطع الاسترداد من الدول التي فرضت عليها عقوبات، حيث:-

وضعت "قائمة كبيرة" تمنع من خلالها استيراد الأغذية من (منتجات الفواكه والخضراوات واللحوم والأسماك والحليب والألبان) من الدول التي فرضت عقوبات عليها بسبب أزمة شرق أوكرانيا والقرم، والمتمثلة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وأستراليا وكندا والنرويج.

وكان نتاج هذا: قامت "المفوضية الأوروبية" في الاتحاد الأوروبي بتخصص 168 مليون دولار لمساعدة المزارعين الذين تضرروا من حظر روسيا لاستيراد الفواكه والخضراوات من دول الاتحاد.

كما قامت "روسيا" بالتهديد باحتمالية "حظر مرور" رحلات الطيران الأوروبي والأميركي عبر أجوائها باتجاه منطقة آسيا والمحيط الهادي.

الجانب العسكري والإستراتيجي:

نتيجة لنشر روسيا قوتها في الأراضي الأوكرانية، قامت أوكرانيا برفع حالة الاستعداد القصوى وتصعيد الموقف إلى القوى الأخرى.

حيث قام المندوب الأوكراني لدى الأمم المتحدة" يورى سيرغييف" برفع الأمر وأكد أن أوكرانيا في حالة استعداد للدفاع عن نفسها وأنها مستعدة لطلب دعماً عسكريا بأشكاله المختلفة إذا قامت روسيا بالتوسيع من نشاطها العسكري.

لذلك قامت الدول الكبرى بتصعيد اعتراضها:-

فقد قام "الاتحاد الأوروبي" بإدانة التدخل الروسي العسكري في الأراضي الأوكرانية، ووصفه "بالعدوان"ودعت روسيا إلى الانسحاب الفوري من أوكرانيا. كما دعت إلى أهمية إيجاد حل سياسي مستدام، من أجل احترام السيادة، السلامة الإقليمية، ووحدة أوكرانيا واستقلالها[1].

كما أن "الولايات المتحدة" قامت بالتهديد بالرد العسكري عن طريق تسليح الجيش الأوكراني وليس فقط بالاكتفاء بالعقوبات الاقتصادية على روسيا.

حيث أن الولايات أعلنت رفضها لنتائج التصويت الذي يعمل على انضمام القرم إلى روسيا والتصويت الخاص بانفصال مناطق شرق أوكرانيا.

فقد أعلنت أنها قامت برصد تحركات للجيش الروسي تفيد بحشد روسيا لقواتها من شاحنات نقل القوات والذخيرة والوقود وأنظمة المدفعية الثقيلة في اتجاه معسكرات الانفصاليين.

حيث قال البنتاجون الأمريكي أن:- (الشاحنات الروسية الإنسانية، ما هي إلا عبارة عن شاحنات عسكرية بالأساس، من أجل الاستعداد لشن الحرب على أوكرانيا).

كما أوضحوا أن روسيا زادت من حجم قواتها على الحدود مع أوكرانيا إلى أكثر من 18 ألف جندي، كأكبر تواجد عسكري للقوات الروسية على الحدود منذ بدء "الأزمة الأوكرانية"، حيث أن الجنود في وضع استعداد قتالي.

كما عملت "أوكرانيا"على تأكيد الخبر الأمريكي بالاستعداد الروسي للغزو المباشر لها،وأنها قامت بخرق "القانون الدولي" عن طريق تمرير شاحنات بدون أذنها.

أما عن الجانب الإستراتيجي:-

فقد قام "حلف شمال الأطلسي-الناتو" خصوصا الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بالعديد من التصعيدات متمثلة في: التهديد باستخدام عقوبات أكثر على روسيا نتيجة ضم "شبه جزيرة القرم".

[1] - إبراهيم منشاوي ، مرجع سابق.

كما قام الحلف بنشر قواعد عسكرية له بالقرب من الحدود الروسية من أجل عمل مناورات مشتركة في البحر الأسود بمشاركة القوات الأوربية.مما عمل على استياء روسيا لهذا الأمر،خصوصا وأنها قامت بضم القرم لها المطلة على البحر الأسود.

ثم قرر "وزراء دفاع" الدول الأعضاء في الحلف إنشاء "قوة جديدة" تسمى ب"رأس الحربة" ذات تدخل سريع على الحدود مع روسيا،من أجل التصدي لها في حالة أي تصعيد.

حيث وافقت كلا من (فرنسا وألمانيا وايطاليا وإسبانيا وبريطانيا وبولندا) على المشاركة في هذه القوة التي ستكون قادرة على الانتشار في غضون أسبوع في حالات الأزمات.

وتتألف هذه القوة من كتيبة برية نحو خمسة آلاف مقاتل تتلقى الإشارات والعمليات من قوات جوية، بحرية وقوات خاصة.

كما لم يكتفي الحلف بالتصعيدات فقط،بل عمل على العرض على أوكرانيا بالانضمام إليه.

ولذلك قامت الحكومة الأوكرانية بعرض الأمر على البرلمان من أجل أخذ الموافقة على الانضمام.

كما قامت أوكرانيا بالتصديق على" اتفاقية تدريب" تعمل على التدريب المشترك بين قوتها وقوات الناتو لعام 2015،من أجل التعاون في مجالات المعلومات والتدريب المشترك على أنظمة الدفاع.

الجانب الدبلوماسي:

كنتيجة لتطور الأحداث وتفاقم الأزمة وانفصال المقاطعات الشرقية لأوكرانيا، ونشوب النزاع المسلح بين الانفصاليين والقوات الأوكرانية، الذي أدى إلى تخريب المقاطعات وسقوط الجرحى والضحايا بالإضافة إلى عمليات النزوح الجماعي.

كان لابد لإيجاد آلية من أجل وقف أطلاق النار وإرساء لقواعد السلام.لذلك قامت بعض دول الاتحاد الأوروبي بجهود الوساطة بين الطرفين الروسي والأوكراني.

خصوصا "ألمانيا وفرنسا" فقد فقاموا بجهود الوساطة بين الطرفين، وقاموا بالعديد من المفاوضات انتهت بوضع "اتفاقية ميسنك" نسبة إلى "عاصمة دولة بلاروسيا" التي تمت فيها المفاوضات.

وتعمل "اتفاقية ميسنك" على وقف إطلاق النار في شرق أوكرانيا وسحب الأسلحة الثقيلة وإبعاد المدفعية 15 كم عن خط المواجهة من الجانبين لخلق "منطقة عازلة" تبلغ مساحتها 30 كم، ومنع المقاتلات والطائرات بلا طيار من التحليق فوق المنطقة الأمنية التي سوف تراقبها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

كما تعمل على إجراء "إصلاح دستوري" في أوكرانيا يضمن حقوق سكان شرق البلاد، بالإضافة إلى أعطاء منطقة دونباس" الإقليم المنشق" وضعا خاصا، وعلاج أزمات الحدود بالتنسيق مع القوات المنشقة المعروفة "بقوات دونباس".

جاءت "اتفاقية ميسنك" كنتاج مفاوضات مستمرة من مجموعة دول "رباعية النورماندي" التي تضم كلا من (ألمانيا ،فرنسا،أوكرانيا و روسيا)، والتي تعمل على حل الأزمة الأوكرانية بشكل سلمى وإنهاء التدخل العسكري في الأزمة.

وجاء ذلك نتيجة سعى جميع الأطراف من أجل الحصول على حل مناسب للأزمة بدون وقوع خسائر فادحة.

خاتمة

علـى اعتبـار أن مفهـوم الأمـن يتـداول علـى نحـو مـن الغمـوض أكثـر مـن الوضـوح لكـون الدراسـات الأمنيـة لا تـزال جـزءاً مـن حقـل العلاقـات الدوليـة، وكـذا احتـواءه بعـض العناصر المعيارية التي يصعب الاتفاق حولها.

فـإن الجـدل بـين التيـارات النظريـة ذات الصـلة بالدراسـات الأمنيـة فـي الفتـرة مـا بعـد الحرب الباردة تمركز حول خمسة أبعاد أساسية تشمل:

أ. مصادر التهديدات.

ب. طبيعة التهديدات.

ج. طبيعة الاستجابة للتهديدات.

د. من الذين يقومون بتوفير الأمن.

هـ. القيّم الرئيسية موضوع التهديد.

كمـا أن الواقـع والتجربـة أثبتـا لنـا أنـه علـى الـرغم مـن اتخـاذ الأمـن لمفـاهيم جديـدة، وعلـى الـرغم مـن أن الأمـن لـم يعـد يعنـي القـوة العسـكرية إلا أن هـذه الأخيـرة قـد تكـون جزءا مهما منه.

وعليـه يجـب أن لا يقتصـر الأمـن علـى حمايـة الدولـة، وتعزيـز رفاههـا، بـل يفتـرض أن يهتم أيضاً بحماية الأفراد والمجموعات وتعزيز رفاههم.

وضـرورة الاهتمـام برصـد التهديـدات الأمنيـة الجديـدة وتشـخيص مصـادرها والتمييـز بين أنواعها وقياس شدتها ثم التفكير في أساليب التعامل معها.

لقـد أفـرزت التغيـرات الجذريـة فـي عـالم مـا بعـد الحـرب البـاردة تحـولات هامـة علـى المسـتوى النظـري أو المسـتوى الـواقعي العملـي، خاصـة فيمـا تعلـق بموضـوع الأمـن فمـع تعـدد الفواعـل وبـروز تهديـدات جديـدة، بـرزت أنمـاط سـلوكية مختلفـة عـن سـابقاتها، فتشـابك العلاقـات وتسـارع الأحـداث أدى إلـى تصـاعد حـدة بعـض الظـواهر حيـث أصـبح مـن الصـعب علـى دولـة بمفردهـا الـتحكم فيهـا وذلـك لتنـوع طبيعتهـا مـن كونها اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية أو سياسية...

وكـذا مـن حيـث درجتهـا محليـة كانـت أم إقليميـة أم عالميـة وهـذه الظـروف حتمـت فـتح المجـال أمـام التفكيـر فـي إيجـاد صـيغ جديـدة ومناسـبة لمواجهـة هـذه التحـديات يعتبـر الأمـن الإقليمـي، ومـا يحملـه فـي طياتـه مـن آليـات ونمـاذج تطبيقيـة، أحـد أهـم

الصيغ المعتمد عليها من قبل الدول، إذ أصبح يشكل ضرورة لابد من الأخذ به من قبل الوحدات السياسية والوظيفية في أي إقليم، يهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار فعالم ما بعد الحرب الباردة لم يعد يكتفي بالقوة الأحادية الجانب، وإنما صار يتطلب قوة متعددة الأبعاد، وهذا ما يصعب إيجاد في فاعل واحد، حيث يتطلب تظافر جهود مختلف الفواعل والقوى، فالتهديد لم يعد مرتبط بالجانب العسكري فقط ما يتطلب قيام أحلاف عسكرية، ولا بالجانب الاقتصادي فقط ما يتطلب عقد شركات، ولا بالجانب الحضاري فقط ما يتطلب حوار الحضارات، وإنما يتطلب مجموع كل هذا ما يعني إيجاد آليات إقليمية في ضل غياب الأطر العالمية، وانعدام فعالية الأطر المحلية، وهذا بالضبط ما يضمنه مفهوم الأمن الإقليمي، حيث يشكل مدخل وسطي بين ما هو محلي وما هو عالمي.

إن تنوع التهديدات وامتدادها قد يؤدي إلى تعاظم دور وقوة التكتلات الإقليمية لاعتبارها وسيلة جيدة لتحقيق أبعاد الأمن الإقليمي، وقد يؤدي ذلك إلى تغير مفهوم وتوزيع القوة ما يتسبب بدوره في بروز بنى جديدة للأنظمة الإقليمية ومن ثم النظام العالمي.

وعليه يمكن الإقرار بأن النزعة الأمنية الاوروبية جاءت بالاساس لتكريس بنى جديدة ضمن تعقيدات كبرى شكلت التهديدات الراهنة محور الأساس فيها، الامر الذي طغى وانعكس بشكل كبير على مستويات التفاعل الاوروبي – الاوروبي، من جهة وأيضاً على التفاعلات الخارجية لفواعل الامن الاقليمي الاوروبي في تعاطيها مع القضايا الخارجية مثل الأزمة الاوكرانية وأيضا الحرب السورية اليوم من جهة ثانية.

كل ذلك يجعلنا أمام اعتبار مهم وهو ضرورة تصميم مقاربة أمنية أوروبية متكاملة تستوعب جانبا كبيرا من محاور التنافس الدولي اليوم. والذي تشكل كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا محاور مركزية فيه.

قائمة المصادر والمراجع

1.فريجة لدمية:" **استراتيجية الأمن الاوربي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة ، الهجرة نموذجاً**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: سياسة مقارنة.

2.عبد الوهاب الكيلاني وآخرون:" **موسوعة السياسة**"، الجزء الأول، الطبعة03، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990.

3.جون بيلس :" **الامن الدولي في حقبة ما بعد الحرب البادرة**"، جون بيلس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة، 204.

4.لخميسي شيبي :" **الأمن الوطني والعلاقات بين منظمة حلف الشمال الأطلسي والدول العربية**".

5.ناصف حتي :" **النظرية في العلاقات الدولية**"، لبنان، دار الكتاب العربي، 1985، ص55.

6.ناظم عبد الواحد الجاسور :" **موسعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**"، ط1، لبنان، دار النهضة العربية، 2008.

7.زياد عبي الله مصباح :" **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**"، ليبيا، دار الرواء، 2008.

8.خليل حسين :" **نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام**".

9.عادل زقاع :" **المعضلة الأمنية المجتمعية ، خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة**"، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، العدد الأول، سبتمبر 2011.

10. سليمان عبد الله الحربي :" **مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته**"، المجلة العربية للعلوم الساسية، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد19، 2008.

11. حمزاوي جويدة:" **التصوّر الأمني الاوروبي نحو بنية امنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، 2010- 2011.

12. مصطفى كامل محمد:" **الامن الإقليمي واستقرار الشرق الأوسط: المخاطر والفرص**"، مجلة السياسة الدولية، العدد126، أكتوبر 1996.

13. أليسون ، ج، ك، بيلز و اندروكوتي :" **التعاون الأمني الإقليمي في أوائل القرن 21 ، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**"، ترجمة: حسن حسن وآخرون، لبنان، مركز الوحدة العربية، 2006،.

14. أسامة مخيمر :" **التعاون المتوسطي** " القاهرة، مركز المحروسة للبحوث للتدريب والنشر، 1998.

15. أحمد عبد العزيز الأصقر :" **الهجرة الغير مشروعة الانتشار والاشكال والاساليب المتبعة، مكافحة الهجرة الغير مشروعة**"، طبعة 1، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 2010.

16. فريجة لدمية:" **استراتيجية الاتحاد الاوروبي لمواجة التهديدات الامنية الجديدة الهجرة نموذجا**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: سياسة مقارنة.

17. سمير محمد عياد:" **الهجرة في المجال الأورو متوسطي : العوامل والسياسات في الملتقى الدولي: الجزائر والامن في المتوسط**"، جامعة قسنطينة، 2008.

18. ختو فايزة:" **البعد الأمني للهجرة الغير شرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات استراتيجية وامنية، 1995-2010.

19. وليد محمود عبد الناصر:" **التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 124، افريل 1996.

20. الحاج علي :" **سياسات دول الاتحاد الاوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**"، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

21. ناصر حامد :" **المهاجرون في اوربا بين مكافحة الارهاب ومشكلة الاندماج**"، مجلة السياسة الدولية، مصر، مؤسسة الاهرام، العدد 163، المجلد42.

22. وليد الشيخ :" **معظلة الهوية الهجرة والديمقراطية في اوروبا**"، مجلة السياسة الدولية، مصر، مؤسسة الاهرام، العدد 165، المجلد 141، 2006.

23. زهيرة حواس :" **الحوارات الامنية في المتوسط**" : احتواء أم لهندسة إقليمية (دراسة حالة الحوار المتوسطي الأطلسي)"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن ، باتنة، جامعة الاخضر 2010- 2011. .

24. أحمد فلاح العموش :" **مستقبل الإرهاب في هذا القرن** "، جامعة نايف للعلوم الامنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2006.

25. وقاف العياشي :" **مكافحة الارهاب بين السياسة والقانون**"، المكتبة الوطنية الجزائرية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

26. عبد الرحمان رشدي الهواري :" **التعريف بالارهاب وأشكال**ه"، اعمال ندوة: الإرهاب والعولمة، اكاديمية نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، الطبعة 01، 2002.

27. أمل اليازجي ، محمد عزيز شكري :" **الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، حورات لقرن جديد**"، دار الفكر المعاصر دمشق، الطبعة 01 أفريل 2002.

28. عبد الله سليمان :" **الممتلكات الاساسية في القانون الدولي الجنائي** "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، عن مذكرة لونيسي علي.

29. عبد القتاح بيومي حجازي :" **المحكمة الجنائية الدولية**"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية 2005.

30. د. محمد حجازي محمود :" **حيازة واستخدام اسلحة نووية في ضوء احكام القانون الدولي**"، دار النهضة العربية ، القاهرة، 2005.

31. ميهوب يازيد :" **مشكلة المعيارية في تعريف الارهاب الدولي** "، رسالة ماجستير، كلية الحقوق ، جامعة سطيف، 2003/ 2004.

32. احمد ابراهيم محمود :" **الإرهاب الجديد ، الشكل الرئيسي للصراع المسلح في السياسة الدولية**"، مجلة السياسة الدولية، 2002.

33. د.حسن نافعة ،" **الإتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا** "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة 2004، الطبعة الأولى.

34. د.إيمان أحمد علام :" **محاضرات في مادة التنظيم الدولي الإقليمي**" ، الفصل الدراسي الثاني , جامعة بنها كلية الحقوق ، السنة الجامعية 2011-2012.

35. أحمد سعيد نوفل: " **متحدون في التنوع: – الإتحاد الأوروبي بين القدرات و التحديات** –"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ربيع 2010.

36. د.خليل حسين : " **المنظمات القارية و الإقليمية** "، "، دار المنهل اللبناني، بيروت، السنة 2010، الطبعة الأولى .

37. د.بوعبيد عباسي: " **القانون الجماعي الأوروبي** "، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، السنة: 2005، الطبعة الأولى .

38. أخصاص خليد : " **نظام تسوية النزاعات في الإتحاد الأوروبي** "، بحث لنيل الدكتوراه في القانون العام، وحدة المغرب في النظام الدولي، جامعة محمد الخامس– أكدال– كلية الحقوق السنة الجامعية : 2005/2004 .

39. د . حسين طلال مقلد:" **محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة**" ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد – 25العدد الأول., 2009 .

40. إدريس الكزدي"" **السياسة الأروبية للأمن والدفاع – رؤية جنوبية –** "، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام , جامعة محمد الخامس –السويسي – كلية الحقوق – سلا– السنة الجامعية 2005–2006 .

41. خليل الناصري :" **السياسة الدفاعية للإتحاد الأروبي والمجال المتوسطي**" ، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام ، وحدة التكوين والبحث المغرب في النظام الدولي ،جامعة محمد الخامس – أكدال– الرباط كلية الحقوق ، السنة الجامعية 2003–2004 .

42. د . حسين طلال مقلد :" **محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة**" ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد – 25العدد الأول..2009 .

43. شاكري قويد :" **التحديات المتوسطية للأمن القوي لدول المنطقة المغاربية**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية،2001 – 2011.

44. مصطفى بخوش :" **الرؤية الأوروبية للبعد الأمني في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة** "، العالم الاستراتيجي العدد 2، أفريل 2008.

45. أمين صوصي علوي:" **وجهة الإرهاب القادمة"، مقل نشر في رأي** اليوم، صحيفة عربية مستقلة.

46. سحر رمزي :" **أوربا تغض الطرف عن معاقل الإرهاب في دولها**"، شبكة رؤية الإخبارية.

47. خالد عكاشة:" **إرهاب محدود الكلفة، لماذا أخفقت أجهزة الأمن الأوروبية أمام الهجمات العشوائية**"، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة.

48. وينسينك، باس وارمنهوفن، روس هاسنوت، روب ويسلينك، الدكتور بيبي فان جنكيل :" **سياسات الاتحاد الأوروبي بشأن مكافحة الإرهاب"**، 2017.

49. أدريان بوب ، مقال : **مجلة حلفة الناتو العلاقة الناشئة بين الاتحاد الاوروبى وحلف الناتو**".

50. عماد جاد (محرراً) :" **الاتحاد الأوروبي: من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة**" القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2001م) .

51. الهواري أنور :" **الناتو ومستقبل الأمن الأوروبي"**، مجلة السياسة الدولية.

52. محمد أحمد مطاوع:" **السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية في ظل عملية توسيع الاتحاد الأوروبي شرقاً**"، رسالة ماجستير القاهرة : جامعة القاهرة ، 2005م.

53. محمد الأمني المقراوي الوغليسي :" **الأزمة الاوكرانية، جذورها، خلفياتها ومستقبلها... بين يدي الأزمة .. الاسلام والعلاقات الدولية"**، مجلة البيان، 18 **مارس** 2015.

54. إيمان أشرف احمد محمد شلبي، :" **الأبعاد الدولية للأزمة الاوكرنية**"، المركز العربي الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

55. ابراهيم منشاوي :" **مستقبل العلاقات الأوروبية الروسية في ضوء أزمة القرم**"، المركز العربي للبحوث والدراسات ،11 ماي 2014.

56. محمد نجيب السعد **:" أوكرانيا بين مطرقة الروس وسندان الغرب"**، جريدة لوطن.

المراجع باللغة الاجنبية:

1.barry buzan, ole waever and jaap de wild , security : anew frame work for analsis, united king dom, boulder lynne rienner publishers, 1998.

2.*Barry Buzan, People Stat And Fear The International Searity Problem In International Relations. Great Britain, Wheatsheef Book Ltd; 1983.*

3.*barry buzan and ole weaver : legions and powers the structure of international sucurity , combridge university press,2003.*

4.*amitar acharya ; the emerging regional architecture of world politics, USA, sheridan press, val 59,* ***n4, july 2007, p630.***

5. وفاء سعد الشربيني Alain Gresh. Dominique Vidal. Golf Clefs . Pour Une Guerre Annancée .Paris: Le Monde Editions 1991. P46.

6.*Giovanni grevi , Damien helly and Daniel keohane ,european security and defence policy , the european union institute for security studies , paris, 2009.*

7 .*Andreas Marchetti, «The European Neighborhood Policy: Foreign Policy at Eu's Periphery,» Zei Discussion Paper; C 158 (2006).*

8.*Kenneth Waltz, «Realist Thought and Neorealist Theory,» in: Andrew Linklater, International Relations, Critique Concepts in Political Sciences (London; New York: Routeledge; Taylor and Francis Group, 2000), vol. 1.*

9.*Ian Manners, «Normative Power Europe: A Introduction in Terms,» Journal of Common Market Studies, vol. 40, no. 2 (2002).*

10*-Roland Dannreuther, «Developping the Alternative to Enlargement: The Europen Neighbourd Policy,» European Foreign Affairs Review, vol. 11, no. (2006).*

المواقع الالكترونية:

1.أسس ومبادئ الأمن الوطني، على الموقع : . *www.moqatel.com* يوم 2013/03/04.

2.خليل حسين:" **نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام**"، على الموقع: *www.drkhalilhussien.blogspot.com/01/blog-post-1982. html* يوم *2013/03/19*.

3.ابراهيم محمد عياش :" **الهجرة الغير شرعية**"، يوم : 2013/01/23 على الموقع: http//:www.ahrnar.org/de bat/show.art.asp? aid=144798.

4.وكالة حراسة الحدود الأوروبية : *http://www.frontex.europa.eu/* لمبدوزا"- " **غوانتانامو ايطاليا**"، متحصل عليه من http:// www. Attariq.org/spip.php?article 497.

5.المنذر الرزقي :" **من التقارب المتوسطي إلى الحوار 5+5**"، مجلة **البرلمان العربي، العدد 102سبتمبر** 2007، متحصل عليه من: *.http:www.arab-ipu.org/puplication/journal/v102/point.htl*
الآلية الاوروبية للجوار والشراكة ، متحصل عليه من *http://www.enpi-info.eu/main.php?id=411&id type=2*.

6. المفوضية الاوروبية. **الشراكة الاورو**- متوسطية التعاون الاقليمي لمحة عامة عن البرنامج والمشاريع ، متحصل عليه من
www.enpi.eu/files/publication/info-notes-ar

7.وصفي الأمين:" **أزمة أوروبا.. معضلة الإرهاب وصعود اليمين**"، **مقل نشر في** جريدة الأخبار، العدد 2847، *www. Of.akhbar.com/mod 254855.*

8.نادية ليتيم، فتيحة ليتيم :" **البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير شرعية**"، متحصل عليها من:
www.digital.ahram.org.eg/checkpart.aspx?serial=409039

9.ملاحظات وردت أيضا في 2011 من قبل برايس ووتر هاوس كوبرز، :" التكاليف التقديرية لتدابير مكافحة الإرهاب في الإتحاد الاوروبي"، تقرير للحريات المدنية والعدالة والشؤون الداخلية للبرلمان الأوروبي، اطلع عليها http:// *www.europarl.auropa.eu/regdata*

10. إسراء احمد إسماعيل :" **التقصير الفرنسي في الأداء الاستخباراتي**"، مقال في جريدة الوطن، 07 جوان Alwatan ws paper.ar/?p=339722016

الفهرس العام

المحتوى	الصفحة
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري لمركب الأمن الإقليمي الأوروبي.	**1**
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأمن.	**2**
المطلب الأول: مفهوم الأمن.	**4**
المطلب الثاني: مستويات الأمن.	**9**
المطلب الثالث: مدرسة كوبنهاغن وتوسيع مفهوم الأمن.	**12**
المبحث الثاني: مركب الأمن الإقليمي.	**12**
المطلب الأول: السياق العام لمركب الأمن الإقليمي.	**14**
المطلب الثاني: الأمن الإقليمي وعلاقته بالتهديدات الجديدة.	**17**
المطلب الثالث: أشكال التعاون الأمني الإقليمي.	**18**
المبحث الثالث: التهديدات الأمنية الراهنة على الأمن الإقليمي الأوروبي.	**19**
المطلب الأول: الهجرة كتهديد للأمن الأوروبي.	**26**
المطلب الثاني: الإرهاب كتهديد للأمن الأوروبي.	**38**
المطلب الثالث: التقديرات الأوروبية لظاهرة الإرهاب.	**41**
الفصل الثاني: مركب الأمن الإقليمي الأوروبي (المستويات والرهانات)	**41**
المبحث الأول: البناء المؤسساتي للإتحاد الأوروبي.	**45**
المطلب الأول: الهيكل المؤسسي للاتحاد الأوروبي.	**51**
المطلب الثاني: أوجه التكامل ضمن الاتحاد الأوروبي.	**56**
المبحث الثاني: مستويات تحليل مركب الأمن الإقليمي الأوروبي.	**56**
المطلب الأول: واقع العلاقات الأوروبية – الأوروبية وتأثيرها على التحديات الأمنية التي تواجه الاتحاد الاوروبي.	**60**
المطلب الثاني: العلاقة بين الاتحاد الاوروبي والقوى الكبرى.	**64**
المطلب الثالث: علاقة الاتحاد الأوروبي بالدول المغاربية.	**70**

المبحث الثالث: رهانات الأمن الإقليمي الأوروبي.	
المطلب الأول: البنية الأمنية الأوروبية الراهنة.	**70**
المطلب الثاني: ضعف الأداء الأمني والاستخباراتي الأوروبي في مواجهة العمليات الإرهابية.	**79**
الفصل الثالث: التحديات والاستراتيجيات الأمنية الأوروبية.	**84**
المبحث الأول: السياسات الأوروبية لمواجهة التحديات الأمنية.	**84**
المطلب الأول: الآليات الأوروبية لمواجهة تحديات الهجرة غير الشرعية.	**84**
المطلب الثاني: السياسات الأوروبية في مواجهة تحديات الإرهاب.	**102**
المبحث الثاني: السياسات الأمنية الأوربية في ظل توجهات حلف الناتو.	**112**
المطلب الأول: حلف الناتو والاتحاد الأوروبي (التعاون والأمن).	**112**
المطلب الثاني: التوجهات الجديدة لحلف الناتو.	**115**
المبحث الثالث: السياسات الأمنية الأوروبية تجاه الأزمة الأوكرانية.	**121**
المطلب الأول: أسباب الأزمة الأوكرانية.	**121**
المطلب الثاني: التدخل الأوروبي في أوكرانيا وتداعياته.	**126**